

ص ۵۶۶
س ۴۵۲۱۶
ص ۱/۲ / غروسی

لأجل رطوبته

الحزب الخامس من جواهر البحر المحيطة

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة نجم الدين

أحمد بن محمد بن يحيى القنولي الشافعي رحمه الله

٢٩٢٦

٤٢١٦

فق شافعي

انتقل في هذا اليوم من الدنيا إلى دار البقاء رحمه الله

أحمد بن محمد بن يحيى القنولي الشافعي رحمه الله

ذلك بعد ما فيكون للمرأة الفقيرة وقية ولا امرأة الجورة وقية في العادة فان كانتا روجه منهن فليجربا خداما طريقتان احدهما
القطع بانه يجب والثاني فيه خلاف وعليه المذهب في وجوبه ولا فرق بين ربه الزوج موصرا او محسرا
حر او عبدا ومكاتبه واشترط المتولي فيه يسار والمذهب خلافه ثبت في وجوبه الجان يوسر ولا فرق بين ربه
الزوج من قبل الامطار والبلاد كما انما في حاله ذلك واشترط الما ورد له لولا من الامطار ولا يجزئ من
خدام واحد ثم ان اتفاقا على استخدام التي استخجنت مع الخدم مملوكه لها اخرج وجبة نفقة عليه وجبته من
جنس طعام المخدمه وفي قدرها وجب ان احدها وهو المنصوص انه مختلف باختلاف حاله فعلى المفسر ان يشارف
فيه الحاشية والمخدمه وعلى الموصر ان يشارف في ذلك وفي المتوسط ثلاثة اوجه احدها ان عليه مالا كالمفسر وثانيها ان عليه
مدا ولثا كالموصر وجزم به المذهب في غلط الرواية فانه وثالثها ان عليه مدا وسدسا وقد مر رايه فلو
ان الزايد على المدي نفقة خدام روجه الموصر يرجع فيه الى احتياط القاضي واختار الغزالي ان الواجب فيها
قدر القناعة وهو من ذلك فيرجع اليه تقريبا لا تقدير اذ في استحقاق الخادم وجوب احدها وهو المنصوص
مستحق فعلى هذا حدته حسب عدم المخدمه وفي وجوبه من روجه رها ان احدها لا يكون دونه وهو المنصوص
فكل للمذهب في الحد من الرتب الجبه ومن الرتب لذلك دونه وطرها بعضهم في نوع الطعام فقالوا يجب
لها دون نوع طعاما في روجه فيكون ما يخدم من الحطه مثلا دون ما يخدم من الزوج ومقدار الادم مقدار
كفايه ما يجب من الطعام والثاني لا يميز بين الرتب ان لا يجب الا يكفى بما يخدمه اتبعا للعرف
قال الامام فليهذا ينبغي ان راد للمخدمه في الادم فيجوز منه اكثر مما يوجب لمن لم يخدمه ثم لا يميز
الي مقابلته مد كذا مكيلا او وقية فان دما اقل وفي الجواب للهم ايضا طريقتان احدهما في وجوبه ما في
بعضهم على الوجوه في انه هل يجب لا من نوع ادم المخدمه وقال الامام اذا اوجبت الادم لاهل عصبه
فيما وانه من ربه المخدمه على كم غير المخدمه والثاني في القطع بانه لا يجب وان لم يكن استخجنت مع خادما
وانتفاعا بغيره بن على الزوج ان يشترطه في جاريه ولا ان يملكه حلية ان كانت في ملكه بل على الزوج ان يخدمه خادما
ساجده او ستعا او صنف مملوك له ادبي او محرم له ساجد من دينه او خادما مملوكا او شيئا لهم وجب
على الخلاف في عورتها معهما وينبغي ان يفرق في المحرم بين احل وغيره فانه لا يجوز له استخدام احل وياي في احل
الخلاف في وجوب الاحتياط فيه لو امكن فيه اعطيه حكاية ما جاز لا يصح للمخدمه الا ادراك هذه الصفة
لذا في المخدمه في البيت فاما المخدمه المتعلقة بحارة فيكون يجوز ان يتولاهما الرحال والنساء من الاعراض والمالك
وفي جوار كون الخادم من اهل الدماء وجب ان اهداهما على سخي نعم واختار ابن العربي عورتين فقال ان مكره وثانيهما
لا قال الماوردكي ونسبه الرواية ليد لو سل عوار في الخدمة الخارجة دون الدخلة كان وجبا وحيت بعين
الاسم طريقتا في الاحكام قال الطهري بانه العزالي ليس عليه سخي من عذرها الا بقدر نفقة خادما
لو كان لا خدام فانه يفرق بين الزوج محصل قدر النفقة فان تبسره استخدام من هذا وهذا منها بتخصي النفقة
الخادم من الاصل وانه لو لم يجد من يستأجرها لمقدار النفقة لاجب عليه محصل المخدم فينفذ في النظر في ان
المراه هل يستحق مقدار النفقة اريد عليه وساحر من عذرها او يستأجر الزوج لها من يقوم ببعض الخدمة

اللائي

ذلك بعد ما فيكون للمرأة الفقيرة وقية ولا امرأة الجورة وقية في العادة فان كانتا روجه منهن فليجربا خداما طريقتان احدهما
القطع بانه يجب والثاني فيه خلاف وعليه المذهب في وجوبه ولا فرق بين ربه الزوج موصرا او محسرا
حر او عبدا ومكاتبه واشترط المتولي فيه يسار والمذهب خلافه ثبت في وجوبه الجان يوسر ولا فرق بين ربه
الزوج من قبل الامطار والبلاد كما انما في حاله ذلك واشترط الما ورد له لولا من الامطار ولا يجزئ من
خدام واحد ثم ان اتفاقا على استخدام التي استخجنت مع الخدم مملوكه لها اخرج وجبة نفقة عليه وجبته من
جنس طعام المخدمه وفي قدرها وجب ان احدها وهو المنصوص انه مختلف باختلاف حاله فعلى المفسر ان يشارف
فيه الحاشية والمخدمه وعلى الموصر ان يشارف في ذلك وفي المتوسط ثلاثة اوجه احدها ان عليه مالا كالمفسر وثانيها ان عليه
مدا ولثا كالموصر وجزم به المذهب في غلط الرواية فانه وثالثها ان عليه مدا وسدسا وقد مر رايه فلو
ان الزايد على المدي نفقة خدام روجه الموصر يرجع فيه الى احتياط القاضي واختار الغزالي ان الواجب فيها
قدر القناعة وهو من ذلك فيرجع اليه تقريبا لا تقدير اذ في استحقاق الخادم وجوب احدها وهو المنصوص
مستحق فعلى هذا حدته حسب عدم المخدمه وفي وجوبه من روجه رها ان احدها لا يكون دونه وهو المنصوص
فكل للمذهب في الحد من الرتب الجبه ومن الرتب لذلك دونه وطرها بعضهم في نوع الطعام فقالوا يجب
لها دون نوع طعاما في روجه فيكون ما يخدم من الحطه مثلا دون ما يخدم من الزوج ومقدار الادم مقدار
كفايه ما يجب من الطعام والثاني لا يميز بين الرتب ان لا يجب الا يكفى بما يخدمه اتبعا للعرف
قال الامام فليهذا ينبغي ان راد للمخدمه في الادم فيجوز منه اكثر مما يوجب لمن لم يخدمه ثم لا يميز
الي مقابلته مد كذا مكيلا او وقية فان دما اقل وفي الجواب للهم ايضا طريقتان احدهما في وجوبه ما في
بعضهم على الوجوه في انه هل يجب لا من نوع ادم المخدمه وقال الامام اذا اوجبت الادم لاهل عصبه
فيما وانه من ربه المخدمه على كم غير المخدمه والثاني في القطع بانه لا يجب وان لم يكن استخجنت مع خادما
وانتفاعا بغيره بن على الزوج ان يشترطه في جاريه ولا ان يملكه حلية ان كانت في ملكه بل على الزوج ان يخدمه خادما
ساجده او ستعا او صنف مملوك له ادبي او محرم له ساجد من دينه او خادما مملوكا او شيئا لهم وجب
على الخلاف في عورتها معهما وينبغي ان يفرق في المحرم بين احل وغيره فانه لا يجوز له استخدام احل وياي في احل
الخلاف في وجوب الاحتياط فيه لو امكن فيه اعطيه حكاية ما جاز لا يصح للمخدمه الا ادراك هذه الصفة
لذا في المخدمه في البيت فاما المخدمه المتعلقة بحارة فيكون يجوز ان يتولاهما الرحال والنساء من الاعراض والمالك
وفي جوار كون الخادم من اهل الدماء وجب ان اهداهما على سخي نعم واختار ابن العربي عورتين فقال ان مكره وثانيهما
لا قال الماوردكي ونسبه الرواية ليد لو سل عوار في الخدمة الخارجة دون الدخلة كان وجبا وحيت بعين
الاسم طريقتا في الاحكام قال الطهري بانه العزالي ليس عليه سخي من عذرها الا بقدر نفقة خادما
لو كان لا خدام فانه يفرق بين الزوج محصل قدر النفقة فان تبسره استخدام من هذا وهذا منها بتخصي النفقة
الخادم من الاصل وانه لو لم يجد من يستأجرها لمقدار النفقة لاجب عليه محصل المخدم فينفذ في النظر في ان
المراه هل يستحق مقدار النفقة اريد عليه وساحر من عذرها او يستأجر الزوج لها من يقوم ببعض الخدمة

الصحيح في هذا ان قلنا لا يصح ذلك في هذا وجهان احدهما ان لا يصح له ان يقطع الجوار وتعليقهم
الجوار يقتضي انه فيما اذا امتاحت عن الحرسه والمقدار الذي يصح منه اذا اصح الوجوب ودونه وقد
قال العراقي في الخلاصة اذا كان الحراريد ما وجب لامن الحب لواجب هو اعتناص عن مونة الاصلاح فطعنوا
كما لو صلح من الفرج على حرسه ما له قال العراقي لا يجوز بيع النقة من غير الزوج بحال
ومتطفي تحاليلهم في الخلاف ومكي بعض مشايخ العصر عن ثناء في ان يبيع النقة من غير الزوج بحال
وراهم في حقه الجوار والادام وتواضع وهو يبيح في ثناء في ثناء في ما يشتر به المبيع للزوج المطلبه
بنقته كل يوم عند التلويح عند طلوع فجره وقال صاحب المذهب عند طلوع الشمس وقال لما روي في
طهاره يقتضي للزوج ثمنه لانه اول النكاح وعرفا ولا يلزم المصير الي اخره قال الامام نعم ليس لها الملامه
فلوسلم اليه اول اليوم لانت في ثناء او طلقا لكن له استردادها ولو كانت ميراثا عنها كالميراث قبل الدخول
وفي يوم فكاها النكاح في ثناء استردادها في ثناء ما بقي من اليوم كما لو ائتمت الدار المستاجر في المدة
ومكي الراعي وجهان له الاسترداد في ثناء او في ثناء وان ردا استرداد الجميع فيكون وجهان ثانيا
وكذا الحكم لو ماتت او طلقا قبل قبضه هل يطالبه ورثته بنقته او بالقسط والمشهور الاول والثاني
في ثناء اليوم فله الاسترداد لكذا اطلقوه هنا في ثناء في خلاف في ان الثمن في بعض اليوم
لست نقتضيه ذلك اليوم او قسطه من جزئ الثمن ويستقط نفقة خادما بشرط ثمنها كنفقة ولوم
لها نفقة ايام قبل ملكا فيه وجهان ثمنهما نعم واطرها عند الامام لان قلنا مللها بغير ثمنها ولو ماتت
او طلقا في ثناء المدة فنى استرداد نفقة المدة لانه في ثناء على طاهر المذهب في ثناء اذا وقع
في يوم اخذت نفقة ثناء لا تسترد فيه وجهان احدهما نعم فان قلنا فعند الاسترداد لم يسترد هذا قطعا
ولم يذكر اما اذا انقضت النكاح في ثناء المدة ويظهر القطع فيه بوجوب الاسترداد ولو بشرت استرد
نفقة المدة الباقية قطعا وفي استرداد نفقة ذلك اليوم الذي ابتداء منه الثمن او قسطه في خلاف
المتقدم وان قلنا لا يملك الاسترداد وان تركا في يدها فكل ما مضى يوم ملكت نفقة ثناء ذكره
وفي نظرا لا يقتضي الاول بل يصح وحكم نفقة الخادم في وقت وجوب التسليم وفي استرداد المسلم
من عند المشور والموت والطلاق فله نفقة المدة من الضرب الثاني من الواجبات ما ينتفع به
مع بقائه فيه وفيه الكسوة وفي وجوب ثمنها وجهان احدهما ان الكسوة امتناع اذ تملك صاحبها
منه الاكثر من ان يجب تملكها كالمطعم والادام والثاني في وجه اجاب ان الحداد والعتارة الفقهاء القاصي
والغور ثمانية لاجب وهو قصية نصه في الاملا كالمسكن والمخارم ويجري بان في كسوة الخادم التي في
ملكه اذا كانت ممن عدم وظرفها بعضهم في كل ما ينتفع به مع بقائه به كالفرش وطرف الطعام
والشراب والتمشط وتطعم الاحام والعراقي بالحق الفرش والخروف بالمسكن وعلى كلا الوجهين يدفع
اليه في كل سنة اشهر ثم عدد كسوة الصبي للصبي وكسوة الثمن للثمن وما يبق من ثوبه كالفرش
البسط والبسط عند الحاجة اليه ثم يده وكذا جبة الابرعسم والخز لا تجدر في كل موسم وعليه

تقريب

تقريب في هذا ان قلنا لا يصح ذلك في هذا وجهان احدهما ان لا يصح له ان يقطع الجوار وتعليقهم
الجوار يقتضي انه فيما اذا امتاحت عن الحرسه والمقدار الذي يصح منه اذا اصح الوجوب ودونه وقد
قال العراقي في الخلاصة اذا كان الحراريد ما وجب لامن الحب لواجب هو اعتناص عن مونة الاصلاح فطعنوا
كما لو صلح من الفرج على حرسه ما له قال العراقي لا يجوز بيع النقة من غير الزوج بحال
ومتطفي تحاليلهم في الخلاف ومكي بعض مشايخ العصر عن ثناء في ان يبيع النقة من غير الزوج بحال
وراهم في حقه الجوار والادام وتواضع وهو يبيح في ثناء في ثناء في ما يشتر به المبيع للزوج المطلبه
بنقته كل يوم عند التلويح عند طلوع فجره وقال صاحب المذهب عند طلوع الشمس وقال لما روي في
طهاره يقتضي للزوج ثمنه لانه اول النكاح وعرفا ولا يلزم المصير الي اخره قال الامام نعم ليس لها الملامه
فلوسلم اليه اول اليوم لانت في ثناء او طلقا لكن له استردادها ولو كانت ميراثا عنها كالميراث قبل الدخول
وفي يوم فكاها النكاح في ثناء استردادها في ثناء ما بقي من اليوم كما لو ائتمت الدار المستاجر في المدة
ومكي الراعي وجهان له الاسترداد في ثناء او في ثناء وان ردا استرداد الجميع فيكون وجهان ثانيا
وكذا الحكم لو ماتت او طلقا قبل قبضه هل يطالبه ورثته بنقته او بالقسط والمشهور الاول والثاني
في ثناء اليوم فله الاسترداد لكذا اطلقوه هنا في ثناء في خلاف في ان الثمن في بعض اليوم
لست نقتضيه ذلك اليوم او قسطه من جزئ الثمن ويستقط نفقة خادما بشرط ثمنها كنفقة ولوم
لها نفقة ايام قبل ملكا فيه وجهان ثمنهما نعم واطرها عند الامام لان قلنا مللها بغير ثمنها ولو ماتت
او طلقا في ثناء المدة فنى استرداد نفقة المدة لانه في ثناء على طاهر المذهب في ثناء اذا وقع
في يوم اخذت نفقة ثناء لا تسترد فيه وجهان احدهما نعم فان قلنا فعند الاسترداد لم يسترد هذا قطعا
ولم يذكر اما اذا انقضت النكاح في ثناء المدة ويظهر القطع فيه بوجوب الاسترداد ولو بشرت استرد
نفقة المدة الباقية قطعا وفي استرداد نفقة ذلك اليوم الذي ابتداء منه الثمن او قسطه في خلاف
المتقدم وان قلنا لا يملك الاسترداد وان تركا في يدها فكل ما مضى يوم ملكت نفقة ثناء ذكره
وفي نظرا لا يقتضي الاول بل يصح وحكم نفقة الخادم في وقت وجوب التسليم وفي استرداد المسلم
من عند المشور والموت والطلاق فله نفقة المدة من الضرب الثاني من الواجبات ما ينتفع به
مع بقائه فيه وفيه الكسوة وفي وجوب ثمنها وجهان احدهما ان الكسوة امتناع اذ تملك صاحبها
منه الاكثر من ان يجب تملكها كالمطعم والادام والثاني في وجه اجاب ان الحداد والعتارة الفقهاء القاصي
والغور ثمانية لاجب وهو قصية نصه في الاملا كالمسكن والمخارم ويجري بان في كسوة الخادم التي في
ملكه اذا كانت ممن عدم وظرفها بعضهم في كل ما ينتفع به مع بقائه به كالفرش وطرف الطعام
والشراب والتمشط وتطعم الاحام والعراقي بالحق الفرش والخروف بالمسكن وعلى كلا الوجهين يدفع
اليه في كل سنة اشهر ثم عدد كسوة الصبي للصبي وكسوة الثمن للثمن وما يبق من ثوبه كالفرش
البسط والبسط عند الحاجة اليه ثم يده وكذا جبة الابرعسم والخز لا تجدر في كل موسم وعليه

تقريب في هذا ان قلنا لا يصح ذلك في هذا وجهان احدهما ان لا يصح له ان يقطع الجوار وتعليقهم
الجوار يقتضي انه فيما اذا امتاحت عن الحرسه والمقدار الذي يصح منه اذا اصح الوجوب ودونه وقد
قال العراقي في الخلاصة اذا كان الحراريد ما وجب لامن الحب لواجب هو اعتناص عن مونة الاصلاح فطعنوا
كما لو صلح من الفرج على حرسه ما له قال العراقي لا يجوز بيع النقة من غير الزوج بحال
ومتطفي تحاليلهم في الخلاف ومكي بعض مشايخ العصر عن ثناء في ان يبيع النقة من غير الزوج بحال
وراهم في حقه الجوار والادام وتواضع وهو يبيح في ثناء في ثناء في ما يشتر به المبيع للزوج المطلبه
بنقته كل يوم عند التلويح عند طلوع فجره وقال صاحب المذهب عند طلوع الشمس وقال لما روي في
طهاره يقتضي للزوج ثمنه لانه اول النكاح وعرفا ولا يلزم المصير الي اخره قال الامام نعم ليس لها الملامه
فلوسلم اليه اول اليوم لانت في ثناء او طلقا لكن له استردادها ولو كانت ميراثا عنها كالميراث قبل الدخول
وفي يوم فكاها النكاح في ثناء استردادها في ثناء ما بقي من اليوم كما لو ائتمت الدار المستاجر في المدة
ومكي الراعي وجهان له الاسترداد في ثناء او في ثناء وان ردا استرداد الجميع فيكون وجهان ثانيا
وكذا الحكم لو ماتت او طلقا قبل قبضه هل يطالبه ورثته بنقته او بالقسط والمشهور الاول والثاني
في ثناء اليوم فله الاسترداد لكذا اطلقوه هنا في ثناء في خلاف في ان الثمن في بعض اليوم
لست نقتضيه ذلك اليوم او قسطه من جزئ الثمن ويستقط نفقة خادما بشرط ثمنها كنفقة ولوم
لها نفقة ايام قبل ملكا فيه وجهان ثمنهما نعم واطرها عند الامام لان قلنا مللها بغير ثمنها ولو ماتت
او طلقا في ثناء المدة فنى استرداد نفقة المدة لانه في ثناء على طاهر المذهب في ثناء اذا وقع
في يوم اخذت نفقة ثناء لا تسترد فيه وجهان احدهما نعم فان قلنا فعند الاسترداد لم يسترد هذا قطعا
ولم يذكر اما اذا انقضت النكاح في ثناء المدة ويظهر القطع فيه بوجوب الاسترداد ولو بشرت استرد
نفقة المدة الباقية قطعا وفي استرداد نفقة ذلك اليوم الذي ابتداء منه الثمن او قسطه في خلاف
المتقدم وان قلنا لا يملك الاسترداد وان تركا في يدها فكل ما مضى يوم ملكت نفقة ثناء ذكره
وفي نظرا لا يقتضي الاول بل يصح وحكم نفقة الخادم في وقت وجوب التسليم وفي استرداد المسلم
من عند المشور والموت والطلاق فله نفقة المدة من الضرب الثاني من الواجبات ما ينتفع به
مع بقائه فيه وفيه الكسوة وفي وجوب ثمنها وجهان احدهما ان الكسوة امتناع اذ تملك صاحبها
منه الاكثر من ان يجب تملكها كالمطعم والادام والثاني في وجه اجاب ان الحداد والعتارة الفقهاء القاصي
والغور ثمانية لاجب وهو قصية نصه في الاملا كالمسكن والمخارم ويجري بان في كسوة الخادم التي في
ملكه اذا كانت ممن عدم وظرفها بعضهم في كل ما ينتفع به مع بقائه به كالفرش وطرف الطعام
والشراب والتمشط وتطعم الاحام والعراقي بالحق الفرش والخروف بالمسكن وعلى كلا الوجهين يدفع
اليه في كل سنة اشهر ثم عدد كسوة الصبي للصبي وكسوة الثمن للثمن وما يبق من ثوبه كالفرش
البسط والبسط عند الحاجة اليه ثم يده وكذا جبة الابرعسم والخز لا تجدر في كل موسم وعليه

والثمن استعارة بغير كماله يجوز للزوج ان يبيعها من ثمنه فان كان الثمن مستقرا او مستقرا
فعلية قول المالك لا يبرهن الرضا بغيره بل قول المالك بغيره فلو تم الاستعارة لقان على الزوج وهو السابع
مكرر في البيع وغيره لا يجوز ان قلنا ان المالك وان قلنا ان المالك حاز فعلى هذا هل كان المالك قد ادى
في ربحان ثمنه ما اهدى المالك وكذا لو امكن ان يبرهن ان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
سبع قال جماعة لا يجب للمالك الثمن الا اذا كانت الزوجة لان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
كانت سائر من استعار الثمن على يد المالك كانت حرة ففقدت على نفسها وفي سيرة المالك
وقال امام بعد ان ذكره ادنى النفس منه معصية وانما انما قالوا ان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
والذي اراه ان الزوجة لو رضى ان تحرم حرة ورضيت حرة بان تحرم بالثمن فانا نستحق الثمن المالك
ولكن بها ثبات فان قلت ادلا على عدم وجب المبلغ بان ادعت يوما استمقت وطيفة المالك
معدية ان استحقاقا يكون حسب استحقاق الزوج نفقة فلا وطفت هيجم كل يوم لم لا جعل باحد لطيفة
مستزمنة الخدمة فانه المالك لو طيفه وحرق ما حرق قبل العمل مستقر العمل وهو شاد ولا تغير له
ولا احد من القول به برافضه لصور فيما اذا حركها الامر من الزوج بصورة المالك لو من الزوج برضاها
بان قال احد من زوجي فلانه ولد نفقة المالك في كل يوم وكسوا ما دنت فابيه موكدا والنفقة
المالك من حيث تجب الاستحقاق من بدل العمد او فراقه لاجل استحقاق لطيفة عليه في كل اليوم فحاز
ان يؤثر برضاها بان التجب ما لو كانت المالك بغير شرط رضى الزوج لذلك في لو فعله بغير رضاها
لم يكن الامر لذلك وتابعه الغرض والرافعي على ان يجب النفقة للمالك الحرة المصيبة بالخدمة بنفقة وفي
كلام الامام ايضا اشار الى المالك الاستدلال بمحصل الخدمة في حال طلبة الزوج والنفقة قول
بعضهم فيها الاستدلال بانه قد مر ان لها طلب الاجرة ويترتب من قول بان يجب نفقة المالك الحرة اذا كانت
تخدم بنفقة وفيه تقدم في نفقة العبيد المستتر عليهم في المساقاة ان على العامل عبدة الاخلاق لغيرهم
منه ما هو راجع عليه **الباب الثالث** مما منع من طلبه بالنفقة والمكسور وذلك يكون ما عارض
وجوبه وقد يكون مستغلا بعد وجوبه وقد تقدم انه يجب تسليمه اول كل يوم منه مطلق فخرج وعنده مطلق
عليه وفيه ان المكسور يجب تسليمه اول كل سنة او شهر وذلك بعد وجود التمكن والاساقية في الدية فغير
توان احدها انما كان بالحق كالمهر ونسب بعضهم الى التقدم والتشريع بعد سقوطه اذا وجب
استقرار الواجب يوما لا بالتكليف بل بغيره وجوبها للرفق والمصلحة واصحابه ونسب جماعة الى الحبيب
انما كان بالتكليف يوما لا بالتكليف بل بغيره وجوبها للرفق والمصلحة واصحابه ونسب جماعة الى الحبيب
بالتكليف المستند اليه فمجهول الزوج متعلقا بالتكليف وتقدم العقد شرطا ونخرج عليه سائل
الاولي لو اختلفا في التكليف سألوا منكم وسئل نفسي كذا وقت كذا وان قلنا يجب بالتكليف فالقول
قوله وعلى البينة وان قلنا ما يعود فالقول قولك واسار الرواية في بطرته فاطعه هذا هو المذهب
على ما رواه الماوردي عن الامام بان احدهما سبب الاخر شرطا والاصل عدمهما والقابلون بالادل لا يجعلون

التكليف شرط على كل من يملكه فان كان الثمن مستقرا او مستقرا
فعلية قول المالك لا يبرهن الرضا بغيره بل قول المالك بغيره فلو تم الاستعارة لقان على الزوج وهو السابع
مكرر في البيع وغيره لا يجوز ان قلنا ان المالك وان قلنا ان المالك حاز فعلى هذا هل كان المالك قد ادى
في ربحان ثمنه ما اهدى المالك وكذا لو امكن ان يبرهن ان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
سبع قال جماعة لا يجب للمالك الثمن الا اذا كانت الزوجة لان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
كانت سائر من استعار الثمن على يد المالك كانت حرة ففقدت على نفسها وفي سيرة المالك
وقال امام بعد ان ذكره ادنى النفس منه معصية وانما انما قالوا ان المالك قد ادى ان كان له فالثمن عليه حكم المالك
والذي اراه ان الزوجة لو رضى ان تحرم حرة ورضيت حرة بان تحرم بالثمن فانا نستحق الثمن المالك
ولكن بها ثبات فان قلت ادلا على عدم وجب المبلغ بان ادعت يوما استمقت وطيفة المالك
معدية ان استحقاقا يكون حسب استحقاق الزوج نفقة فلا وطفت هيجم كل يوم لم لا جعل باحد لطيفة
مستزمنة الخدمة فانه المالك لو طيفه وحرق ما حرق قبل العمل مستقر العمل وهو شاد ولا تغير له
ولا احد من القول به برافضه لصور فيما اذا حركها الامر من الزوج بصورة المالك لو من الزوج برضاها
بان قال احد من زوجي فلانه ولد نفقة المالك في كل يوم وكسوا ما دنت فابيه موكدا والنفقة
المالك من حيث تجب الاستحقاق من بدل العمد او فراقه لاجل استحقاق لطيفة عليه في كل اليوم فحاز
ان يؤثر برضاها بان التجب ما لو كانت المالك بغير شرط رضى الزوج لذلك في لو فعله بغير رضاها
لم يكن الامر لذلك وتابعه الغرض والرافعي على ان يجب النفقة للمالك الحرة المصيبة بالخدمة بنفقة وفي
كلام الامام ايضا اشار الى المالك الاستدلال بمحصل الخدمة في حال طلبة الزوج والنفقة قول
بعضهم فيها الاستدلال بانه قد مر ان لها طلب الاجرة ويترتب من قول بان يجب نفقة المالك الحرة اذا كانت
تخدم بنفقة وفيه تقدم في نفقة العبيد المستتر عليهم في المساقاة ان على العامل عبدة الاخلاق لغيرهم
منه ما هو راجع عليه **الباب الثالث** مما منع من طلبه بالنفقة والمكسور وذلك يكون ما عارض
وجوبه وقد يكون مستغلا بعد وجوبه وقد تقدم انه يجب تسليمه اول كل يوم منه مطلق فخرج وعنده مطلق
عليه وفيه ان المكسور يجب تسليمه اول كل سنة او شهر وذلك بعد وجود التمكن والاساقية في الدية فغير
توان احدها انما كان بالحق كالمهر ونسب بعضهم الى التقدم والتشريع بعد سقوطه اذا وجب
استقرار الواجب يوما لا بالتكليف بل بغيره وجوبها للرفق والمصلحة واصحابه ونسب جماعة الى الحبيب
انما كان بالتكليف يوما لا بالتكليف بل بغيره وجوبها للرفق والمصلحة واصحابه ونسب جماعة الى الحبيب
بالتكليف المستند اليه فمجهول الزوج متعلقا بالتكليف وتقدم العقد شرطا ونخرج عليه سائل
الاولي لو اختلفا في التكليف سألوا منكم وسئل نفسي كذا وقت كذا وان قلنا يجب بالتكليف فالقول
قوله وعلى البينة وان قلنا ما يعود فالقول قولك واسار الرواية في بطرته فاطعه هذا هو المذهب
على ما رواه الماوردي عن الامام بان احدهما سبب الاخر شرطا والاصل عدمهما والقابلون بالادل لا يجعلون

عن رجل قال يا ابا عبد الله ما يقع مني وعلمية النفقة في بلد السعة واما في مدية
الحمل وجني حوزة عليه عليه ان يملك الرجعة فيها وفيه وجعنا فقد ما في كنفية الباطل فان احدها
ان قلنا له الرجعة فعليه النفقة وان قلنا لا رجعة له فليس للنفقة وجعنا وان ظهر اننا ان قلنا لا رجعة له
فلا نفقة وان قلنا له الرجعة فليس للنفقة وجعنا طرهما ان لا نفقة فيسترجع الزوج ما اخذ منه الحمل
قال الامام وهذا مفرع على ان ادا حلت من وطئ شبهة في النكاح لا يجب نفقة على الواطئ بل يجب على الزوج
ان قلنا لا يجب على الزوج سوا قلنا يجب على الواطئ ان لا يجب النفقة عليه فها قطعنا سوا قدر على
الارجاع ام لا انتهى وهو ظاهر في الظاهر ان الاحكام لما فرغوا على الاول وهو الصحيح وان قلنا ان الاحكام
من وطئ من الزوج بعد الطلاق وانكر الزوج صدق بمسئله وسال عنه وقت وطئته فقلت بعد انقضاء
الاقراء وطر ما زاد عليها وان قلنا لا يجب الطلاق فقد باسارته لم ينقص تروما اخذت نفقة بعد الوضع
ثلاثة اقوال في النفقة فيها قال الرازي انما يستبرأ على القول بانا لعدتين من ستمين واحد لا يندخلان
قال الرازي لو وطئت بشبهة في العدة ولم يعلم منه في حاربه في مدة الطلاق فنسحق النفقة وقد تقدم
في العدة من لندبي وغيره انهم قالوا الرجعة الرجعية في العدة ولم يعلم في الزوج الثاني لا نفقة على الاد
ولا ستنى لشهورها وكذا لو حلت الفان في العدة لا ستنى **فروع** لو ادعت الرجعية بما بعد حيضها
باستدراكها فظاهر انما يجب ان لا نفقة في وجوب النفقة فان بقا العدة واثبات الرجعة ونسحق النفقة
لها ان تفرض لمدى وبه وجه ان لا نفقة فيها فانها من طهرها لانها الثاني لو رخصت الزوجة حملا
وطهرت رجوعا واختلفا فقال الزوج لم يملك قبل الوضع فان نفقت بعد ذلك فلا نفقة وقالت بل العدة
على النفقة فالقول قولنا لا عليها العدة في العدة الذي يقول انه طهر فنفقة ولا النفقة وليس له الرجعة
كذا قاله ابن الحداد ونسحق الاحكام وللإمام فيه عتد ولو لم يكن فقال الزوج لم يملك بعد الوضع وان
في العدة عليها رجعة وقال بل فيها وقد نفقت فالقول قوله في بقا العدة وثبت الرجعة
ولا نفقة لا ولو كان الزوج قد اصابها قبل الوضع بعد الوقت الذي زعم انها مطلقه فيه في الاول والذكر
زعمت انها مطلقه فيه في الثاني لم يلزمه مرداد ارجاع في الثاني نفقت كلامهم لا نفقة لا لانكارها
استحقاقا وكذا لو اختلفا في اصل الطلاق باين واخر الزوج وحلف نفقتاها انما لا يطلب نفقة
وهو ما اردوا لافعي في القسم بين الشاعريين في الام على استحقاق المعتدة الثانية بالابن الملع
او بالملقات الثلاث تنفرقه لوجوبه ستنى السني دون النفقة والحسن الا ان طهرت حاملا فنسحق
ايضا وهل للذكر او للمحل فيه قولنا انما هو الحمل بسبب الحمل ويطئ عليه ما لو كان الحمل رقيقا او امه
فان قلنا انما هو الحمل وجب على الاب حراما كان اذ عده ان قلنا انما هو الحمل وجب على سيده ولو طلق ابيه
رجعه الحامل فان قلنا انما هو الحمل لم يجب عليه وان قلنا الحامل وجب ركال ابن الصبي ان قلنا انما
الحمل فوجان المعتدة الرابعة المعتدة عن قران الفسخ والى استحقاق النفقة لو كانت حاملا لرجوع طرف
احدها اصله بالامه من لا فيه كرامة الزوج وهو كالتلاق في استحقاق النفقة وان لم يكن لا فيه من حل

عندك تقدم النفقة في اول زمن المكنة فصار كالموقت شرعا وتيسل لها سبيل في ذلك الصلوة
المزكوة بعد ما هل هي على الفور النوع الرابع الاعتكاف والخروج له الى المسجد فان كان يادب الفرج
وهو محرم لا يسقط نفقة وان لم يكن معها نفقته سقطت نفقة اخلاقا لم تقدم في الحج وفيه رجعة لانه قريب
مدته بان لم يرد عليه يوم لم يوتر قطعا وان لم يكن يادب فان كان يطوعا او عن ذكر مطلق في لزمته سقطت
نفقة وان كان عن ذكر معين فان كان بعد النكاح فله الرجعة وان كان قبله لم يكن له المنع ولا يسقط النفقة
وان كان عن ذكر في مسجد بينه وحوزة قال الامام وادركه لم يسقط **فروع** لو كانت اجرت نفسها قبل
النكاح اجازت يوم لم يكن للزوج معها من العمل ولا ستنى النفقة عليه قال الامام وادركه ذلك الكبار ان كان
حاملا ما حال لفوانا الاستمتاع بالنكاح ولا سقطت خارج وهي الساجرة بالاستمتاع بها وانما رالاه منبوع وقد
رجع المانع الرابع العدة وللمعتدات خمس ايام لاجل صحتها الرجعة الاولى والثانية لان العدة فيها
ما يمنع رجوع الزوج واستمرار العقد الموجب للنفقة والباقيات ارتفع النكاح في حق من نفقته
انما نحن نحل عاداته ما بعد نفقة العدة الاولى عدة الوطئ بالشبهة فالرجعة
اذا وطئت بشبهة انما امرها على حكم ادا وقع ذلك في حله وكما انما حلت منه نفقته استحقاق النفقة على
الواطئ ورجعنا الظاهر على الخلاف في ان النفقة لا يملكها الا في الحمل وجب الا فلا دان لم يكن حلت
لم يستحق عليه نفقة وفي سقوط نفقة عن الزوج وجعنا قال الامام والاولى عندك تفصيل فان وطئت
نايه او كرهه بصوط والواطئ على استنباه في نفسه والوجه النفع بثبوت نفقة على الزوج وان مكنت
فانه انه روجع هو موضع الخلاف وفيه عتد اذ عرف ذلك فادخلت الزوج من وطئ بالشبهة فان قلنا
نستحق النفقة على الواطئ لم يستحق على الزوج وان قلنا لا يستحق عليه نفقته فاعلى الزوج
وجعنا نفقة الا الثانية المعتدة الرجعية تستحق النفقة والكسوة وسائر مومات الزوجية
فالماعون سوا كانت حاملا او لا يلازم لوامه الا لا يملكها الشطوط الدهن فلا يجب ولا يسقط
واجبات الزوجية في حق الرجعية الا ما يسقطه في حق الزوجات ويستمر الى انقضاء العدة بوضع اعيه
ولو طهرت امارت الحمل بعد الطلاق فعلى الزوج اقيام مومات الزوجية الا ان يضع فان بان لا يحمل
فله استرجاع طهره الى بعد انقضاء العدة ونسأل عن قدر الاقراء ان عتدت قدرها وحدها
الزوج فظاهر وانكذرت فله تحليمها وان قلت لا اعلم وقت انقضاء سنوات عن عاده طهرها وحبيضا
فان ذكرت عاده مضبوطة على الامر على كذا في عاده فمختلفا اخذنا باقله ورجع الزوج فيما زاد وان قالت
نسيت فليس على امرها رجوع نفقة ما زاد على ثلثة اشهر وقال الشيخ ابو حامد مخرج نفقة ما زاد
على اقل منه مكن نفقة العدة فيكون به اجاب السرخسي وقال الروابي هو اقل من الخلاف في رجوع من الخلاف
يخبر بالبندك وان قطع الولد المكنه وضعته عنه بان دلالة اكثر من اربع سنين من الطلاق او من وقت انقضاء
العدة على الخلاف المتقدم سالت عن حاله فان قالته هو من زوج تزوجت به او من وطئ شبهة ونسحق انقضاء
ثلاثة اقوال في الرجوع بعد مدته الا انرا وان قالت وقع للذكر في ثلثة الاقراء نفقت عتد

حايلا كانت او حايلا وان استعملنا السكتي قولين فاذا اباين ووجهه بالطلاق والى جمل من طاعت
لم يستعمل في عدة الزوجه بل كل عدة بالوجع بخلاف الزوجيه وهل سقطت نفقة كالان الحداد سقط
وقال شيخ ابو علي قولنا ان يبيد على كل عدة سكتي نفقة وقطعها وجع العلم قول الحداد وسقط
فلا نه وقال الخزازي قول له على ابي ابيس الرابعه امتقام ولده وهو حامل به قال القاضي رحمه المولى
ان قلنا النفقة للمولى لزمه نفقه وان قلنا للمحمل فلا الخامسة نفقة الحمل على الجدة عند موت الاب
قال القاضي للمولى لزمه نفقة لانها دعت ولان لا وقال الخزازي لا يجب عليه نفقة المولى مع ما قاله الرابعه
وتقريب منه كلام ابي علي الساسه لو كان الحمل على رجل يبيد نفقه فيه قال القاضي مع ما ذكرنا في الجبهه
وقال شيخنا ان قلنا النفقة للمحمل وانما نرجع اليه لوضع فاذا وضعه سكت النفقة من ماله اليها قال
ويقال عندنا ان يكون على الاب نفقة ليجعل ماله من ماله لا كالحمل كالا يجب فيه الزوجه والمولات
يقتضيان الاب عليه نادى رضى في ربه في حال الصبي ورجان الصابغه لو اختلفا في وقت الموضع
فكانت رضى اليوم وماله لبيته بنفقة شهر قبله وقال بل رضى منه شهر قال ابن الحداد القول
فقداء وعليه البينه قلنا لا فمعه وهو طاهر على قولنا النفقة للمحمل اما اذا حملها الحمل فهو مبني
عليه رضى النفقة لا سقطت بعض الزمان ولو كانت مسومه رضىه وقصر هذا الاختلاف فان قلنا النفقة
للمحمل ولا معنى لهذا الاختلاف وان قلنا للمحمل فالحكم كما في الموضع ولودقع هذا الاختلاف منها لموطوءه
او بطلان فاسد ويحل لوطا فان رضى النفقة للمحمل فالقول قولها بينه وان لم يوجبه فلا معنى له ولو
عكسنا فقلت ولدت هند شهر فليكن نفقة الولد لده وقال بل رضىه اسرا بني للمولى ان الام اذا
انفقت على الولد واستدانت نفقة هل يرجع على الاب وسيا تار بها بعد لثامه لو برئت الزوجه
من النفقة قال المولى ان قلنا ان الحمل على سقطة وان قلنا للمحمل فلا قد مر على القاضي انه حرم بجمعه
ابراه وقال القاضي ان قلنا ان كان لا يبرأ من نفقة الزوجه المستقبل فمعه حكمه وان كان على الماخذ النفقة
معه فله على المولى القول وقد مر ان الطاهره نصير ويالها في مرفا في بعد الموضع ايضا فينبغي ان يصح
ابراه على القولين لانه سعه لو شرب المرء وهو حامل بالامه ان قلنا ان النفقة للمحمل سقطت وان قلنا
للمحمل فلا تملك الرابعه والصحيح سقوطها والرد في الباب لا في الزوجه انهي وكذا الحكم لو اسلمت وارادت
العائشه لو كانت الباب من مخرج فاستحقاق نفقة لها دم يبني على القولين قلنا النفقة لها استحقاق
والا فلا **فصل** في نفقة الزوج نفقة دسره وفان له عدة ومعه فادار مفاصحه فان كانت موبرة
حاز والا فلا **المسألة** الثالثة في الامساك بموت الكا والصادق فاذا عسر الطعام فالمعسر
في عدمه والجديد له المرء بالخيار ان نشأت مبرته وانفقت من ماله اذا استحققت ونفقت في ذمته
اليان يوسر ونشأت غلبت النفقة وقال في الام وقد قيل لا خيار لها ولا صاحب طريقتان اظهرهما
ان فيه قولين احدهما ان لها حق النفقة وانما يملكها لا وتقل الروابي عن جبهه انه قال وهذا في الطريق
الثاني القطع بالا ولوهو ما ورده العراقيون وقال ابنه في الرد ما في هذا الاظهر وعلى الصحيح

يضع النفقة لطرف المحرم ووجهه حقيقة هذا التفسير وفي وقت وفي ماله ذلك الطرف الاول
المحرم هو ان لا يملك مالا ولا يدر على نفسه نفقة فله عدة من نفقة لا واسعه من تسليم النفقة
مع وجوبها ونشرت مباحثها بنفسه او بحاكم طهرها لا حاكمها له ان يفرع اليها النفقة في اظهر الوجوه
قوله الخزازي ونفقتا الحلاقان هذا الحلاق ثمة لغير الزوج ووجهه بالاعسار او لغيرها بعدم النفقة على
القول ثبتت قال الاطام وعبد كيان بحكمه ان لم يفرع على احد فخره بالسلطان او احدها حكمه من ماله فان قدرت
فلا نفقة الا وحصره الرابعه تقدم عليه خلاصة بالسلطان بما اراد ان له ماله لغيره من ماله ولو قال وهو
نوسر في بيته ولم يفرع فخره فنفقة الوفاة في الاظهر لا خيار لها بل ان كان يدره معلوما بحيث حاكم
لهذه ان حاكم يدره لغيره واختار القاضي في الطهره لا خيار لها بل ان كان يدره معلوما بحيث حاكم
وهي ابن الصلح وقال تقدمه الخزازي في مسئلة للمعسر والفا حبه بالاحسن السهر وروي تصنيف في تقريره
وتفصيله وقال الخزازي في فتاويه ان قدر الحاكم على لا يفرع عليه فليعمل ذلك بشرط بانه لو مره كان كانت
النفقة تطول في مكانه ورأى النفقة امرت كاله ذلك فخر طابفه منهم المادوكه وانما الصلح في سوا
في الحاضر المسح الموسر بعدم النفقة وذكره الكلاف في القايب وادامجت بهما حصل فيهما ثلاثة اوجه
تأثيره مستان كان غايبا ولا نفقة كان حاضر فان قلنا لا يجوز النفقة في الغايب للموسر فلولم يعلم سائر العسار
لم يجر النفقة ووجهه الخزازي في الطهره لا خيار لها بل ان كان يدره معلوما بحيث حاكم
الباري ببيت البية فان لم يفرع على احد فخره بالسلطان او احدها حكمه من ماله فان قدرت
الزوجه حاضر وماله غائب فان كان على طهره لا خيار لها بل ان كان يدره معلوما بحيث حاكم
وان كان على مسافة القصر فله النفقة ولو كان له دين سويل لا يدره فله الكفارة ان يكون الاجل قريبا
قال القاضي في مساله النفقة في الغايب في مادون مسافة القصر وان كان حاله ان كان
على معسر فله الخيار وان كان على طهره لا خيار لها بل ان كان يدره معلوما بحيث حاكم
غايبا وهو موسر فيه طهره او مادوكه لا يملك شيئا لكنه يدره على الاكساب ولم يكتسب نفقته على
الطلاق لا في وجوب الاكساب كنفقة الزوجه فان اوجبه فان شئت حق النفقة به الخلاف المتقدم
في الحق المتفق والاصح المتفق وان قلنا لا يجب الاكساب بحق نفقة الزوجه والاعام المطلق القول فيه انه معسر
محقق ولو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار ولو كان كسبه في يوم ما يكتسب لايام ما فيه له خيار
كما قاله صاحب الذي يكتسب في الاسبوع وما يكتسب جزئه لثقة الاسبوع قال المراجع قد ذكرنا في المال الغايب
على مسافة القصر لا الخيار وقد مر ان الصلح فمادون اسبوع والوجه التبرع به كمال التزويج والمختار
ذكره الاخير ولو عجز عن الاكساب لمريض فله نفقة لكان يجرى رواله في يومين او ثلاثة وان كانت نفقة
تطول في النفقة ولو كان يكتسب في بعض ايام الاسبوع ما يكتسب جميعه فله الخيار في بعض الاسابيع
فخرجت قال المولى في نفقة الخبز والادام المستعمل في النار والسادكوهما احد عشر نفقة لثقة لثقة قال
المادوكه بالخيار لان كان ذلك يقع فاذا كان يبيع غايبا فله الخيار دار كاله عليه دين فله ماله بالانفاق

حايلا كانت او حايلا وان في استعملتها السنين فلو لم يكن اذا اباين رويته بالطلاق في حايلا لم مات
لم يستقل في عدة الوفاة بل بكل العدة بالوضع بخلاف الرجعية وهل سقطت نفقة كالان الحداد سقط
وقال الشيخ ابو علي قولنا ان في حايلا بل فلعقد سمي عدة السنين فلعقد ارجع العلم قول الحداد ووجه
خلاته وقال الخزازي قول ابو علي ان في الرجعية اعتق ام ولدته وهو حامل منه قال القاضي رحمه الله
ان قلنا النفقة للحمل لزمه نفقه وان قلنا للحامل فلا الخامسة نفقة الحامل هل يجب على الخدم عند موت
قال القاضي رحمه الله في قولنا ان في المهر وحيت واللائل وقال في النفقة لا يجب عليه على الفقهاء بما قاله الرافعي
وتقريب منه كلام ابو علي في الرجعية لو كان الحمل طارفا لم يجب نفقة فيه قال القاضي رحمه الله في الرجعية
وقال شيخنا ان قلنا النفقة للحمل وانما في الرجعية الوضع فاذا وضعت سلبت النفقة من ماله اليك قال
ويحكم عندك ان يكون على الابوين قلنا يجب التحليل فلا يزوج من ماله اليك قال في الرجعية
يقع الاب عليه نادى رضى في ربه في حايلا الصبي ورجحان الصابغة لو اختلفا في وقت الوضع
فكانت رضى اليوم وطالبته بنفقة شهر قبله وقال في رضى من شهر قال ابن الحداد في القول
قولا وعليه البينة قلنا الرافعي رحمه الله في قولنا النفقة للحامل اما اذا حملها الحمل فهو مبني
على ان هذه النفقة لا سقطت من الرزق ولو كانت المسومة رضى وهو من هذا الاختلاف فان قلنا النفقة
لحمل ولا معنى لهذا الاختلاف وان قلنا للحامل فالحكم لا في المهر ولو وقع هذا الاختلاف بين الموطوع
او بطلان فاسد وبطلان الوافي فان وجبت النفقة للحمل فالقول قولنا لا يزوج ولا يسمي له ولو
عكسنا فقالت ولدت حرة فنفقة الولد لده وقال بل وضعت اسرا بني للمولى ان الام اذا
انفتت على الولد واستندت نفقة هل يرجع على الاب وسياقنا رضى الله انما له لو برئت الزوجه
من النفقة قال المتوليان قلنا ان في الحمل سقطت وان قلنا للحمل فلا يزوج ولا يسمي له ولو
اوجاره وقال الرافعي لئن تقول ان كان لا يبرأ من نفقة الرزق المستقبل فنفقه حركه وان كان في النفقة
مصرفه على القولين وقد مر ان الظاهر انه نصير في النفقة في الرجعية بعد الوضع ايضا فينبغي ان يصح
ايراعاه على القولين لانه لو شترت لماره وهي حامل قال ابن ابي عمير ان قلنا ان النفقة للحامل سقطت وان قلنا
لحمل فلا قال الرافعي والصحيح سقوطها والرد في الباطن لا في الرجعية انتهى وكذا الحكم لو اسلمت وارثت
العاسر لو كانت لباين من خدم فاستحقاق نفقة المخدم ينبغي على القولين قلنا النفقة لها استحقاق
والا فلا **مسرح** وجب له على روجه نفقة وكسره وقاله عليه رحمه الله فان كان موصيا فان كانت موصيه
حاز والا فلا **المسألة** الثالثة في الامسار وماتت الكار وبالصداق فاذا عسر الطعام فالمقصود
في التذم والجديد لانه لما لم يجاز ان ثبات حرة وانفتت من ماله اذا استقرت ونفقت في ذمته
ان يزوج موصيا ثبات نفقة الفسخ وقال في الامسار وقد قيل اخبارها وللأصح طريقتان أظهرهما
ان فيه قولين احمي ان لها حق الفسخ وانما بينهما لا وتقبل الروايات عن حرة انه قال وهذا في الطريق
التالي القطع مالا ولعمري ما ورده الحرافون وقال ابن ابي عمير في الرد ما في موه الاظهر وعلى الصحيح

يبيع المالك في خمسة اطراف الحيز الموصور عنه وحقه في التفرق وفي وقته وفي منزله ذلك المطلق الاول
الحيز وهو ان يملك مالا ولا يقد على نفسه بالتمتع به ولا يجره قطعا فان ملكه لا مانع من تسليمه لنفسه
مع وجوده وان دعت من احداهما بنفسه او عاظم حدها لا حدها له ان يجره لم يكن لها الفسخ في اظهر الوجهين
قال الخزازي وسلبنا الحلاق ان هذا اخبار ثنية ليعمل الزوج ونحوه بالاعسار والفسخ بقا بعدم النفقة على
الاول ثبت قال الاحام وعبد كيان بحله الم ادم يدر على احد فخر بالسلطان او باحداهما حرة من ماله فان قدرت
فلا نفق لا وحصل الرافعي قد عر على خلاصة بالسلطان بما اراد ان لا يملكها او يعرف منه ولو قال وهو
نوسر في بيته ولم يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها فان كان يدر معلوما بغير حكم
لمدها اليها لم يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها فان كان يدر معلوما بغير حكم
وهي ابن الصلح وقال في حرة الغالي في مسئلة المفقود والاحتياط في الجسد السهرودي تصنيف في تفرقه
وتعيقه وقال الخزازي في فتاويه ان قدر الحكم على لا تفرق عليه فليعمل في المهر بقا راجع لوجهه فان كانت
اليه تقول في المكاتبه وراية الفسخ افسر قاله في ذلك حرم طائفة منهم الماوردية واما الصلح فخر سوا
في كفاية البيع المؤسره عدم النفقة وذكره الكلاف في الغايب وادامجت فيها حصل ثلثه اوجه
تأخره نعتان كان غايبا ولا يستحقها باخر فان قلنا لا يجوز الفسخ في الغايب لموسر فلو لم يعلم سارده العسار
لم يجر الفسخ وصحة الخزازي في المفقود والاحتياط في الجسد السهرودي تصنيف في تفرقه
الان بيت اليه فان لم يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها فان كان يدر معلوما بغير حكم
الزوج حاضرا وماله غايب فان كان على طلاق ساقه الفسخ ولو لم يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها
وان كان على طلاق الفسخ ولو كان له دين سويل لا يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها فان كان يدر معلوما بغير حكم
قال الرافعي وسما ان يصطد القرب منه حصار الغايب اي ما دون مساقاة الفسخ وان كان الا فان كان
على معسر قلنا اخباره وان كان على حاضرا فلا خيار فان كان غايبا قال الماوردية في رجوعه فان كان
غايبا وهو موسر وفيه نظر واما المالك لا يملك شيئا لكنه يدر على الاكتاب ولم يكتسب انبيء ذلك على
اختلاف لا في وجوب الاكتاب كنفقة الزوجه فانها وجبته في ثبوت حق الفسخ به الخلاف المتقدم
في الحق الممتنع والراجح المنع وان قلنا لا يجب الا بعسار محقق في النفقة والاحكام المطلق للقول فيه انه معسر
محقق ولو كان يكتسب كل يوم قدر النفقة فلا خيار ولو كان مكسرا في يوم حايلا لايام ما فيه فلا خيار
كما في المساقاة الموصية في الاسبوع وما كثر اجزائه لثقة الاسبوع قال الرافعي قد ذكرنا في مال الغايب
على مساقاة الفسخ ان الخيار قد عدل عن اختياره فمادون اسبوع والوجه المتصور ان يكون في النوديك والمختار
ذكره الرافعي ولو عجز عن الاكتاب لم يدر في حرة فنفق الوفاة في الظاهر اخبارها فان كان يدر معلوما بغير حكم
نقول في الفسخ ولو كان يكتسب في بعض ايام الاسبوع ما يكفي جميعه فحده على العمل في بعض الاسابيع
فخرجت قال المتوليان في ثبوت الخيار اذا لم يستعمل الخيار والسادس وهو احد بعسار في النفقة كمثل قال
الماوردية بالخيار لان كان ذلك في بيع ما كان له الخيار وان كان له على دين فامره بالانفاق

لم يجب وبغير طاعة له لم يسمه ودرجته ودرجته فانه لا يرفع حاجته بحجة الارض في الجبلين العظيمين
والشيخ والرميد والرجب على قدر حالهم لا يرفعهم ولا يسترط انهم للمنفق عليه في الضرر وقال الامام
في ذلك لا ينافي الى قسم السهم ولكن انما به المصلحة ما فعل ابوت ودرجته الضرب في الحال والمال فانه
لو اتفق على العمل في يوم لم يظهر اثره ولو فرض انما يسمه عليه الحكم والركب اراه انه يرفع من التمسك ببعض الامام
قال الرازي كني ما بعد الزميل بعطيه ما يستعمل به وتكون من التردد والتشاور وكلمه امر الطمأنينة
اصل الواجب في نفقة التمسك وبك الامم كما يجب لقوت قال الرازي في كني ما يبيع ما يبيع في ويؤوبه
وبك التمسك من وسط التماس الا ان به في مكان من التمسك راحة النفس والحاجة وتشر الادب في ذلك
الرواية ارجح الحان وقمة الامام ان يخلق اليه الحجة ثم ما يجب للغير من نفقة وادام وكسوه وعمره
استناع فلان نفقة حاجته من غير جهة الرب همل المقصود لا ست ومة القربى ثم ان نفقة الاستناع
من لا ينفق عليه قال الامام ومن ثم ذلك لا يجب عليه تسليم النفقة اليه طرعا في كل معي كني زلوا طاه نفقة
لرسوله لم يجر له ان يكره لغيره ولو تفقد في يده وجب حرقه اليه تايا فلو كان ما نفقة بنت المنفق بوله
في دمه بطالبه به اذا ليس له نفقة القربى في دمه قريبا الا ان يفرق القافي عليه وانه في
الاستقرار على الاحتكام وانه في دمه النفقة المقصود المقصود في النفقة الحلال وانه في
في دمه ولا يستغنى عن انما يكره الامام ودفع في كل من صاحب المذهب ويجب ما يتصل بالنفقة القريب
تلك فانهم لا يوافقوا الامام في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
في كاهل اعطاه النفقة فلم يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
يستغنى عن انما يكره الامام في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
فان لا يستغنى في الاول يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
للقسم الخامس من كتاب النكاح ان في وجوب اعطائه لاب الا ان يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
ان حكم النفقة في محل الوفاق والحلاوة والاني انا وليه بالوجوب والثالث ان اولي بالوجوب في كل
يجب فلو كان لاب نسوا ولكن كسبه لا يفي الا بنفقته في وجوب اعطائه وجهان الصحيح انما يبيع ما يبيع
نما اذا قدر الصغير على نفقة نفسه ذلك اليوم ولم يقدر على تركه فطهره لركاه على ابيه ثم اذا اعفاه
بترقه امره ان يكره امره كاسر في يده فيلزمه نفقته والقيام بموفاة ولو كانت كسب الاب روجه او اومه
لهم الولد لا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
الحال ان لم يزوجها عليها او على من مكنت لكل واحد منها ومن حق نفقته وجب فيهما اذا كانتا
اكثر لوجه المتقدم انه اذا قدر على نفقته لا يفسخ قال نسوة واحدة بت النفقة لغيره قال الامام
وليس لاب رجب النفقة لوجه منها ومنه في نفقته وجب موفاة اركان نفقته اكثر من وجب
لا يجب على الولد نفقة الزوجية والبيت تحينه ولو كان له اب ولا معارف قال المولى في الامم
الاتفاق عليهم لو وجب على الاب نفقته وقال الشيخ ابو علي والرواية لا يرفع قال الرازي وهو الظاهر

لم يجب وبغير طاعة له لم يسمه ودرجته ودرجته فانه لا يرفع حاجته بحجة الارض في الجبلين العظيمين
والشيخ والرميد والرجب على قدر حالهم لا يرفعهم ولا يسترط انهم للمنفق عليه في الضرر وقال الامام
في ذلك لا ينافي الى قسم السهم ولكن انما به المصلحة ما فعل ابوت ودرجته الضرب في الحال والمال فانه
لو اتفق على العمل في يوم لم يظهر اثره ولو فرض انما يسمه عليه الحكم والركب اراه انه يرفع من التمسك ببعض الامام
قال الرازي كني ما بعد الزميل بعطيه ما يستعمل به وتكون من التردد والتشاور وكلمه امر الطمأنينة
اصل الواجب في نفقة التمسك وبك الامم كما يجب لقوت قال الرازي في كني ما يبيع ما يبيع في ويؤوبه
وبك التمسك من وسط التماس الا ان به في مكان من التمسك راحة النفس والحاجة وتشر الادب في ذلك
الرواية ارجح الحان وقمة الامام ان يخلق اليه الحجة ثم ما يجب للغير من نفقة وادام وكسوه وعمره
استناع فلان نفقة حاجته من غير جهة الرب همل المقصود لا ست ومة القربى ثم ان نفقة الاستناع
من لا ينفق عليه قال الامام ومن ثم ذلك لا يجب عليه تسليم النفقة اليه طرعا في كل معي كني زلوا طاه نفقة
لرسوله لم يجر له ان يكره لغيره ولو تفقد في يده وجب حرقه اليه تايا فلو كان ما نفقة بنت المنفق بوله
في دمه بطالبه به اذا ليس له نفقة القربى في دمه قريبا الا ان يفرق القافي عليه وانه في
الاستقرار على الاحتكام وانه في دمه النفقة المقصود المقصود في النفقة الحلال وانه في
في دمه ولا يستغنى عن انما يكره الامام ودفع في كل من صاحب المذهب ويجب ما يتصل بالنفقة القريب
تلك فانهم لا يوافقوا الامام في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
في كاهل اعطاه النفقة فلم يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
يستغنى عن انما يكره الامام في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
فان لا يستغنى في الاول يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
للقسم الخامس من كتاب النكاح ان في وجوب اعطائه لاب الا ان يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
ان حكم النفقة في محل الوفاق والحلاوة والاني انا وليه بالوجوب والثالث ان اولي بالوجوب في كل
يجب فلو كان لاب نسوا ولكن كسبه لا يفي الا بنفقته في وجوب اعطائه وجهان الصحيح انما يبيع ما يبيع
نما اذا قدر الصغير على نفقة نفسه ذلك اليوم ولم يقدر على تركه فطهره لركاه على ابيه ثم اذا اعفاه
بترقه امره ان يكره امره كاسر في يده فيلزمه نفقته والقيام بموفاة ولو كانت كسب الاب روجه او اومه
لهم الولد لا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره ولا يوافقوا في ما يكره لغيره
الحال ان لم يزوجها عليها او على من مكنت لكل واحد منها ومن حق نفقته وجب فيهما اذا كانتا
اكثر لوجه المتقدم انه اذا قدر على نفقته لا يفسخ قال نسوة واحدة بت النفقة لغيره قال الامام
وليس لاب رجب النفقة لوجه منها ومنه في نفقته وجب موفاة اركان نفقته اكثر من وجب
لا يجب على الولد نفقة الزوجية والبيت تحينه ولو كان له اب ولا معارف قال المولى في الامم
الاتفاق عليهم لو وجب على الاب نفقته وقال الشيخ ابو علي والرواية لا يرفع قال الرازي وهو الظاهر

في النفقة

الوقت الذي ولد فيه له اسم ابوه فله وجوب نفقة على الاب وجهاً لغيره من جهة
والغيره لا خلاف ولا دونه فان نفقتهم يجب عليه بالحدود وانما سار بهم وتابى على الولد نفقة زوجة الاجه
يجب كسره عليه قال ابو بكر لا يجب الادام عليه ولا نفقة المدام لان نفقة الزوج لا تثبت لغيره قال الراعي
وناس من اصحابنا لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية قالوا لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
ان كسب الاب نفقة له اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
به لغيره من جهة الزوجية وقالوا لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
ان طالع به لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
الام الامري الحاكم قد استشهدوا بان نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
عليه والنفقة على الغير بشرط اصابته كذلك ولما استعملنا ما ذكرناه على الصحيح قال الامام القاسم
المنع ولو لم يجد ما لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
فان قالوا لا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
وان لم يثبت نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
رجعت ولا قالوا نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
والنفقة في جوارحه وجهاً لغيره من جهة الزوجية واما اب وجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
على ما رجعت ولا اخذ منه فالوجه القطع بالمنع واما المنع من نفقة قريبه بالمستحق الاخذ منه
ان وجده حقه وان لم يجد الاخذ منه في جوارحه كخلافه الذي فيها اذا طهرت من نفقة قريبه بالمستحق الاخذ منه
جوارحه اذا وجبت نفقة الاب والجد على الصغير والجنون كان له الاستبداد ما جازها من ماله
حكم التولية لغيره ما بطعم من الاعمال ما جازها من ماله الاستبداد ما جازها من ماله
ماله المستحق الاخذ منه كخلافه الذي فيها اذا طهرت من نفقة قريبه بالمستحق الاخذ منه
فيها لولا ان يكون له مال من ماله الاستبداد ما جازها من ماله
اجبت نفقة من ماله الاستبداد ما جازها من ماله
نفسه من جوارحه الرابع اذا نفقت من جهة الزوجية عليه النفقة لا تمتنع اذ عليه
رفع المستحق الاخذ منه اذا نفقت من جهة الزوجية عليه النفقة امره بالانفاق ان كان حاضراً او نفقة عليه
من ماله المستحق الاخذ منه فان لم يجد ماله حاضراً استقرض القاضى عليه ولا يستبد المستحق بذلك قال
يكن حاله حاكم واقرضه عليه فان اشتبه به رجعت ولا فوجهاً لغيره من جهة الزوجية فلا يثبتون نفقة الزوج على الابوين من جهة الزوجية
عنا غايها والجرحا لم يجب نفقة على الجرح ولا في بيت المال فانما يتبرع الجرحى استقرض القاضى
على الاب او ذن الجرحى في الانفاق لا يرجع به على الاب وفيه وجه انه لا يرجع به ولو استعمل الجرحى استقرض
او لا تطبق ما عليه من جوارحه القاضى لم يلزم الاب قضاءه على الصحيح وان لم يكنه فان شهد بذلك
لزمه نفقة والا فغيره وجهاً وكذا حكم كل قريب حاضراً مع اقرب سبب الحاضر على الام

لا نفق

ان ترمع ولها الدنيا ولها اول النسيان التي تقع ولا نأخذ الاجر عليه اركان مثله اجره من الابان من الولد
يترك ومنه ما لا ولد ان كان ولا يلزمه التبرع ما رضاه كبدل الطعام المضطر وتقل الزمان من المادرك
رواية وجهه ان لا اجرة لها والمادرك ذكره احتمالاً لا وجهاً وقال صاحب الكافي لو استوجبت على ارفع
ولها جاز الا لا رضاع لها قاله واجب على لا ولد لا يعيش بدونه وهذا التعليل محمول على الغالب
ثم بعد ذلك البقاء وجوب التبرع ترصعه غير لها لم يجر عليه سوا كانت في مكانه او باس سوا كانت من رضع
مثلاً الولد في الحضانة ام لا ادرى رضعه في حاله ان كان له مال والا فغيره ابوه فان نفقت على استبصارها
نذاك وان لم يوجد مرضعه غير لها وجب عليها ارضاعه ولا ملية الاجر من حاله ان كان له مال والا فغيره ابوه وكذا
لكم لو لم يجد مرضعه الا اجنبية فابى جيب عليها ارضاعه باجرة مثله هذا المشهور المصنف في اجره ارضاعه
ولها رزق قال القاضي في المهور وكذا الجنبية والعراقية عليه ان الجنبية النفقة في مدة الارضاع ومما
رغبنا ام في الارضاع فانه لا يكون في مكانه ابوه ويكون له الجاه الاول لا يكون في مكانه فان تبرت
بأرضاعه لم يكن له مال فلهما وان ترضعته من ارضاعه فان كانت اكثر من اجرة المثل لم يجب وله استرضاع
غيرها باجرة المثل وان طلبت اجرة المثل من ارضاعه من المراضع باجرة المثل وان رجع احببه سبعة
او مرضى ما قبل من اجرة المثل فطريقان فلهما فلهما وجب صاحب النسيان ما يجب صاحبها لا
وله التبرع ولا يلزمه بدل الزيادة والثاني القطع به فعلى هذا لو قال الاب وبرت حبيبه وانكرت
صديقته فعليه وقال المادرك لو وجد مرضعه ما قبل من اجرة المثل فان كان ما قبل من ماله الادارة
وتصل الاستبراء فان لم يصل لان نفقات الاجر في مقابلته نفقات اللبن وتبرج الام بالمهور وان كان النفقات
ما وصل الادارة ولا يستبراء فلهما فلهما وجب صاحب النسيان ما يجب صاحبها لا
مثلاً لكن اجره مثل الام اكثر من اجرة مثلاً الاجنبية كما لو كانت الاول والثاني في الارضاع الام
فيه ومما وتطيرة ما اذا وجب ان يستأجر من ماله فارد وارث النكح منه اجره مثله يذيد على
اجر اجنبية عنه لعله وبوقته فوجهاً لغيره من جهة الزوجية مثله وثانيهما انما اجره مثلاً الاجنبية
الحالة الثانية ان يكون في مكانه تمل له من ارضاعه فيه ومما رجعها نكحها ونكحها ابوه وهو
المحرم به في الوجيز والمذهب والافق من ماله من ماله وثانيهما لا يجرى المهر والروايات
ويزم به القاضى الطبركي والقاضي الدارمي وجمعه النووي وتوسط المادرك فقال
الصحيح انه يعطى في سبب المنع ان كان من ماله الاستبراء وفيه وجهه المنع وانما الجرحى استبراء
وفي غير وقتاته فلا خلاف في النفقات على الخلاف في الحالة الاولى انما اطلبت اجره ودجده سبعة
تجب على المثل فان قلنا لا يجب له المنع وان قلنا لا فله المنع قال الامام له منع قطعاً
من ارضاع ولها من غيره وهذا يستبرأ والجرحى عليه اما اذا كانت سباجه على ارضاعه قبل مكانه فليس
منه ان لا يجرى ذلك فقد مر عن المادرك ان له نفقة النكاح القرض ان قلنا ليس له سبوا
او ثواباً عليه فان كانت سبعة نكاحه ذلك فله نفقة بالارضاع اذا كان المهر لا يملك فيه جهان

في بيان الحائز والمراد بالولاية فيها الحكماء في نفي الولاية لانفس الولاية التي قد يقع فيها
والنفس في النسخ المسجل فعلى هذا اذا اجتمع ابوالاب والاب والام فالنسخة على ابوالاب اذا اجتمع
ابوالاب والاب والام فالنسخة على ابوالاب وجرم به ابن الصبي واذا اجتمع الام والام ابوالاب
فالنسخة على الثانيه ولذا اذا اجتمع ام للام وام الاب فالنسخة على الثانيه ولذا اذا اجتمع ام
ام الام وام ابوالام فالنسخة على الثانيه لولاها يذكر وان اجتمع ام ابوالام وام ابوالام فالنسخة
على الثانيه لقرينة الطريق الرابع تقدم بالذكور وان كان احدهما ذكرا فالنسخة عليه فاذا اجتمع ابوالاب
وام الام فالنسخة على ابوالاب وان كانا ذكرا وان كانا انثى فالنسخة على الذي بالذكور فاذا اجتمع ابوالاب
وابوالام فالنسخة على ابوالاب واذا اجتمع ام للام وام الاب فالنسخة على ام الاب وان استويا في ذلك
فالنسخة على القريب كما اذا اجتمع ام الحد وام ابوالام فالنسخة على الابي الخامس اعتبار الارث
والذكور معا فان اخيرا احدهما فالنسخة عليه وان وجد فيهما اولم يوجد فيهما اولم يوجد فيهما اولم يوجد فيهما
الذكور والاخر الاثنا ستموا تقدم بالقرينة لذكور وهو يتخير وهو قدس وارتفع وهو غير
الا ان يكون مردوم بالارث منه الارث لانفس الارث كما اذا اختلفت في الطريقة الثالثة في النسخة
جنته بالولاية وهذه الطرق هي الطرق المتقدمة في النسخة في الطرق الثلاثة ومبوبة المارفا بها لا يجرى
موضع ذلك فيقر صورا الاول اذا اجتمع ولد من ابوالام مع الام فطريقا احدهما ثلثة
لوجه الظاهر وهو المنصوص انه بمنزلة الاب في نفي النسخة عليه في مخرجه طعنا ولذا بعد بلوغه على الصحيح
والثاني النسخة على الام لقرينة الثالث انه يفرغ بينهما على هذا اقل يكون بينهما بالسوية او اثلاثا
فيه الرواية والطريق الثاني ان يخرج على الطرق المتقدمة في اجتماع الاعداد والحداد فعلى طريقة
اعتبار القرب فالنسخة على الام وعلى طريقة اعتبار الارث في عليهما على الخلاف في التساوي والتكافؤ
وعلى طريقة اعتبار الولاية والذكور هي عليه وهذه الطرق تتفق في ترجيح الام على ابوالام من الاربع
المنصوص بها عليه وهو في النسخة على هذه الطرق لواجتمع ابوالاب وام ثنتين الطريق الثاني
وهو ترجيح على الطريق الثانيه اجتماع ابوالاب والام وان اعتبرنا القرب فيهما سواء فالنسخة عليهما
قال الام هذا الام يرجع على هذه الطريقة بالارث فان رجحناه فهو على ابوالاب وان اعتبرنا الارث
والولاية او الذكور والاولاد في عليهما ابوالاب الثالثه ام ابوالاب وابوام وان اعتبرنا القرب
او الذكور فالنسخة على ابوالام وان اعتبرنا الارث فالنسخة على ام ابوالاب الرابعه اجتماع ابوالاب
وابوالام فان اعتبرنا القرب فالنسخة عليهما وان اعتبرنا الارث والولاية او الذكور فالنسخة على
ابوالاب الخامسة ام ابوالام وان اعتبرنا القرب او الارث سويا بينهما وان اعتبرنا الاولاد بالذكور
او بالاولاد في عليهما ابوالام وام ابوالاب اعتبرنا القرب فيهما سواء وان اعتبرنا الارث
والاولاد بالاولاد في عليهما ابوالام والاب وان اعتبرنا الذكور والارث معا بعدد في ابوالام بالذكور
وقد اختلف في الام بالولاية فيسويان وسلك المادروي في اجتماع الاول طريقا اخر

نقل في الجمعوا فانما انما من قبل الاب فقط او من قبل الام من قبلها القسم الاول ان يكونوا
من قبل الاب فقط فنسخته بعد الاب على الجدة ثم لبيه ثم جده وهكذا فان فقدوا حقيقته ومحلها كانوا
بغيره ينسخ عنهم ابوالام الاب لمقام مقام الحد من حصانه والميراث ولا يشترط لحد جده بعد الجدة
فانما وجدت بعدها درجة اجتماعهما بعد ابوالام ام ابوالاب وابوام الاب والام ابوالاب وجماعات
احدهما انما هو في النسخة لاسيما في الدرجة والعمامة وعدم التعصية والثاني يحمل الام ابوالاب
لا ان اقرب ولا بعينه محله والاصح عند كبر درجة الثالث وهو انه لا يقع بينهم مع الاسترا في لوجه وارث
في عليه بانما يشترط في الميراث من كان اقرب ابوالاب بعينه وانما خلت فيهم محله الاقرب فالاب
وانما كانا في ميراث فعليهما ان كان مع لولا انثى ام ابوالاب كانت احق محله على الوجه الثالثه
وانما قد ودا اشتركا في محله ام ابوالاب وام ابوالاب لا يشترط كما في الميراث ولا يجرى على ابوالام ولا على
من الباعده فانما وجدت الى درجة واحدة اجتماعهما بعد جده الحد الذي لا يتقدمه احد سبعة ام ابوالاب
ابوالاب وام ابوالاب وام ام ابوالاب وبوالا الثلثة في ابوالام ابوالاب وابوام ابوالاب وابوام ابوالاب
ام ابوالاب والبس في الدرجة وارثه فوجها من احدهما يكون عليهم بالسوية للاسترا في الدرجة فانهم واحد
منهم محله من ميراثه على قول من اعتبر به لدرجة والثاني يتجه فيهم من ادنى حصه وهو لا محاله وارث
ولم لا يجرى ام ابوالاب لا يخصصها بقرينة الميراث والاولاد بعينه ويستلزم من سواها فان عدت
كانت على الثانيه فان عدت الثانية كانت على انثى فان عدت الثلث الوارثات كانت على الرابع
وهو ام ابوالاب لانه اقرب لابل بعينه والاولاد فان عدم الرابع فوجها من احدهما وهو قول من اعتبر به
الاولاد لا بعينه يكون على التكاليف المبنيين بالسوية لاسيما في الارل بعينه والثاني وهو الوجه الذي
خرجه في تقدم الوارث على غيره محله من كان اقرب ابوالاب والارث وهو الخامس ابوام ام ابوالاب
بعد درجة ثلثه فان عدم الخامس اشتركا السادس والسابع لاسيما في الاولاد بوارث على الوجه
الذي احره بين السادس منها ذكره السابع اني واذا اجتمع في الباب ذكر وانما هما بعد لبيان بواحد
كان الذكر احق محله من انثى كالابوين والاولاد لبيان يتجه من سادس ابوالاب فانما اشتركت
اشتركا في التملك السادس والسابع هنا يليات بواحد وهو ابوام ام ابوالاب فالسادس ابوالام والسابع
امه فان خفف محله السادس والسابع اني ام ابوالاب فان عدم السادس محله السابع على
بعد القياس القسم الثاني ان يدرجه اقرب الام ومعلوم انه ليس فهم عاصب بخلاف وجوب
النسخة بمنزلة منهم ولذا وهم في اول درجة بعد الام ابوالام لقرينة قول من اعتبر القرب وعلى الوجه
الذي احتاره في الترجيح بقوة الميراث محله ام الام دون ابوالام وهو وانما ينسخ بالذكور فالترجيح
بالميراث احوى فانما وجدت بعد لهما درجة ثلثة اجتماع في أربعة من جهة ابوالام ابوالام من جهة
ام الام ابوالام احداهم ام الام والثاني ابوام الام والثالث ابوالام والرابع ام ابوالام فعلي
قول من اعتبر القرب فيهم بالسوية وعلى ما احره في الترجيح بقوة الميراث يكون راجحه على ام الام

ما يقتلها واخصام فعل وان اختلفا فعلى ان يختاروا ابوين لها سوت نفقتهما وان اختلفت
امهاتهما فنفقته بالزنا يسارا قال المرافعي وهو المورثين صدقاتان كما روي القياس في السور
بهما بل مع في الصور الثانية ان يقال ان الام بالابن نفقته على الام وهو تقدم الام على الاب
تاد الا نفقته تعين الابلافا قان لا في الثاني لا يجب على الام نفقته ولده وبطريق كانت
الام مع نفقته عليها ان كانت موسر فلو عتق الاب كان له الجواز ان نفقت النفقة عليه قال
الاخصام هذا اذا نسب ما ينفق من نفقته ونفقة زوجته اما انتقلا ليجوز العتق فلا وان كانت
نفقة فمورثين ونفقة على ما ملكه وان كانت حرا والابوات فبغير قان يمكن له من الاصول من نفقته
لنفقته والافق في بيت المال الثالث لا يجب على المكاتب نفقة ولده من زوجته سواء كانت حرة او امه
او مكاتبه والاولان طاهران واما اذا كانت مكاتبه فولد لها السيد لو مكاتب عليه طهر قولان فان
قلنا بعد السيد لم يكن لقيمته وفيه قولان وصح الرواية في نفقته لها والنفقة عليها وكما لا يجب على
المكاتب ان ينفق على ولده من زوجته الامه والمكاتب لا يجوز ان ينفق عليه ماله كحق السيد فان كانت
لالامه او المكاتبه لسيد ايضا يجوز ان ينفق على الولد وان لم ينفق على ولد من لامه فطلقا ولما في
من المكاتبه على قولنا انه ملك السيد وان قلنا انه مكاتب عليه لم يجز له ان ينفق عليه لجواز العتق
ويعتق الولد ويخرج المكاتب بغير قيد فلو توفى ما لم يوفى قال المرافعي كذا الخلق ولا يبيع القول
بجواز الاتفاق من ماله على ملكه بغير قانه ولو استولد المكاتب حريمه نفسه وان كان لا يجوز له
ان ينفق على ولده عليه ويبقى المكاتب عليه من لسانه لانه لو عتق كان قد انفق من ماله ولده وان كان
ايضا يكون قد انفق ما لسيده على عبده وهل يجب نفقة المكاتب على ولده المرافعي لا يرد في محتمل
وهي من احداهما لا ينفق حكم الرق عليه والثاني نعم لا ينفق نفقته على لسيده الباب الثالث
في الحضانة ولها شرط الفل فمما يورده ويرتفع القيام بتحمده من لسانه وشربه وقضا حاجته
وعسل بدنه وتبائنه من الحامه والوسم وسومه وتزويجه وتكسيطه وتكحيله وعسل وجهه
والطراف بدنه وحوزة من مصالحه وقال الماوردي في القيام بذلك حضانة الى بلوغه سن التمييز
فاداما وزعنا الحضانة ونفقة النكاح الى البلوغ فادلوجه حصلت النكاح في الثاني الباب
بصوك الاول في الحضانة المشترطة في الحضانة ويجب موه الحضانة على من يجب عليه النفقة
واولم الاب وقيل ليس له ان ينفق على ابنته بعد النكاح واما اجرة مد الحضانة فتقدم الكلام فيها
وعند الازدحام يسلك الاصل ان لا ينفق لانهما سلطنته لكن بلا مات البكر ومهما كانت الحضانة
لقريب فامتنع من اوقاف كما لو امتنع من الام او ماتت قبل ان ينفق له وهو امر قد ارجى
او الى السلطان فيه وجها ناصحا معقل الى لا بعد وهو الحذر هنا كما لو مات الاقرب او جن
قال ابن القاضى المحدث من مقام الاب ممتنع من نفقة الحضانة والعذر على الخبير وعسل البيت
فقر الله الامور بالثابتين فان قلنا معقل الى السلطان فكان الممتنع او القايكهم فوجها

احد لها الحضانة فلو كان له تربية له ستره السلطان وهو بعيد وثابتا يكون السلطان بغيره
ان يترشح ويطلب الى ابن الجداد وفيما نسبه عن ابن الجداد انه فرق بين عبه الاب وعبه الام فقال
اداما باب مد الحضانة الى السلطان كونه النكاح لانه حق عليه خلاف جانب الام فان كانت
حقا كادما اجتمع على الطفل ابواه فان كانا بائنين على النكاح كان الطفل حرا فوجها في الحضانة الاب
بالانفاق والام الحضانة وللزوجه ان تفسد مطلقا وفسد الحضانة للام ان رعت فيه من استحقاق
شروط خمسة وهي مطرعة في حق من استحق الحضانة لحسنها ان يكون مسلمه او كان الولد مسلما اسلام
ابيه او باسلام احد ابويه بعد موت ابويه وفي حياته في احد الوجهين فلا حضانة للكافر على مسلم وعن ابن
ابن عمر والاصطفي بن ابي اسحق عليه وجه ثالث ان الام الذمية احق بالحضانة من الاب المسلم الى ان
يبلغ الولد سبعا فيكون الاب احق به الا بحسب الامان فليد وليا للمكاتب فحضانة لافقه المسلم
على طه يتقنيه لترتيب وموته في حاله ان كان له مال كان له من نفقته على ابويه فان لم يكن له مال كان له من نفقته على
كانت موسر والافق من زوج من صولة موسر ما تقدم فان لم يكن ينفق على ابويه فالحضانة للمسلم ولولا ان
في الحضانة والكفالة كولد المسلم بظالم احق بهما ولو لم ينفق على ابويه فالحضانة للمسلم ولولا ان
من لسانه ان طمنا اسلامه وان نفقته وهو الامم يجب تزعمه او يستحب في وجهات نفقته في المكاتب
وتثبت للمسلم حق الحضانة على قريبه الكافر على الصحيح وثابتا على ان لا ينفق على ولد من ابويه ولم يكن
وجزائه في احوال من له قريب مسلم هل تنسب له الحضانة الثاني ان يكون ماله فلا حضانة لمجنون
سواء كان جنونه مطبعا او منتظما الا اذا كان ينفق نادرا ولا ينفق مدته كمن في سنين ينفق يوما ينفق
والمراد من الاب والجد ان كان كالمسلم في النكاح ان كان كالمسلم في نفقته والام على لسانه وكذا في سبب
الحضانة في حق من ينفق نفسه ووس من ينفق كالمورثين فبها يخرج الثاني ان يكون حرة للحضانة
للقربى سواء كان مدبرا او لا وان كان له السيد ثم ان كان الولد حرا فحضانة من له الحضانة من الالهة بعد
الام من الاب او غيره فان كان له اب فالحضانة له وان كان له اب وام فالحضانة لهما وان كان له اب وام
امه فان الولد يكون حرا فان كان له اصل موسر لم ينفق ولولا ان ينفق فان لم يكن فالحضانة للمسلم وان
كان نفقا فحضانة لسيدته والاولاد على مكاتبه عند امه وهل له تزعمه من الام والاب وتسلية الى غير ذلك فحضانة
في وجهات بناء على القولين في جواز النكاح ومقصود الماوردي بسبب النكاح وهم بالمنع من الحضانة
وهذا هو الجواز النكاح في سن النكاح دون سر الحضانة قال ومنه في الام المنع من النكاح منها استحقاق
مطعنة فيه وجهات ولو كانت لولد زيفا والام حرة بارعقت امه او سبب امه او سبب امه او سبب امه
فحضانة لسيدته ايضا وفي تزعمه من الوجهات فلا الماوردي اذا كان زيفا وابواه حرا لا ينفق لهما
بعد السبع وفي استحقاق الام الحضانة في السبع سواء كان زيفا او طمنا او حرا ولا ينفق لهما
لما استحق به في ثباته بمسلم لانها حق الحضانة بل لانهما وان قلنا انه السيد فهو كولد الزانية ولولا
الولد من نكاح او زنا حكمه حكم الام يعتق بغير السيد فحضانة لسيدته في حياته وفي ثبوت الحضانة لها

ما الذي اعني بغيره الا وجهه في نفسه الذي هو عليه الفداء انه يحبه وفيه لقى بقدر التسع
 وقال صاحب النسخ ان من نفعه الخادم والزوجه والصبي والامه حد وجب من ادم ما قبل ذلك لنفسه
 القريب ولا يستحق نفسه الرقيق من سيده الا برؤاى ملكه او لماله تاذا عجزت نفسه واستطاعها
 بترجحه اليه كما مردوا شرط عمله في المساواة فان نعمته يجب على العامل فيقول ان لم تشترط عليه واعلم
 ان يتقوى لما كنتم الرقيق بالرب في اجاب النباهه اني على السبي مما لدوا واجره الطيبا والمرض وان لم
 يوجب عليه ولا لنفسه انما ما اعيتهم الرقيقا ولا يملك من قريب لان القريب ملكه حصل للمالك الا ان امر
 والاكتساب والسرال وعونه وقولهم في كتاب الهالاب على ان من سواه المداواه كالنقد او كماله مما يمكن ان يرد
 انما لا يجب في حاله بل في من لم يوفى جميع جزئيه لصاحبه وتقدر المداويه او من كان نفعه
 الكحول يجب فيه ما اراد في من لم يوفى في المداواه وفي وجوب شرائها للمداويه الرقيق على نفسه
 وعلى ما في كتابه لعل احبها وتوبه وليس على السيد ان يبعده وليس من حسن طعمه وكسوته
 بل من سبب يجب له من الطعام من حسن طعمه قال في المداويه وقال المداويه يجب من حسن ادم المتوسطن
 فيه لا المترين ولا العسر ويجب ان يكون ما يلقى به غالب اهل البلد من الكثار والقليل
 والصوف وبما في الكتاب السيد والمساكن يجب ما يلقى به من رفع المجلس الغالب حسيه
 ولو اقتصر السيد في النقص على ستر العورة قال الامام لاراه فاجابوا وكان غير مصر لسبب حراد سرد
 وابعده عن بيده وتبعه الخالي بل لا زاوله بحر زنه عن بلاد السودان التي تحتها هلك
 الاقتصار على ستر العورة بل قد يعتاد بعضهم عدم الستر مطلقا في ستر العورة ولو كان السيد نعم
 في الطعام والادام والكسوة سئل ان يفعل ذلك رفيقه ولو كان ياكل ويلبس دون اللابيه
 خلا وبما فيه فعل لم يزل معان يعطى رفيقه من العايب له الاقتصار على ما يقتصر عليه نفسه وفي جهاب
 السهر لهما ولما قالوا لوجع من العايب كان ياكل واما يلقى به هل يخرج ركنه الفطرسه ولا يليق
 ولو كان له ارقا فلا وفي التسويه بينهم في الطعام والقصص او اسادادان تقا وتوافق تفصيله
 المجلس ثلاثة اوجه احدها ثالثه وهو مخصوص ان كاريه الحسنا تتصل فيها سوكات سرية
 او غير ذلك اذالة النكوي على غيرهما من الجوار والعبيد وعلى الزواني في الخلاف في الجوار اللائي
 للتشريك وكرم في العبيد وهو ان كاريه الخدمة بالتسويه وصاحب المذهب والمراعي والرواتب
 جعلوا الخلاف في الاستجاب والمكره فيه والامام والخالي جعله في الوجوب وهو ظاهر خلاف
 جماعة الثاويه او ادب الرقيق بعاليه طعام سيده وراحه به سفيان عليه معه لها كل منه فان لم
 ياكل واستع الرقيق فوثر على السيد اذ حاشاه اذ احلا لا يفتقر الى مجلس له ثمة والتمتين
 وثناؤه لما ورد في الخبر من ان الله ليس تسد صد الاضيق بين الضيق ولا يفتقر اليهم وادف
 ولا يفتقر الى من يفتقر اليه في الطعام ولثرت وان لم تكن كبر الثمنه وحقها وعد ذلك
 على وجهه لو وجب فيه ثلاثة اقول احدها انه يجب احلاسه فان اما العبد وحده لم يفتقر اليه وبناؤه

وتأثيره ان الواجب الاخلاص لوالديه واجلهما ان لا يجب له من مال السحب وعليه هذا قبل الاخلاص افضل
 ام يسلموا في فعلان طرعا ولما رددوا امر مختار المعالج وسهم من قال من الاستحباب في مصادره الطعام
 ملله في حق معالجته وبغيره في معالجته الكد ورعايته في حق عبد الخضر اعم من محض والقول بالوجوب
 مختص بالمعالج الثالث واذا ولدت امه ولدا مملوكا له وام ولد له امه فليس له اجملاها على رضاعه
 فلو لم يترك ولدا اراد اجمالا للرضاع بخلاف الرزقه ولو ولد ان يسلمه اليه لم يملوا راد ان يرضعه احسب
 على الصحيح ان الرزقه يارضع بمجرها جائز قطعها وليس له تغليف ان يرضع ولذا اخرج ولد هاجم اودود
 اذ ان فصل لبنه عن حواجة ولدها اطلاقه ان يرضع له ولدها في غير اللبن في ان لا وقت له وقت
 ولدها واستحق عن اللبن فله ذلك ولما استنتج لا يرضع لولد له يرضع في زمن الاستمتاع كما في حق الرزقه
 على المذهب والاخلاق لو كان ولدها حر امر بغيره ان لا يجب عليه تغليفه من رضاعه غير اللبن وله ان يرضعها لارضاعه
 وان يرضعها براضعه بغير رضاع الرزقه ليس له قطام ولذا هو من سيدة لها لو غير قبل كمولد لارضاعه
 بعد هذا الامر صكه وله اجمالا على قطامه قبله لرا اجرة الولد بغير اللبن ولذا يرضع بعد هذا وان اجرة بغير
 اللبن لا اذا تضر به خلا فله الرزق من امره فليس لولد من الاستقلال بالمعطام قبل كمولد ولما
 ولذا لم يفرق الولد وليه لاسلامه اذ لا يصح منه التام او لغيره كما في قول الامام وعديله ان هذا فيما
 اذا كان قطع الرضاع عنه يؤثر في اجماله فان كان يغلب على الغنار انقطاع لاسمكة بان صار معوا عن
 الرضاع فلا يبعد ان يقال الاب لا يلزم له الرزق في هذا كماله واما بعد الحولين فكل منهما الاستقلال بقطامه
 اذا احتربك الطعام ويحوزان بوضع بعدها بانها ما كانا ليس الرزق اجمالا رضيعه على المخرج وهو
 من سحاج معلوم عليه موديه في كل يوم اذ لم يكن سيجع مما يكسبه لانه يجبر من ان يستعمله او تركه وبموجب
 الاستعمال لا ان لا يرضعه ولا يسجد اجمالا على المذهب كوز ذلك في اجتهاد من غير كراهه اما قال للربيع
 كسب وام يرضع فاضلا عن ثمنه وكسوته ان جعل في سببه وان لم يجعله كاهل على السيد لكل منهما
 الرجوع عنه فان زاد ما يكسبه على اجمالا فالزمان مرة من السيد في الرزق فمعه في النفقة فان
 بقي شيء لم ينفقه فان السيد ولو ضرب عليه هاجا ان لم يرضع عليه والرغبة به معه الاستطاب ومنع
 الشا عن رضي امه عنه محارجه الامه اذ لم يكن له عمل وام كما في الكتاب بوجها وبغير النقض في بعض
 الهمام بان يزيد في بعض ولا يجوز للسيد ان يملكه فيقف من العمل لا بطيقه ولا الاعمال الشا في بعض
 اللوقات ولا ما اقام به يوما ويومين بغير ضعف شتر او شترين اذا عمل بالكر اراهه بالليل الا ان
 الشا فله استعماله طرزا للفرار اعمل ليل اراهه لارا ورعه في اميد وقتا ليقوله وسع في ذلك العادة
 العاهله فوجب على العبد ترك الكسل ودل المهرود لسيد المالك رقبته ومنفعة قال الشيخ اثر اصلاح
 وجر النافض حين ان السيد اذا كانت مملوكه مالا بطيقته لم يملك عمل ساع عليه وليس بيعه بايع المسليم
 على الكافر صيانة له عن الذل وقال عليه السلام من لا يملك فيبيعهه واستأنته من كرهه فربما انفي
 بها وهو ان امره بعينه استرجاره وحملها على الشا فاقى بالحق عليها ليصير ذلك طرا في الكلام

امان الفوج

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عدوانا

عندنا مع توليدهم لا كونهه، وعليه ما يجب الحد بعمله القاصي والحدود، ما يوجب القصاص فقله الولي
او كليله ثم جعوا ذلك المأخذ ما قال القصاص والديه عليهم دون الكلاد والولي والكيل وكذا لو ائتمر السلطان
وهو لا يقتل انسان اخر فقتله وهو لا يعلم الحاقه بك القصاص على السلطان دون مباشره ما لم يعلم حجه
من يكون عدوا ما ان تترك الولي ما كان علم انهم شهدوا بالذور كذا في حق الشهود لان شهادتهم حاربت شرطا
السيادة فيه وجعنا بغيرهم القصاص المرتبة الثانية ان يكون السبي معلوما فالورس انسان من شانه يقتله
اخر سبي فقتله قبل وصوله الى الارض فلا يجب القصاص على المقتل ويجب على المقتل على الصحيح سماعه
المقتل والمقتل يقتله ما السبي الا هو لان القصاص لا يقتل الا بالاعمال ولا كما في قتل يجب عليهما وقيل يجب على
المقتل وجعل في حق هذا الوجه الذي وجبه صرح ما في القصاص اذ جرم القاتل انما هو انساني على سبيل
انسان يقتله ما جرمه بالانسان عليهما يضمن ويضمن فرق المرتبة الثالثة ان يقتل السبي في المقتل
فالارادة انساني انسانا على قتل اخر فقتله انما ايم العمل ولا يخفى الا كراه الامم من المقتل ويجب القصاص عليه
الدم كسائر اهل القريب كسروني وهو على المقتل من احدى اهل القريب ان يقتله ما جرمه ما جرمه ما جرمه
وفي محلهما طاعت اهلها انما مطلقا في كل مخرج سر كان اهلها من اهلها او غير اهلها من اهلها من اهلها من اهلها
انما لما دار الله الامام او نائبه ولو على قتل ما او امير طائفة من اهلها من اهلها من اهلها من اهلها من اهلها
ما القاربه غير مولا يجب القصاص فجلها قال لما ورد في هذا من لا يقتله ما جرمه ما جرمه ما جرمه
ما من يقتله مقتله ما في مقتله على هذه الطريقة ما لا امام العدل والظلم الثاني ان يقتله ما جرمه
وجعنا ان كان المقتل السلطان ولو قربه ان كان غيره ونقتل القاتل عليهما مقتضاه الحاقه بك السلطان
بغيره وان كان المقتل كسرا فان جرمه واجب القصاص على المقتل فجلها مقتضاه ان يقتله القصاص
عليه نعم ان كان في القتل ظلم لم يأن ينقض بها ولا ان ينقض من احدى ما يقع من القاتل او باخذ منه نصف
الدية وانما في حال وجوب الدية بعدم النكاح او احوذت عليهما يقتله ان قتلنا لا يجب عليه في
الدية قتلنا فقله جرمه ان احدى ما لا يجب دمه البحر والصحاح هو القصاص انما يجب دمه من مخرج
دونه على هذا القول وعلو في وجوبه لا قولنا من غلب على قتل القاتل فجلها مقتضاه ان يقتله قتلنا
وجعل خذوا في القتل في الوسيط خذوه وحده انفرادا لا يجب عليهما جسامه ترجع على المقتل وعلى
الشهود يكون القصاص عليه على ما قلناه ان في المقتل دمه الامم ربح اليهودي الا في حاله وان ظلمه لا يجب
الدية ففي القتل وجب احدى ما يجب على هذا في حوال المقتل وجب المقتل بثبوت صحيح اذا امر
السلطان ونائبه السباة او غير مقتل انسان قتلها فقتله فان ظلمه فجلها مقتله حتى يله شي عليه
واستحبنا ان نفي عن القاتل ان يفرر لما الامر فعليه القصاص والدية والمقتل وان ظلمه يقتله
كلما من قتل اهل من لا يراه وحده يقتل فلو ان احدى ما فعل هذا ليس في السلطان الا انهم القصاص
والدية فان ظلمه سفلت ما لا يورثها في المقتل القاصي هو المقتل وجب دمه ما من احدى ما لا يعلم
من حاله السلطان عند المقتل فدمه القصاص عليه الا في ما يعطوهما يستوفى قد يبرج عنه ثم المحرف منه قد يكون

تصاير معصوم بالنسبة اليه غير مستحقة بهدر بالنسبة اليه فاذا قتلته غيره لزمها التصاير والراي المحض
معصوم بالنسبة اليه الذي تعلمه القصاص بقتله على المذهب وليس معصوما بالنسبة اليه المسلم في المع
الوجهين بشان الخلاف في الحد وهو المسلم واليهما ناهيهم فلا تصاير له في حده تعالى فيجب القصاص
وتقتضي ملاك الجمهور انه لا فرق بين كون زناه ثبت باليمين او بالحدود وصرح به في الام وقال الماوردكي
الامع بتكرير ملاك ان يقال ان ثبت زناه باليمين فلا توجب القصاص وان ثبت بالحدود وجب القصاص
تخبر بغيره على الرجع وفيه ما جعله في السلب والاداء وجرى به باليمين كما قاله الماوردكي في كذا في بعض
الجزء بوجوبه عليه فيما ادلت الزنا بقرعة قال القاضي الطبري فان قتلته بعد اعادة الاعمال في قتله بالقرعة
فلا توجب القصاص فان كان القصاص غير قائما بالزنا او بالاداء مع اعادة الاعمال عليه على ذلك فلا يحد
اعده شد الحية الا اذا قتلته بعد الانقضاء لغيره فان قتلته في وقت القصاص فوجب القصاص بعد اعادة الاعمال
وعليه الدية والكلاف في الراي المحض بغيره في قتل من قتلته في الحاربه على قولنا انه متى حضر في الحاربه
لاقتلته فله الموت وكلام الماوردكي يقتضي انه يحرم القتل بقرعة فقام ما ايضا فانه قال للماوردكي ان
يقتل بقتله دون ذلك الموت والموت بان يقرعه دون ذلك الامام فلو قتلته بغير الحاربه على الكلاف
في قتل الراي المحض ولو قطع ما استحق قطعه في السرفه فالتعويل ان لا تصاير ونسبه ان يحرم
فيه الكلاف المتقدم ولعلمه ان القصاص على التوقيع على المصالح فان وجهها التصاير في الحاربه قال الماوردكي
الي الدية قال القاضي في قتل من قتلته في وقت القصاص فوجب القصاص **فروع** الاول قتل الراي في وقت القصاص
ولا محصاة ثم قال وجهه انه في الحاربه او في غير الحاربه بائني فلا تصاير عليه ولا دية فيها
بينه وبينه تعالى على المعصية وله لا يصدق في الحكم انكره في القتل ولذا قال في قتل القاتل
اربعه على زناه سقط عنه القود والاقان طلب غير لولي لا يعلم انه رضى بامرته عصمت عليه فان
خلف سئل القاتل وان نكل ردنا الجاني الى القاتل فلا خلاف ان زناه ووصف الزنا الموجب للقتل فلا قود
ولا دية وان كان له ولديه خلف احداهما او كل الاخر سقط القود كالوفاة احدهما وعليه نص الماوردكي
مطلقا خلا في حاله الخلف الثاني لو قتل الراي المحض زناه محصاة او غير محصاة في الحاربه
او في غير الحاربه وجب القصاص بخلاف التقدم ولو قتل الكافر مسلما زانيا محصاة فلا خلاف
القاضي رضا بطلان ما لا يحد من الدم واقتل بواجب الدم واستوفى في فضيلة الاسلام من القصاص
ديان زنا خلفا لم يقتل القاتل القاتل ولو قتل المحصاة بالفاضل الجوانب الثالث
لو قتل المحصاة زنا محصاة فان كان الراي مسلما وجب القصاص وان كان ذميا وقيل بقتل المرتد
بالدفع غير الراي قال المولى في قتل محصاة زنا محصاة ولو قتل الراي المحض الذي مرتد فالمذهب
وجوب القصاص **السر** في قتل ذميا انفعال من زنا الصلة بعد خلع وقتها وكذا
يوجب القصاص فلا يفعل لو قتلته امرأة لا تصاير عليه قال الماوردكي في كذا في بعض
القصاص في الراي المحض قال فلوجب قتل القاتل في حال الجنون فلو قتلته حية قاتل

اربعه القصاص والماوردكي لو من الزنا وسكن قتلته قاتل في حال سكر فلا تصاير له في وقت القصاص
القاتل بشرط وجوب القصاص عليه ان يكون سقيا سكره حلالا فقام فلا تصاير عليه في الجنون او في القتل
قال الماوردكي في كذا في القاتل الذي قتلته في وقت القصاص وفيه نظر لان اسماء في الامم لاسماء العدييه
ولا يجب عليه كذا في قتل من قتلته في وقت القصاص او في وقت الجنون ولو كان القاتل في وقت الجنون
في وقت قتلته حكم القاتل في وقت قتلته وحكم الجنون في وقت جنونه ومن وجب عليه القصاص
ثم جن جنونه سوانت سوانت القصاص باليمين وبقرعة بخلاف ما افاد ما يوجب حد فانه لا يقيم
عليه في حال جنونه لان الرجع عن الزنا مقبل وفيه وجه انه ان جن جنونه في وقت القصاص فوجب القصاص وان
جن قبله فلا ولو ادعى القاتل انه كان جننا وقت القتل فله القصاص في وقت الجنون في وقت جنونه بشرط
الاعتكاف ولو قال وانما الان صغيره في وقت قتلته في وقت الجنون لا يوجب القصاص في وقت الجنون
لو بعد تحقق البلوغ وحين ولو ادعى انه كان مجنونا حين قتلته في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون
واقا في ان المصوق الوارث والثالث ان المصوق الوارث ان كان الجنون الذي قتلته منقطعاً على الاول لو قام
الوارث منه ان كان حين القتل عاقلاً فان قام القاتل به ما ادعى ان القاتل في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون
اقول ايضا ان اختلاف القاتل في وقت القتل في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون
قتله حين القتل بمن قال القاتل ان من سكر مجرم وقال القاتل ان من جنون في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون
على كذا في حال حربه وبعده الاسلام او غير ذلك او في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون
عن الراي السوي للاسفرايين ان علي كذا في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون
يقتضي انه يقتل النفس بالقتل في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون
الاجل في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
كلام القاضي يقتضي انه في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
على يد من المعاصه والماوردكي يقتل بالدم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم والمسلم
ما يوجب وبالعكس ولا يلام في الاجرة احتمال وفي وجوب القصاص على القاتل اسرار العالم بما تشره
سكروا في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
التحديك ومن قال بقتله مسكر المرح على شره لويه وشره لحيه كالمجنون **فصل** تقدم ما جاز
من القصاص في الجاني القصاص في القاتل والقاتل في القاتل ودواها جازا في القصاص في وقت الجنون في وقت جنونه
لم يرد في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
التعويل في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
والصاخره وصفت لويه والسباب والمهر والسبع والجر والقتل والقصاص في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون
الجيل القاتل الماوردكي في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون في وقت الجنون
الهم والقاتل المصير ومن علم من حاله انه لا يخلص مناعة او سباعين في وقت الجنون في وقت جنونه في وقت الجنون في وقت الجنون

بالملا بملك الخامس واخرى حجاب واحد بقدرها او غير حقيقه في قتلوه فله حالان احدهما
ان يكون ضايعا في قتلهم فانه لو نزلت في قتلهم انما هو على ذلك لان ان الامر الى الله
وزيت عليهم بل على يد الرعد او غيره من الملائكة في قتلهم فانه لا خلاف في هذا اذا كان الجهاد
على الحدود المجرى في حدودها او استأجره كل ما به من قبل الكفر وهو غير منفرد باليد فلهذا يوزع
على من عليه نصفه لدية نصفه لدية او يوزع على من عليه نصفه لدية او يوزع على من عليه نصفه لدية
في السنين شيازا باخرى فترت على عليه نصفه لدية او يوزع على من عليه نصفه لدية او يوزع على من عليه نصفه لدية
ضرب كل منهم قاتلا او مجموع قاتل لثلاثة القاصرين في القصاص ثلاثة اوجه ثلثها وهو اختيار القاصي
وجزم به البعد كبح ان صدرت من تواطوا ولا خلا وقال الامام الحنفي في شيا من كراهه
والوجه لقطع باسقاط القصاص منه انما هو الماه فان تواطوا على ان يكون في القود وجهان افعسها
ان لا يجب فان قلنا ان القصاص وجه لثلاثة قطعها قال ابو بكر بن الوضرب واحد سوطي في ثلاثة
ثم ضربا اخر فحين اصابه قبل ان يزل ام الرضاب الاول ولا تراه لانه تصاعده واحد منها ويجب
لغيره الاول فمقتضى به شبهة بعد وبعثا ثانيا فمقتضى به الجوز فان لا يوزع واحد والاحسن
ثم ضربا اخر سوطي في ثلاثة قبل ان يزل ام الاول فان كان الثاني عالما بغيره الاول فعليه القصاص
ان كان جاهلا فلا تقاصر على واحد منها ويجب على الاول نصفه لدية وعلى الثاني نصفه لدية شبه
الحد خلاف ما اذا ضرب مريضا سوطي او ثلاثة وهو جعل لدية فانه يجب له القصاص والحال
الراجح دليلي القول بصفه لدية في الصور التي هو با على ان لا يوزع على عدد القاصرين دون
الضربا الثلاثة اذ اخرج انصارنا فسادا واهمته لاخريةا في قوله سبعة اربعة وجب
القصاص فيها فان كان الامر الى الله به فليس عليها نصيب وقدره لوجزه ونشئت فيه فليدرج
القصاص على ما هو على حاله والاحم الوجوه فان كان الامر الى الله به فعليه نصيبه ولو جزم به ذلك
فصحيح لو جازنا مع هذا بخلافه انما كانت لدية وتما بينهما عليه نصيب **فصل** في تغير حال
المجروح بين الحرب والموت بضمه او بغيره او في الضرر المضمون به والمجروح اما ان يكون ممدرا في حالتي
الحرب والموت او في حال الحرب دون الموت او في حال الموت دون الحرب او في حال الحرب والموت
وعلى كلا التقديرين فانما يتغير في القصاص في الحالتين لم لا ينفذ في حال الحرب والموت او في حال الموت دون الحرب
فلو كان الحكم والقصاص في الحرب والموت في حال الحرب والموت في حال الموت دون الحرب او في حال الحرب والموت
الامر الى الله اذ اخرج من حال الحرب في حال الموت او في حال الموت دون الحرب او في حال الحرب والموت
فلا تقاصر في لدية طرعا في حال الحرب او في حال الموت دون الحرب او في حال الحرب والموت
به ولو جرح الحر بمسلا او موطئا لم اسلم المخرج او عقده اما ان تم حادثة المجروح فلا تنفي على المخرج
على الصحيح بناء على الصحيح ان الحر لا يفتن بالاسلامة الثانية لوجزه عيه نفسه ثم انتمعت فانت
بالسراية فان كان على السراية وهو طاهر المذهب لدية نصيب على ان الجارية المشتركة اذا

كانت على ما لا يولد رقيق من كاح اذ ربا فخر احد سدا بها بطنها ثم انفق نفسه وسرقة القنوق جمع
حينئذ ميتا ان يذمه عن كماله ونفاس الاول لا يجب للاعتداف وقياس هذا القصر وجوب القصاص على
السيد واختلافه في النصيب على قولين احدهما انما انفق قولين في المقتضى فلهذا وجب له لدية
ولا يجب الا نصفه عن الثاني كما لا يرد كمال الجزء وثانيهما انفق قولين في المقتضى على الطريقة الاولى
على الوجوه في الصور التي لا يرد فيها اولي بالوجوه ولو جرح سدا بها محصاة بنت زناه باقراره لم رجعت
وفات بالسراية وفيما على لدية بها انما لم يمحض ممدرا لدية بالسراية الى المسلمين فمقتضى الحرم بان لدية
في سلة المرد المجرم شيئا من المادد كمن في سلة المرد منعهما وحكي في ثبوت هذا وجوب القصاص
انما يجب لدية في الصور التي لا يرد فيها على الحاله الثانية ان طهر الممدرا اذا جرح سدا
فارتد ومات بالسراية او دميها فمقتضى القصاص ثم مات فلا تقاصر في القصاص لدية ولا طهره في ارتد
المجروح على لدية فان كانت مما يقتضي قصاصا كما هو في قطع الطرف ويجب على الصحيح المقتضى قال النبي
واصل الخلاف انه اذا قطع يد رجل ثلث يجوز لوليه عذرا ان يقطع يده فان مات والا جله وهل يوزع
اليه فقصوا بالاسبقا وطرقا فيه خلاف باي تعلى الاول لا يسقط الطرود على الثاني بسببه فان قلنا
يجب فالأظهر المقتضى انه يستوفيه ورائه ان يكون له لو كان مسلما وقيل يستوفيه الامام على الصحيح في انه
يستوفى قصاص من ارتد له وتغير السلة ما اذا دخل حربي دارا بامان وترك ماله ونقص العمد والحق
بدار الحرب فانما يراه وارقتاه وحاشا رقيقا او ذنبا لا يبطل الامان في ماله قلبي بجزالة فيه خلاف
باني في السير فان قلنا لا يستوفى الامام بخير بين القصاص والعفو على ما لا يرد في حاله وان قلنا لورثته فان
كان صغيرا او مجنونا او قتل في المخرج ولا لاقاه وان كان باعنا فلا تقصر على حاله فلهذا وجب لدية
اذا قلنا لا وتما بينهما ثم يكون ثانيا لبيت المال **فصل** ما تقدم في كماله حكم القصاص في القصاص
اما حكم المال فان كانت الكفاية لا يقتضي قصاصا قاله شه والحمد لله او يقتضيه لقطع الطرف فلهذا يجب
اوي بمعنى مقتضى على حاله فيرد وجوب المال وجب في قولنا انما يجب على عذرا في مقدار الواجب
وعجزا معهما فهو المقتضى ان يجب اقل الامرين من ارتد المجرم ودية النفس فان كان الارش اقل كالجارية
وتقطع امد الدين وحاشا ان كانت دية النفس اقل مما لو قطع يده ورجليه فان اردت موات بالسراية لم يجب
الكفر والذاني به قال الاصطفي في الواجبات من الكفايات ما بلغ فمقتضى ما لو قطع يده ورجليه وديناره
المستلم على هذا ما يستغنى به في حاله قطع بعض اطرافه فاردت دية ربه ورجليه عنه بالام ترد بالرد
ولو قطع يده رجلا لم يقطع دية من المخرج فلهذا قصاص لدية فان مات قبل ان تقصر فمقتضى لدية في المخرج
ان الذي يستوفى في الخلافة مستند وراكات الكفاية بوجبه الما قال ابو بكر اقلنا ان ملكه بان اخذ وان قلنا
انه لا يرد رقيقا فانما يرد الى الاصل احد والاحد الاصل الماله الثالث ان يرد بعد المخرج ثم اسلم فوجز
مسلم مسلما فانما يرد المخرج ثم اسلم ثم يرد بالسراية فالقصاص والدية والقصاص اما القصاص والمقتضى
انه لا يجب وحكي جماعة انه نص فيما اذا جرح ذبي دينا ومقتضى ما فقص المخرج العمد والحق بدار الحرب

ثم جدد العهد وقاتل بالسرية على ان يقتصر كسب ولا محاب في طردان فيهما ان قولا في بلادهم احداهما
تجربا لثقتهم فيهما ورجع الفتن في الطريق والمجاهلي وقاتلها بعد الاخذ من لاجد الطريق الثاني فيقول النقيب
في الجاهل حيث قال لا يحب اراذل اهل من لا يدرى كنهه من السراية حيث قال يحب اراذل اهل من لا يدرى كنهه
وعلى الاول في محل القولين طريقان احدهما انهما لهما اذا اقترب المدة لا يدرى انهما لهما في محل القولين
في كمالين لهما في حلة السراية متباين على القولين في شرب بركة السراية على السراية في شرب بركة السراية
وتضمنه الامام في كمالين الاحكام ورد القولين في الصورة الثانية من السراية اما الثانية او الثالثة الخاتمة
تتبعها بقول ابن ميمون في مجموع الاحكام وهو مقتضى في الامانة كمال لدية وثانيه كمال السراية
كسب لدية في مجموع الاحكام وراعي كمال الامن من السراية كسب لدية وجميع لدية ورد كمال لدية في مجموع الاحكام
وجه اخر ان كسب السراية في محل السراية على ظاهره فيكون خامسا ومكمل هذه الى الرابع وفي محل
طريقان احدهما انهما لهما في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الامام وهو جاريه في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
قال لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الخارج قبل موت النبي عليه السلام في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الحرم في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
على القولين جوب بعض لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ان يطرأ ما يغير مقدار لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الحال وقت الموت في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
نحو في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ثم مات وقد تقدم فعلى الاحكام كسب لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
بما لا يشترط لهما ما لم يدرى في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ومات بالسراية فلا يقتصر من النفس في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
فان على المستحق على حال كمال لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
بعد ان يدرى في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الماز وقال في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
فعل هذا ان كانت لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
والا في السراية لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
قولا في الواجب على ما لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
فلو ديه مراد اقل الامن من السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية

ان يكون من طوع كما لو جمع دينا فاسلم او بعدا لغيره فعلى ثم مات طرقات بعد ان مال وجب ان يجر احد
ويكون الواجب في الجور لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
على لدية في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
نظر الرجل الاستقرار والتمسك بالسراية فلا يقتصر من النفس في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الكل من لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
قد رتبته او اقل من لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ومات بالسراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الارض مما لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
وتقتل لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ميراث لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الواجب على الجاني في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ان الواجب لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
بعد الاكل من حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
ومات لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
يستحقه القولان على الاول لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
من حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
فعل يستحق السراية لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
والسراية لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
اقل الامن من لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
بما لا يشترط لهما ما لم يدرى في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الثلاث حجة لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
وعلى الثاني اقل من لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
فقتل ثم قطع احدهما لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الدية للسراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
حرا وعلية لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الحجة لدية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
الدية والسراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
وورثاني في حلة السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية
السراية لا يدرى انهما لهما في حلة السراية كمال لدية وثانيه كمال السراية

بعد ان قصه اصبحوا ان كان لوقته لقتله وفي مشرد عينة الفصاح من المسمى من اشتلاوه من الصبح
الزائد من الاستون حكومتها خلا في ان ثنا انه لا يمنع تقادرات العدد فصاح الطرف فلو اشتل
جامعه في قطع طريقان صريحه واحده تنقطع اروضها السنين عليه ونحوها عليك دعه وحده في
امان قطعها ولو لم يعمل كل بعض لشركا من بعض فانه كان هذا يقطع من جانب هذا ينقطع من جانب
حتى لو لم يحد من ان يقطع احدنا بعضا ليد والآخر الثاني وان فلا تقصص على واحد منها بل كل منهما
الحكومة بغيره صانه قاله راضي ومعلمان بل جمع الحكومتين وية ليد دعه قول انه ينقطع من كل منهما
بقدر ما قطع كل امكن ضبطه قاله لاهم هذا هو من الكثرة التي في جريانه لفصاح من المتلاجه ولو قطع
مسارا وحدها الحده حد المسار تقدره الاكثرون من موزة تميز الفعلين وبعده ان من موزة اشتلال
الموجب للقصاص وطريقا كجم على ما ذاله الامام ان يقطع بذلك على وجهين لهما ان يتعاضدا في كل حده واساله
فيكون من موزة الاشتلال والثاني ان يحد كل واحد في حده ومسلك عن الارسل في حده ما به فيكون
البعض منقطع وهذا البعض منقطع هذا قاله راضي ولا يكاد يجي فيه القول المتقدم لغيره الصبط
واما المقتوع فيعتبر فيه المعصه وان يكون الحايه معلومه القدر بحيث يمكن الاقتصار على مثل في القصاص
بمخلاف القصاص في النفس فانه لا يعتبر فيه والى القصاص الطرف مخالف لقصاص النفس في امر من احد هاتين
النفسين بمرأية الجرائم وفي الطرف خلاف ذلكا بينهما المظان الصبط وذكر الغوري بذلك الثاني شيئا اخر
وهو ان يحمل كفايه لهما في النفس حتى لو قطع طريقان فاشكنا لوليان في حيزه وفي الطرف
المحل الجائزات لحدودها النفس ثلاثة انواع من قطع من بعضها او ازاله منفعه
من غير شق وقطع ولما افرس العلم الله لا يوجب شيئا من ذلكا لواجب فيه الغرض من النوع الاول
الجرائم وتعلقها بالقصاص من الجمله وهي تنقسم الى ما يقع في الراس والوجه والى ما يقع في غيرهما
والواقعه في الراس والوجه يسمى الشجاج والمشتور لها عشرة ادله الحارصه الحار والراهميلتين وهي
التي شق الجبله قليلا نحو الحدس الثانيه الداميه وهي التي تدعى مومك من الحدس وذكر الامام واليه
في تفسيرها سيلان الدم وهو خلاف ما قاله الشافعي والغوريين وقالوا التي يسيل دما يسمى
الدمايه بالعبير الممله الثالثه الباصعه وهي التي تنقطع الدم ايمه تقطعها الرابعه المتلاجه وهي
التي تعوض في اللحم وتعود ولا يبلغ الجبله التي يبرأ اللحم والعظم كما سمى السحاق وهي التي يبلغ تلك
الجبله وطول الجبله السحاق السادسه المومك وهي التي يحرق السحاق ويوصى اللحم ايمه يظهر الساجه
الحاشيه وهي التي تنقسم العظم ايمه تنقسم الكاسه المتقله وهي التي سئل العظم من موضع الى موضع
الثانيه الما مومك وهي التي سلع ام الراس وهو جرحه الدماغ الحاشيه الدمايه وهو التي يحرق
الحزبيه وتصل الى الدماغ وليل ان الشافعي تقدم في الام المتلاجه على الباصعه ونسركلا منها
ما ينسره الا انها وغراير سراج ان جعل الدمايه والمومك شيئا واحدا وجعل بدل الدمايه
بالجمه الدمايه الممله وجعل بين الداميه والباصعه وعين بعضهم ان بين الباصعه والمتلاجه حراه

لنفسه لانه وهو الذي نزل الدم من قدامه يدمر الدم الباصعه تنقطع وذكر بعضهم فيها الملاحه وقال
هو الاول وقيل ان بين الحارصه وهي التي تنقسم الجبله مع اللحم قاله راضي على هذا لا يخرج عن السحاق المسمى
لانها انقطعت قليلا من اللحم كانت باصعه وانما كانت متلاجه وانما استوجبت قطعها في السحاق قال
ومخبراته ايضا في العشره ومعمل بين الحارصه والواصبه كانا اخيرا من الحارصه نزل الدم في الموضع شق
دم السحاق يتصور في الجمله كما يتصور في الراس وكذا يتصور ما سويها مومك والدمايه في الجبله
وقصه الامم المسمى الاسفل ويجب القصاص من المومك في اتفاقا ولا يخرج من الدم الذي على العظم وقصته
بكبها العظم رصفه وما بعدها من الباصعه والاشبهه والامه لا قصاص فيها والواصبه لا يجب فيها قصاص لعنه
بل يجب فيها قصاص لنفسه قاله لاهم على المذهب ولما سئل المومك فروكا ربيع وهو ماله لا قصاص فيها ظاهر
نصفه في المختار وجوبه في الباصعه والمتلاجه ولا يجب طرفان في وجوب القصاص فيها قولنا ظاهر المنع
وثانيه الوجوب ولكن يعرفه نسبه المتقطع اليه كجمله وجوب الشجاج ابرعاه لما اذا كان على راس كل من
السحاق والمسحوق مومك مومك من موضع السحق مفسر قال الامام وهذا يمكن ان كانت المومك
واشتركت في غنقتا واحده في الامام لم يثبت الصبط وقال الماوردي ان يتصور ان كان السحاق حرج
الشفح مومك ومنلاجه فينظر على المومك من راسه وعلى المتلاجه فاما كان على المومك ان يله ونحو المتلاجه
نصا نله علم ان المتلاجه من راسه نصف مومك فينظر من راس السحاق مومك ويتغير عما كان
انله فقد استويا في غنقتا حله الراس وكجه مومك من المتلاجه الى نصف نله وان كان راسه ارتحلدا
او كما وكان غنقتا مومك نصف نله اقصر من متلاجه ربيع نله والمراعي السقيه بين الحد والعظم لا قدر
المنقطع وحصه المومك ما اذا امكن الصبط بطريقين المذكورين ولم يخصص بعضهم بذكر وقال الامام
يتصل الصبط اقصى في المستنقذ ولعنه غير محمل الاشكال فينظر اذا وقع في المنقطع والثاني فيحكم ان يله
او لم لا يجزى بعد غنقتا راس السحاق والمسحوق ويحل بوجوب انها دم فان شقوا في المنقطع نصف او ثلث
احد بالسقين والثاني انقطع بوجوبه والثالث تنزل النصف على جالين ففيه محمل على حاله عدم امكان الصبط
وانما محمول على حاله امكانه والخلاف فيها جازي وجوبه في السحاق قاله راضي والحارم ان يجرى بالوجوب
ان كانتا لهما المسماه بالسحاق تنبيهه موقفا هل الحرج عليها ونحوها انقطع المومك بلا حارصه وعلى الامام
بين والحد القطع بعدم وجوبه في الحارصه وان تردد في الداميه دارسل ليقال ان تنزل من نله الحارصه
وقال اخر من مومك الما ورد في الفوراني حكم ما بعد المتلاجه والباصعه ما دون المومك حكمه فيمضي الكلام
في الحارصه والدمايه والدمايه بالممله ارجعنا لها غير ما ذكره الفارلاني وما لها وحدها لا قصاص فيه من
الجرائم واوقع في الراس لا قصاص فيه اذا وقع في غيرها واما المومك فحكم في وجه حكمه في الراس اذا حصل
في كجهه لولا الحد وقصبة الانفا والمسمى الاسفل فامر يجب فيها القصاص ونصه غير الدمايه واما المومك
الحاصله في غير الراس والوجه من اليدين كما اذا وضعتا مجراجه عظم الصدر او العنق او الساعه او الاصابع
او المرقودا الساق فلا يتعد راسها بنحو عشا لاهم بل يجب الحكمه ويجب القصاص فيها على الصبح

فمنه وياخذ سدس من الباقي لرواء الامام عنهم ثلث ربعي ان يكون قطع هذه الخمس على الثلث
على البرهان في الرافعي قال ان لم يكن المست المرفوعه على تقطيع الخمس المرفوعه وصيها فانه قريب وان
كانت على تقطيعه فاعلم ان صور الامام ما صور سائرهم فان كانت في نفسه الامام على الطرف فيكون
يلتقط الخمس من ذلك الجانب وان وقت ما به ذلك في الجاني في الطرف فالمحقق ان ينسحب ان يلتقط الخمس من الجانب
الاخر انتهى وانما هو من السلسله مرفوعه في الحالة الاولى واما الثانيه فالقول بين الزاوية والزاوية
اصح من بعد ان اوردوا في الامام والرواية في ثلث القطر من المصاحف مع لو قطعها قطع لم يبق
قطع الخمس ان لا تقدم في قطع ثلثه معتدله بالثلثين والذي اياه قد قاله القاضي في ان لا يجوز ان يلتقط
ثلاثين كما قاله في وقطع الثلث الزمناه حكومه لزياده وان قطع خمسا فقد استوفى خمسة سداس
ابنه وبقية سدس ربه كطرس يكون حكومه لزياده الحلقه فيما استوفى انتهى والامر في المخطوط الرابع
الي نظر المجتهد ولو باء في الجاني عليه وقطع الاصابع الست قال البغوي بعز ولا شيء عليه ولو قيل لم يرم شي
لزياده الصوم لم يبعد وهو قد روي المخطوط من سدس لده لواحده مع قطع الخمس وقال القاضي لو قطع الثلث
الزمناء حكومه لزياده التي كانت في حلقه هذا الجاني وهو موافق لما صيحي في القول من النفس فيما اذا قطع
لكن على ساعده واحد لا يميز احدهما من الاخر كما يجب لهما لده وحكومه من اجل الصور ولو قطع صاحب هذه
الاصابع الست اصحابا من مقتدر قطع اصبعه ويؤخذ منه سدس لده على سدس وهو بعز
ولما بعز قال الرافعي وقياس ما سبق ان يقال كطرس قد روي في سدس في سدس في سدس
ولو قطع منه لده المرفوعه فلو قطع يد ويؤخذ منه ثلث الزاوية المقتضاه ولو قطع اصبعها من لده
تقصير منه ويؤخذ منه سدس ربه يده ولو قطع اصبعين قطعت منه اصبع ويؤخذ منه ما بين ثلث لده
وخمس سدس ربه وثلثا بعز ولو قطع ثلثا منه قطع منه اصبعين واخذ منه سدس ربه اليه ما بين
الخمسة والست وهو خمس النور ولو باء في الجاني عليه وقطع اصبعها من يد القطع قال الامام هو من قطع
يد سلافا بقدر الجاني عليه وقطع الاصبع وقد مر انه لا يقطع فيها فان رضي به الجاني وادب به بقي وقومه
كصا ما تفصيله وخلاف تقدم الثالثه ان يكون من واحد زاوية بعينها من قالوا ان النور لم ينقسم
ميكه اخر استاويه والزاوية مئتيه كذا صورها الامام والفرق في غير البسيط وصورها القاضي في الفرع
في البسيط فيما لو قالوا لادر كان اصبعها من زاوية ولو يلبسها والاصابع كلها اصلية وذكر
الرافعي صورتيه حكمه واحد وهو انه لا يقطع من غير الخمس فلو باء في قطعها فكمسها فليس عليه الا
التعزير ولو باء في قطع الحلقه عليه حكومه للزاوية الفرع الثالث لو حلقها في ثلث اصبعها
اربع انا مل فلا كالتا احدها ان يكون الاربع اصلية عند هذا الجاني وقد يستدل بان يكون ربه
من الامتدال غير مفرط في الطول مناسبه لسائر الاصابع فاذا قطع صاحبها امله من طوله من مقتدر
الا ان مل قطعها منه امله ولا يباو في تمام حق الجاني عليه ولا فعلية ذلك ما بين الربع والثلث من رتب الامله
وهو خمسة سداس بعز وان قطع الثلثين قطعها منه ثلثين والزمناه ما بين النصف والثلثين وهو بعز

الشمس

وثلث بعز وان قطع الاصبع فلي قطع اصبعه فاذا كان احداهما نعم وجرم به الباقي في الرواية في صحة الاصابع
فانها لا وصحة البغوي وجرم به في الجاني في جرحه بالاول قبل الثاني يقطع منه ثلثا ان مل في ثلث اصابع
نصفه ويطلب سرج لده وهو بعز وان قطع بعز ولو باء في الجاني عليه وقطع اصبعه من رده في ثلث اصابع
فلي قطع مقتدر ثلثه من هذا الاصبع لم يقطع لده ويؤخذ منه ربع ربه الاصبع ولو قطع الثلثين فلي قطع
منه امله واخذ ما بين ثلث لده من نصف بعز وثلثا ولو قطع ثلثا ان مل فله ان يقطع الثلثين ويأخذ
ما بين الثلثين وثلثا ربع ربه وخمس سدس بعز لا شيا قال الرافعي ولا يدرى ان يقطع من المصاحف الى
والا لاله المخطوطة في لانه ربع في صور لده ولو قطع الاصبع جميعه قطعت اصبعه ولم يرم شي اخر
هذا كله زالم يكن الاصبع ذاتا لامل الاربع زاوية في الطول فان ردت في الطول فالحكم كما تقدم فيما اذا
قطع امله وثلثين فاما اذا قطع جميع الاصابع ولا يقطع اصبعه من اجل الزاوية في المصور كما تقدم
في ان الاصابع الست الخمسة ربه لا يقطع من مقتدر الزاوية من يقطع ثلث انا مل في ثلث اصابع بالاربع
الحالة الثانية ان يكون الامله العليا ربه فانها من اجل الحلقه فان قطع صاحبها اصبع مقتدر
قطع اصبعه ويؤخذ منه لده ولو قطع مقتدر قطع اصبعه واخذت منه حكومه الزاوية
وتختلف الحكومه بان يكون الزاوية صاحبها العمل ربه لده ولو قطع مقتدر امله من لده فلي قطع منه
الحكومه ولو قطع املين قطع منه امله واخذت الحكومه للزاوية ولو قطع ثلثا لده فلي قطع منه امله فلي قطع
الحكومه وحكم الا ثلثين المتساوين على سائر اصبع ربه على ساعده وقد مر في الحكم في الاصابع الست
في احوال الثلث المتقدمة واحكام ثلثا فان املين فلي قطع مقتدر احد الطرفين لم يقطع امله
وان قطعها جميعا قطعت امله وزاوية ثلث الزاوية الحلقه وان قطع صاحبها امله معتدله لم يقطع
لده امله وقطع املها وتخير بينهما المتصرف ويؤخذ منه نصف الاربعين من سائر اصابعها اذا كانت
طوا هذه الامله على راس الامله الوسطي انما هو راس عظيم ثم انسد الطرفان من ذلك العظم فان لم يكن
شيء في سائر اصابعها فلي قطع من موضع المصاحف في كل طرف منها مفصل هناك فلي قطع الى مل
من السهم والامله الوسطي امله اخرى وهي اصبع اربع انا مل والعلية ذات طرفين وان كانت احدها
الا ثلثين والثلثين او لده من اصل الاخر زاوية على مل في الاصل في المصاحف والاربعين في
الزاوية الحكومه ولو قطع صاحبها امله معتدله قطع منه الطرف الاصل الزاوية ان كان يقطع الفرع السابع
اصبع بعز الا الا ثلثين وبقية ثلث اصابع في الطول للامام بها اختلا لا بعد هذا المست
اصبعها ثلثا وانما هو ثلثان والظهر لانه اصبع ثلثا منه ثلثا ذاتا لامل الاربع اصابع
واحد ولو فرض اصبع لا يقطع لامل الامام لا لظهر بعز في نقصان شي من لده لا لامل اذا رال
الكليه سقط معظم ما مع الاصبع قال الرافعي وقد مر هذا الكلام الى ان لا يقطع اصبع السليم بها
النسج الخا مس لده قطع سليم من قاعد الامله العليا لامله الوسطي فلا يسبيل الى نقصان ان امل
قطعها من راسها العليا باقوا جنبه فلي قطعها من الاطراف احمها واسرها القطع بان لده والذو لال

ما

[illegible]

قول المجزي عليه وصححه إذا اقتضى مثل المبدأ والذكر أن القول قول الجاني إن كان أصله مسلماً ولا نقاشاً
عليه كان صحيحاً وأدعي الجاني عدمه وثبت النقصان والقتل فنقلنا هذا القول قول الجاني إذا سلمه قال القول
قول المجزي عليه وإن كان الحق ما لا ذكر ولا يثبت فقول الجاني في أصله مسلماً وسلمه وأدعي رآها
والثاني جريماً والعضو الظاهر والباطن وفي الكار أصله مسلماً وفي تسليمه ودعوى الروايات الثالث
في الاختلاف إذا كان في العضو الظاهر فالمدعى الجاني وقطعاً وإن كان في العضو الباطن فالمدعى المجزي
عليه كما لو طعن في الظاهر على فعله فإن كان ظاهراً لا يصدق فيه وإن كان خفياً فالمدعى المجزي عليه
الظهير والسند صحيح والربيع أنه إن كان الجاني أصله مسلماً صدق قطعه وإن سلمه وأدعي حدوث النقصان صدق
المجزي عليه ويخرج منها أربعة أقوال تأتت أن كان العضو ظاهراً صدق المجزي عليه وإن كان الباطن صدق
وإن لم يكن الجاني أصله مسلماً في أصله صدق وأدعي سقوط صدق المجزي عليه والمذهب في تعدد المدعى
عليه لا في العضو الظاهر عند الكار أصله مسلماً التفرع أربعاً فلو صدق الجاني في أصله الجاني عليه إلى
أقسامه أئبينة على السلام واختلف في كيفية فقال طائفة منهم إنما يصح حين ذلك على القولين هما
أولاً أنه ما أصله مسلماً وأدعي الجاني رداً فإن صدق الجاني احتج به إلى إقامة الجاني على السلام حاله
الحنايه ويستغنى عن البين وإما أقام عليه كان سيجاً سمحت أيضاً لكن تخلف عن الاحتمال حدوث النقصان
وبذلك طائفة غير شاذة منهم أنه كان صحيحاً ولا يشترط العرض لو جرد ذلك كله الكتاب وهذا صحيح عند الظهير والروايات
تلك لما ورد كبر لو أقام الجاني أئبينة على مثل العضو المظنون له والاحتجاج إلى العرض في وجود ذلك
حاله الجاني لا لا واقع دام ولذلك إذا جعل القول قوله في مثل كفاه أن خلفه كان مثل ذلك وإن لم
تعرض لو جرد حاله الحنايه وفيه نظر لأن مثل ذلك قد يرد ذكره في الشك في بطلان سلامه المعز إذا رآه
يتبع بعض الشيء ما لا طوله ولا يتوقف في المبدأ كذكر الشك في سلامه الذكر إليه يرد في التقاضي بالأساط
وإن صدقنا المجزي عليه مطلقاً فإن خلف استحق النقصان من النقصان الحنايه لأدعية المظنون وقطعاً ما تقدم
الجاني في نقصان الكلا فمقدم وإن صدقنا في العضو الباطن الجاني في الظاهر فنقلنا الباطن
قال الإمام فيه وقيل إن الباطن ما يقتاد سره سره وهو الخوف والظاهر ما عداه
والتيه ينفذ الفصل الباطن ما يعتاد سره أقامه لمروح والظاهر سره ما عداه ومعه الغرض إلى
ولو اختلفا في أصل العضو فقد طرد بعضهم الكلا في المدعى منه واستند إلى الإمام فقال في
أصل الحنايه تقع بتدبيره وإنما الخلاف فيما إذا انقلب إلى أصل العضو الحنايه واختلفا في صحة
العضو وسلامته ومنه ما لا يقع التد واختلفا في نقصان صبح وليس منه ما إذا ادعى المجزي عليه
ما لا يقع منه الذكر والأمين قال المجزي لم أطلع إلا أحدهما انتهى ويترك الخلاف فيما لا يقع ذكره
واختلفا في وجه بعض الحنيفة وأدعيه واختلفا فيما كانت كاملة أو ذهب بعضهم الثانيه
من القواعد أن الحنايه إذا تعددت كانت كل واحد بوجهه وأدعيه فقد رآه قال سرت كل
أي النقص والتدبير واحد وإنما يملك كل واحد في كل شيء وأدعيه وإن ادعى بعضه وسرت بعضه

في انفسهم مله وفي المساء الي انفسهم وان قطع يدك انسان وجلبه وملك داخله وارنه
والجاني في انه مات بهذا الجانيات او غيرهما فذلك على وجهين احدهما ان الجاني لم يمت بل مات بعد ان مال
مطالبة به تين وتقول الجاني بل مات بمسبويه واحدة وان لم يكن الان مال في تلك المدة لقصر الزمان كقولهم
ويومين بالحد فاجابوا بخلاف الجاني بل مات بمسبويه واحدة وان لم يكن الان مال في تلك المدة الموت من الجانيات فانفت
مدة طوله لا يمكن ان الجانيات صكبه فذلك على وجهين احدهما ان الجاني لم يمت بل مات بعد ان مال في تلك المدة الموت من الجانيات فانفت
يقال ليس له الان مال صكبه فذلك على وجهين احدهما ان الجاني لم يمت بل مات بعد ان مال في تلك المدة الموت من الجانيات فانفت
ثم اذا لم يمت الجاني بل مات بمسبويه واحدة وان لم يكن الان مال في تلك المدة الموت من الجانيات فانفت
واخي الامام الاتفاق عليه ان لا مال اركان بعد الطاهر فلا فاما لمعدق الجاني فببعضه انما والى الظاهر
ان لم يمت الجاني بل مات بمسبويه واحدة وان لم يكن الان مال في تلك المدة الموت من الجانيات فانفت
الاصلين ولو اختلفا في معنى زمن امكان الان مال معدق الجاني وبجر هذه الاحكام فما اذا اختلفا في ان مال
احد البدين والجلين ولو قال الجاني مات بالسرايه او سلمه قبل الان مال فليس على الاريه وقال الوارث مات
بسبب اخر بان قال قتل نفسه او شرب سها او ترك من شاة لقتله اخر فليكن ذلك بدين توجب
الظاهر ان لمعدق الوارث يمينه ولو اقتص الوارث على قوله مات بسبب اخر قال الصبي لا يلا ممت في قوله
ان قصر الزمان ولم يكن الان مال وان لم يكن فانه قناه يمينه ولم يوجب في الميت قبل قوله وحلفه انما
بسبب غير الجانيه وان لم يمت بعد فلابد من التمييز لتصور اقامة البيعة قال الامام لا يبعد التمسك على الرجلين
ان لم يمت الان مال ولا اتفاق الجاني سله فكن قال قتله قبل الان مال قال الوارث بعد الزمان فليكن
الا مال قال الوارث في ثلث الاريه فقول الجاني في ثلث الاريه قال الرجلين ويحيى بعد ان يصدق
الجاني مطلقا ولو قطع احدك يديه ومات فقال الجاني مات بسبب اخر فليس على الاريه وقال الوارث
مات بالسرايه فليكن الجاني في النفس وديه كما لم يوجبنا جميعا على ما ذكره البعض ان لمعدق الوارث
ولو قال الجاني مات بعد الان مال فليس على الاريه وقال الوارث مات بالسرايه والاريه فليكن
الا مال قال الظاهر ان لمعدق الجاني وفيه وجهان لمعدق الوارث ولو اختلفا في معنى من الامكان فليكن
الوارث ولو سلمه الجاني بهذا لقطع وقال قتله قبل الان مال فليس على الاريه وقال الوارث بل يعدم عليك
ديه ونصفه من الجاني ولو جرحه بقطع طرف او غيره ومات فقال الجاني قتله اخر فليس على قصاص النفس
وقال الوارث بل مات بالسرايه وقال الجاني بل بعد الان مال قال الامام ان طالت المدة وقال الظاهر
صدق الجاني سميته خلاف ما اذا تنازعا لذلك بعد قطع اليدين والجلين وان قصرا الزمان وبعد اتمام الان مال
فالمعدق الوارث وقيل فيه قولان طافيت في كانت المدة محتملة الان مال احدهما بصدق الوارث والثاني
الجاني في ان محتملة صدق الوارث يعني بين وان لم يمت بل مات بالجاني بغير يمين الوجه الثاني
من جهة الاختلاف في عكس كمال بقول الجاني ان ماله من الجراحات فلا ضمان على النفس ويقول الوارث
لم يمت واذا اهل الي النفس فعلى النفس ممر من كلام الخالي وبعينه ان لمعدق الجاني

من السارق ويخلف حرقه في سبط قطع اليدين اليسار ثلاثة اقوال ثالثة ان فعله لا يرد عليه من غير
من القاطع او المتقطع لم يستطع ان يقطعها بسقطها او القصاص في اليسار فان لم يرد له
وعلم القاطع بانها اليسار وانما لا يرد عليه وجوبه خلاف ذلك فان لم يرد له من غير
الحال فلا تقصير في حقه خلاف **سورة** الاول حيث قلنا سقي استحقاق قطع اليدين في القصاص
او السرقه بعد قطع اليسار فلا يستوي في يده من اليسار كما لا يقطع من واحد اليسار فان لم يرد له
بين القصاصين كما ان ما لا يقطع يرد في القصاصين فان لم يرد له في الجمع متواليين او الاصح
من جعل فيما قولين يخرج منه وجه انه لا يرد له في فعله في اطراف وان قال الجاني قد سرق في لوكان
لمقتصر منه فهو ما خراجا اليسار كخارجا لعل له ما سرقه ولو كان مقتصر منه على لوكان المستحق جونا
تقطع يده المقتصر منه فان كان سرقه في لوكان لا يغير مقتصره فالحق مقتصر على لوكان في القصاص
ديه يرد وان جعلنا من هذا قوله في طالع وكما في قول القصاص وان جعلناه خطأ فله اليسار على ذلك
ولا تقصير في القصاص وان قال بان القصاص يقطع في سبطه لم يرد عليه استيفاؤه ومقتصر على لوكان
واضمان عليه وان اخراج اليسار يقطع في سبطه وسقي القصاص في الجاني ثالث لو قال المقتصر
ما اخراج ابناء الجاني من القصاص بل قصدا باخره صدق المقتصر بعينه الرابع لو قيل ان القصاص
في ان يقطع المقتصر فان قال نعت قطع منه لوكان الثاني وان قال اخطأ ولو ثبت ان قطع
الملك واحد صدق بيمينه وعليه ارضه وله وطون في حاله وعلى عاقلة فيه قولان في الرداء في الاول
الباب الثاني في حكم العفو عن القصاص من قبل القاص عليه والكلام فيه يقع في طرفين احدهما في حكمه
والثاني في لوطه وجاز العفو فيهما والثالث في العفو الاول في حكمه وهو سبي على ان يعجب
للقدر في القصاص لوطه وادفيه قولنا احدهما ان حوجه احد الامور القصاص والديه في الشئ
ابو حامد والحاصل في صلح احده ونسبه بعضهم في الجديده واحدهما عند لاكثر من سريه العفو
المقتصر والديه بدل عند سقوطه ونسبه بعضهم في القصاص قلنا لما ورد في هذا القولين
الديه بدل عن النفس اعز القود بدليل ان المراه لو سلب رجلا وجب عليه دية رجل ولو كانت بدلا
عن القود لوجب عليه دية امراه لكن في كلام غيره ما يدل على ان بدل عن القود وعلى كلا القولين
يعفو على الديه ولا يتوقف شرا على رض الجاني ولو مات او سقط الطرف لزم استحقاق قصاصه
وجبت الديه كما لو سقط بعفو بعض الورثة ومن القصاص قول المذهب ان حقيقته لا لا حقيقه
الجاني فاذا مات سقطت قال الغزالي فاذا قلنا الديه مواريه للقصاص فكل القصاص اصل والديه
بالحد ام هو سوا ذلك من لوجه فيه تردد انتهى فندب القصاص دون الديه فيما اذا قتل احد عبيد
السيد الاخر ولما اذا قطع يده فاقصر منها فمات المقتصر عليه بالسرايه على المذهب وفيما اذا قتل الذي سرق
في وجهه وادله تقدم وسبق على القولين سابل الاول في قولنا الواجب احدهما الا حقيقه فقال
يعفو عن القصاص والديه سقطا معا ولو قال يعفو عما احدهما ولو على اوصاف عن القود على ما لو على اوصاف

في الجاني

في الجاني فكل ذلك ما قال يعفو عن القصاص من تعين الديه ولو قال يعفو عن الديه فله القصاص فان مات
الجاني فله في الديه بسقوط القصاص بغير اختيار على المقتصر فيه قول من قال ان يرجع الي الديه مع كونه
من القصاص بان يعفو عنه كما فيه ثلاثة اوجه احدها وبسبب ان القصاص لا يرد على مطلقا لم يرد على من الماله
وثانيها نعم وجزم به الما ورد في وجوبه القصاص من الديه وبسبب ان لو كان جرحا على الرداء الذي ذكره
الغزالي وثالثها واختاره الشيخ ابو محمد انه اذا عفا عن الديه لم يكن حكمه على القود الحكم على القود الذي ذكره
القود المقتصر في يجوز له العفو على الديه وحكي في جوبه الديه على مطلقا خلافا لابي عبد القول
وعلى الاول لو عفا عن القصاص على الديه ففي سقوط القصاص وجوبه لو كان جرحا او عفا عن مقتصر الرداء بالعيوب
او لاخذ بالشفقة من حقه على مال وقلنا لا نستطيع ليقطعه دفعه وحكي في العفو ان القصاص لا يستوفى اذ اجزاها
بها ادعى عن القصاص بقدا على ما عفا الديه ولم يجعله الجاني بقدا اذا استوفاه في هذه بصيرة كالعفو
المقتصر وهل له المصالحه على حال رضا كافي ما من غير حسن الديه في جوبه احدها او اقل منها او اكثر فبها
وجاز احدهما نعم ولو جزم بهذا الصلح مع اجنبية في حقه وجها من ثبات على الجاني ولو كان يمنع قال الرافعي
ولا يرد عليه الجواز ايضا ويجوز في الوجوه ايضا في حقه الجاني ولا يجزي على الترتيب حيث ثبت القصاص
دون الديه كما تقدم في قطع الطرفين على المقتصر من القصاص مع هذا المنع ورثهما الامام على الوجهين
في جواز المصالحه على حد القصاص وجعل هذا اول ما يجزيه في سكات دية الجاني عليه المراه لو كان رجلا
والجاني امراه وتقطع الجاني عليه او وليه من جازلها فاما رد الديه المصالحه على حاله فان نظرنا الى
مقاله واليه ما وقع القصاص بده وهو لده اخذ منها نصف الديه وان نظرنا الى مقابلة العفو بالعفو
فمن حكمه كالمقتصر لو كان القاطع ايضا رجلا ولو كانت قد قطعت منه ما يقابل ديتين او اكثر لقطع المراه
ثم سريه لقطع الجاني نصف الجاني عليه واما لم يجر العفو عنها على ماله الجاني فاما الجاني على المذهب ولو كانت
تقطع منه بدلا واحده تقطعت بهما فهي كالجاني ولو كان القاطع رجلا والمنقطع امراه تقطعت به ومانت
واذا وليها العفو على حال لم يكن له ذلك على المذهب ان نظرنا الى ماله ما وقع القصاص بده دون رضا
وان نظرنا الى جوبه العفو جازله العفو على نصف دية وجوبه هذه الاحكام فيما اذا كان الجاني والمقتصر
كما سبنا وامرهما كما سبنا والآخر مجوسا وحيث قلنا لا يجوز العفو على مال يعني عن القصاص عليه ففي سقوطه
الوجهان المتقدمان وهذا كله يعبر عن المذهب انه اذا قطع منه ما يقابل الديه لم يرد على القصاص
وقطع من كافي شدة حكمه ان الواجب القصاص خاضعه دية وفيه تقدم ان المقتصر قصاص النفس ارجح
للمال الثاني ان يقول عفا عن الجاني لا مال فوجهان احدهما يستطاع وثانيهما لا يستطاع القصاص
دون الديه وجهه العفو الثاني ثالثة ان يقول يعفو عنك ولا تنقص لده ولا ترد ثوبها احدهما ان يعفو
لله القصاص سرا او لا يولي الديه والمقتصر على ما لا يحمل ثوبها سبها على ثوبها فان لم يكن له ثوبها
احدهما يعفو ليه القصاص والى بها ان يعفو ليه ما لا يحمل ثوبها سبها على ثوبها وان كان عليه دية او احداهما ليق
في احد الوجهين والآخر السريه ما لو قال يعفو عما احدهما ولو على اوصاف عن القود على ما لو على اوصاف

فان قلت العين قبل النقرة اذ ردها بجيب لحيته مستقيمة ولا يرجع اليها لغيره من رطل يجمع بينه العين
او يارسل الجناحه مني على ان يدل الصلح من عدم العهد محمول على ان يرد ويدويه خلافا لعدم في البيع
لذا الملقوق وهو يقتضي ان لا فرق بين كون مال قد رقبته الذي اذكره في المولي كالي ان كان اكثر من اثنين
الواجب ما اذا كان قلنا القود علينا فوجان لعددها ما التزمه والثاني الذي وان قلنا الواجب احدا الامر
فالواجب الذي الطرف الثاني في حكم العفو العيبي والماسد قد عرفت في الوصف احوال العفو
وبه عرفت في بعض الاول في الجنبه والحق في انما قال السيد لعبد له باع الحقل للميراث لانه
قتله فلا قصاص ولا دية وكذا ان سركيا في عصفه اخره لطفه فان سركيا القصور او قال انك تلتله
ففي وجهه القصاص خلاف تقدم والمذهب انه لا يجب وفي الذي كثر من عصفه ان لا قصاص للوارث ابدا
او على ان القتل وقد تقدم ما فان قلنا لا يجب وجهه الثاني في جميع الوجوه وتختلف في وجهه
الحاله الثانيه العفو بعد القطع وقبل السرايه فافا قطع طرفا من عينه كيد واصبع فحق الجنب عليه ان يرضى
الكفاره قودا وارضا فان لم يرضى فلا قصاص ولا ارش وان سركيا في حادوب القصور كما لو كان ذلك اليه
ثم ان يدل فلا قصاص على المذهب في احوال القصاص في الاجسام وفي ضمان ما صرف اليه ياله وجهات
وهو العفو من ان يعينه وما لو قال عفو عن هذه الجناحه وما عرفت من سركيا القطع الى حادوب القصور
فيص العفو من ان لم يرضى فان السرايه فيما اذا انقضى على فعله عفو عن موجبه ثمن او في اوجبه
ثم فيما وجهات ضمانات على القولين في الابعاد ما يجب من سركيا سب وجوبه ولو قال بطل القصاص
عفو عن هذه الكفاره لم يرد ما انقضى ان عفو عن القود دون الذي قال الحاملي والرد ياتي هذا تفصيلا
على ان موجب العهد القود اما على قولنا موجب احدا الامر من ثمن بقا الذي احوال ان وقال القاضي
اما رد كيان قلنا موجب القود والواجب الذي الا ما خسر ان في عليه لم يصح عفو عن وان قلنا الواجب
احدهما فان عفو عنه ابعث وان سركيا في النفس فله عصفه لا تصح من النفس كالطرف وفيه
انه يجب قال الا حاكم والامام في هذه الوجهه فيما اذا قال عفو عن هذه الجناحه ارشاً وقودا وما عرفت
منها وانقر ابراهيم بن عبيد بن جهمه في عصفه الوصفه لو عفي عن قصاص من لم يكن له الا قصاص الذي
والا ارش العصفه الملقوق ودية النفس على المذهب في عدم وجوب القصاص فيه او على انه يجب
تحققه من عفي على الوصفه للعدل وفيه خلاف في احوال في الوصفه في خلاف في ان يحكمها ما اذا اوصى لمن
حرمه قودا او اوصى له بشي يقتله دون ما لو حرمه قودا وحده بشي فان الوصفه في قولنا واحدا فان
قلنا لا يصح الوصفه واللام في الجور الذي لم يسقط الذي وان قلنا لا يصح له وان قلنا لا يصح
ما اذا اوصى له بشي يقتله وانما لو حرمه وادعى له بشي يقتله فقلنا يسقط من الذي ما يتقبل العفو
المقتطوع الذي عفي عنه اخرج من التمسك لوصا عفي عنه من التمسك وسفي الثاني قال الا حاكم قال
الا به والوجه المتقدم لما اذا سركيا القطع الى عصفه حرامه لا يعينه بالديه لا ياتي هذا ولا
كلوا المسند عن احوال وذكر القاضي انه في ثمنه وكذا الحكم فيما اذا اوصى له بالارش في الجناحه

والموت ويخرج من الطرفين في محل الخلاف في الوصفه للعدل في سقوط ما يتقبل العفو الملقوق من الذي
لم يرض له ما قلنا بقطع بسقوطه والتمسك بسبب القودين فيه واما الثاني في سبب قطع الارش الوصفه الذي ذكره
القاضي وبنها بعضهم على اصل اخرج جعلها كالعصفه في الوصفه للعدل ما اذا اوصى لمن قد حرمه وهو ان هذا
العفو هل ينزل منزلة الوصفه وفيه قولنا صحهما لا اذا عصفه حرمه من التمسك بل حكمه حكم الابرار الوصفه
عليه والعفو والابرار اسقاط فان قلنا انه وصيه محض صفة العفو عن العصفه الملقوق العفو عنه على قول
صفة الوصفه على الثاني في وجهه قطعها اذا خرج من التمسك وسفي الثاني في الابرار كات قد صرح بالعفو عما سبب ان قال
عفو عن هذه الجناحه وعفي عصفه ما او ابراهم عصفه ما عرفت واسقطه في رايه عن الثاني في القودات في صفة
العفو عما يجب وحري سبب وجوبه فان قلنا لا يصح لم يرضه وان قلنا لا يصح محله حكمه حكم الطرف العفو عنه
فيما في وجهه الخلاف وحصل على هذه الطريقتين في الواجب فيما اذا قال عفو عن عصفه ما عرفت من سركيا
الي النفس ثلاثة احوال احدها في قامله وثانيها لا يجب شيئا اذ عفي عن جميع الذي من التمسك انما يجب
ما اذا اوصى العصفه الملقوق قال الشيخ ابو محمد من تبعه في هذه العصفه ان نزلنا العفو والابرار منزلة
الوصيه خرج اليها في من له به بعد ارش العصفه الملقوق على القولين في الوصفه للعدل وان لم يرض له سركيا الوصفه
لم يصح الابرار وهذا كله اذا كان ارشاً لغيره لقطع دون الذي في عصفه ما عرفت من سركيا القطع يرب او اكثر كما لو قطع
يدبه ورجليه ولا يخرج على الخلاف في الابرار ما لم يحسب حركه سبب وجوبه من عفي على خلاف في صفة الوصفه
للعامل فان عفي بها سقطت الذي كذا اخرجت من التمسك ولا وصيه يحكمها والعفو في الجاني بالارش قال
ابو محمد لم يرض هذه الكفاره وارش ما عرفت من او يقول ما يبركه اليه لم يخرج على الابرار ما لم يحسب سركيا
زوجه بل على الوصفه للعدل وهو في جميع الذي قولنا لا يصح حمل القولين في الوصفه طارداً في
لزمه بشي اما اذا قلنا محله ما احوال المحرم الملقوق الي الموت بعد الوصفه فيص قطعها **وعا**
الاول في صفة العفو بالنسبة الى الاطلاق والاضافه الي من عليه الارش فلو اطلق العافي وقال عفو عن حرمه
عنه ككفاره قودا وارشاً في انقضى العفو الي من لزمه الارش وهو العاقلة في الخطا والجاني في العهد
فان كان عصفه العفو عن القصاص اليه وعن الارش اليه سيده كذا قاله العاقلة والمادد كذا في
القاضي في صفة هذا العفو في سبب الخطا والعبد وجهه وهو في العبد مسان على ان الارش يتعلق بدمه
مع رقبته او بدمه خاصة وفي سبب الخطا مسان على ان الذي يجب على الجاني الحر بغيره العاقلة ام يجب
على ابيد او بشي على هذا الاصل ما اذا قال المخطي عفو عن فقد فان قلنا الوجوب للاقية فهو عفو قال القاضي
في صفة الا ان يرض عفو عن ارش حاشا مثل قولنا ذلك وان قلنا لاقية وسمه العاقلة فوجان احدهما
ان يصح وبه اجاب المادد في قال سوا جعلنا هذا العفو في حكم الابرار الوصفه وسوا العيبي الوصفه للعدل
اوردت في ظاهرها الا لا يصح وجزم به ابو بكر ولو قال عفو عن العاقلة فقد قال القاضي ان قلنا الوجوب
للاقية انما يصح فيما هو سركيا في الجناحه وبها لم يرض الوصفه وان قلنا انه يلا في الجاني فالظاهر انه لا يصح
في ما سركيا في الجناحه وفيما لم يرضها وجهان والظاهر وهو ما اوردت القاضي ان يصح مطلقا سواء قلنا الوجوب

بلائي اول اول قال الماوردي ولا فرق بين ان يجعله في حكم الوصية او لا وراو عن ابي داود انا اذا ابتدا
الرجوع على المال فهو على الفعليين وكذا لو قال استخدت له مني او عرفت عن ابي داود ولم يصح في الجاني
والا الى انما تجله هذا كله اذا ثبت الجناية بينه او عرفت ان الفواقل اما اذا ثبت ما عرفت الجاني وانكرت
العوارض فالدية على الجاني ويكون العفو بغيره على المال فقيمة الكفارة في الوصية للمال الجاني
لو قال المجني عليه خطا او ثبت الجاني مما وجب من حاشته وما سبب وقد ثبت الجناية باليمين قال
الماوردي ان ازيلت الوصية للمال وجب الدية على العاقلة لورثة التماس وان اكره له ان يستيفها
من عاقلة سرقها عنه عليهم ابتداء او تملا ولو قال وصيت به لعماله فله من ربه وان اكره له التمس ولا
فما تجمله ولو اخلت الوصية ولم يصح اليه احد بطلت الحالة التمس له اذا عفا بعد قطع الطرف على حال
وتسرى اليه النفس نادى المجني عليه جناية لوجب القصاص لو اذلت كالقصاص بغيره واصبحه تحقق المجني عليه
على الارض ثم تسرى اليه النفس لم يجب القصاص في النفس فاصرفنا اذا عفا عن القود والدية ثم تسرى
وبقي فيه الرجة المقدم انه يجب فلو حرر الجاني رقبته فان كان بعد ان كان الطرف فعليه القصاص بالنفس
ودية اليد فان بقي الوكيل من قصاص احد رقبته ودية اليد وان كان قبله فله من ربه كسراة قطعه
وجها من احدى راسه وعلى هذا المذهب في القصاص على المذهب وله الباقي من الدية واصحاب الاوجب القصاص
ملا على منة ثم حرر راسه باقية الجاني من الدية فان كان المذنب قد ركب الدية بعينه شيئا من الدية
باعت منه دية كانه ولو كانت الجناية اولا لا يجب قصاصا كالجناية وكسر الذراع فافقه المجني عليه انما
ثم تسرى الجناية اليه النفس فالتمس من القصاص كسب قال الامام ومحمد ان يقال لا يجب دية
المشهور ولو كان المجني عليه قد قال عفو عن القصاص كان له ان يعفو عما عرفت منها من قصاص
ينبغي ان يكون على الخلاف في الامام يجب ويرى بغيره وجوب الحالة الرابعة عفو الوارث
عفو وارث المجني عليه عن الجناية بعد موت مورثه جميع اتفاقا سواء في ذلك الطرف والنفس وقبله
نلوا استحق على الجاني القصاص في النفس والطرف كذلك على وجهين احدهما ان يكون قطع طرف مورثه
ثم حرر رقبته فالمشهور انما يعني من احد العالم بسقط الاخر بل ان يستوفيه في الوصية خاضعه
وجه انه اذا عفا عن النفس ليس له القصاص في الطرف والامام حكاه في كسبه انما اذا عفا عن الطرف
سقط قصاص النفس الرجة الثاني ان تسرى الوارث قصاص النفس بقطع الطرف بان كان الجاني
قطع بد المجني عليه ومات بالسراة فان عفا عن قصاص النفس لم يكن له قطع الطرف كذا ذكره
الراعي رحمه وفي السبيل انه قطعه ويظهر ان يكون فيه خلاف يعني على ان قصاص الطرف يقع
مقصودا او طريقا الى قصاص النفس وان عفا عن القطع قبله حرر رقبته عليه وجهان اظهرهما نصير
ورثته الغزالي على الخلاف في الرجة الاولى ويحصل منه في الوارثين ثلاثة اوجه بالتمسك بالاول
درا لثانيه واستدل الغزالي بسلسلة مقصوده وهو ما لو قطع طرفه فمقتضى ثم تسرى الجرح
الي نفسه فانما القصاص في الطرف لسببه وفي النفس لورثته فلو عفا السيد عن قصاص الطرف

سقط

سقط قطعاً دون قصاص النفس ولو عفا الورثة عن قصاص قبل ان يقتصر السيد في الطرف قال الفقهاء
ينبغي ان يسقط قصاص الطرف ايضا فان دونه الاعراض لم يستيف الاطراف واستيف النفس كلهم من
هذا الوجه فتركه في الطرف فان عفا عن النفس وجب ان يسقط قصاص الطرف قال الشيخ ابو علي والقياس
عند ان يستيف القصاص ربه فله سبب في الطرف فسرى اليه النفس قال الامام فقد وقع النفس بالنفس فان
الظلم مات بعد موت المظلم ما بقا من دياره لغيره وبه تقرر استحقاق القصاص في النفس والطرف للواحد
من وجهين ثالث وهو ان يكون قطع احد مورثه وهو رقبته الاخر استحقاق القصاص اليه والظاهر ان حكم الوجه
الاول وهو ان لا يحاله من مورث واحد الحالة الخامسة العفو بعد ما تقرر سبب الاستيفاء فلو انما قطع
طرفا تسرى النفس اليه نفسه او حرر رقبته قبل ان يذبح في قطع الوارث رقبته ثم عفا عن النفس بما تقرر من سبب
القطع العفو ولم يلزمه بقطع اليد شي وان سركا قطع فان بطلان العفو وكذا الحكم لو قبله بغير القطع بقطع
الوارث يد بعد ما تم عفا عن النفس ولو كان الجاني قطع يد المجني عليه وانما سبب القطع المجني عليه اجد كيو
وعفا عن الاخر عفا عن سركا قطع اليه النفس الجاني قال ابن الجارود لا يسترد رقبته الجاني من المجني عليه شيئا وقال
ابو علي يخرج هذا على قولين سبب على ان الطرف اوقات يسرى القصاص فلو يقع قصاصا فان قلنا بالمقصود ان
القصاص لا يبي في الاحسام بالسراة وفيه ثلاث تفرقات فلو انما يقع في القصاص قال ابو علي في الجواب
ما قاله الجارود وان قلنا بالسراة في الطرف يقع قصاصا بان بطلان العفو يسترد رقبته الجاني المال قال الامام
والعفا عفا عليه الجارود ولو سركا قطع اليه الجاني ثم عفا قبل الاصابة فله نقل الراس في وجهين احدهما
الاستيفاء فهو واخرهما وهو ما في الوصية بقطع اليد فان لم يصحبه السهو والعفو فانه وان اصابه وبسببه
بان بطلان دية وجوب الدية على العاني وهو ان يذبح في فصل الجرح بعد الجرح والموت احدهما عند
العفو ويرى عن الفقهاء انه يلزمه اي وهو يقتضي ان لا يصابه ايام يحصل لورثه الجاني القصاص على الاول
وانا قلنا بطلان عفو عن ماله بانه لا يذبح في الاصح وهو غير صحيح وفي السبب انه اذا حصلت
الاصابة بان بطلان العفو في الاصح وقال الروابي امانت بالاصابة فوجزى احدهما طعوا العفو ولا شيء عليه
وانما يجب الدية والحج لم يسلمه الحج لانه محقق عند الاحكام فالورثي لم يرد فاسلم ثم اصابه السهم
يلزمه الدية ولو خذه ثم اسلم لم يلزمه شي وكذا قاله القاضي وهو الظاهر سقط قطع دية بغيره دية
فان قصصه واسلم ثم مات المحرم بالسراة فلو لم يذبح في النفس فان عفا عن المال فوجزى احدهما
له نفسا لدية واخرهما ان لم خمسة اسما بديه سبب وسقط سيد سركا عليه ولو كان قطع يديه فعلى
الاول لا شيء له وعلى الثاني له ثلثا لدية ولو قطعت ايمه يذبح فاقصصه ثم مات رجل بالسراة وعلى
الولي فعلى الاول له ثلثا لدية وعلى الاخر له ربع الدية ولو كانت قطعت يديه فاقصصه ثم مات
بالسراة وعلى الولي فلا شيء له على الاول له ثلثا لدية على الاخر له ربع الدية فاقصصه ثم مات
فانما المجني عليه بالسراة لوجهين احدهما بسقط نصف الدية وعلى السيد الاقل من نصف دية الجرح وقال
قصة العبد والعاثي بسقط من دية الحر نصفه المعية وعلى السيد الاقل من ثلثي اليد وقال قصة العبد

الحالة السادسة ان يكون العفو بعد وقوع الفعل مع الجاني عليه في موقف الاستيفاء وتقدم عليه انه تقدم
في الوكالة ان توليد في استيفاء القصاص وحدها لعدم تحققها لكل جاز وكذا في عيبه على المذهب
وسراجوزنا التوكيل او منعاه فلو وكلنا في التوكيل فصل الاستيفاء لكانت الاذات كما لو وكله في
البيع وكاله فاصد فباع وانما يظهر ان العفو والفسخ في الجواز وفي استيفاء الاجزاء المسمى لواجب المثل
او كان سمي له اجرة او عرف ذلك فلو وكله في الاستيفاء فسمى التوكيل للمالي في موضع القتل لمعبر
او كان الاستيفاء في نفسه فحق في الموكل بغير ان كان بعد الاقتصار من وقوع الاستيفاء موثقه
وان لم يورث كان العفو بعد ان قتلته فلا يثبت على التوكيل وان كان قبل الاستيفاء كان المادور في قتل
يكن يلزم الخرابية كما لو كان الموكل على سبأ فمقتضى ايام قتلته التوكيل بعد خمسة ايام لم يلزم التوكيل
شيئا كما لو ربي سبأ الى المتعسر منه محله قبل موته اليه ولو لم يكن يلزم الجبر اليه فان علمه وقيل له
القصاص من ان عمله فلا يقع قصاصا على المذنب ولا قصاصا عليه على المذهب النصوص وعلى هذا في وجوب
الدية والنفار اقوالا هي انهما يوجبان وتاليا لا يوجبان لكونه جازا لدية دون النفار والاختلاف فيما
وقيل نفوسه على الخلاف في انزال التوكيل قبل العلم بقتل الموكل وقيل على الخلاف مما ادخل في هذا
منظرة كما قربت مسلا هل يجب دية وقيل نعم لانه قد ثبت في خلاف في ان العفو هل يجب في هذه الحالة
ان قلنا لا يجب وجب اذ انما في وقوع هذا القتل قصاصا فلو ان سبأ على القولين في انزال التوكيل
فان قلنا لا يقع قصاصا فلو ان سبأ على القولين في انزال التوكيل
العا في دية تنسله نظر ان عني محامانا ومطلقا قتلنا بطلان الواجب الدية فلا شيء له في عني على المال
او مطلقا قتلنا المطلق بوجوب الدية فله الدية مغلطة في تركه الجاني راحة الدية بقتل التوكيل
ولم يوجب في توكيل الموكل دية لانه قاله هاتفة وقال الامام الخوجه ان يقال ان قلنا يقع القتل
قصاصا فلا دية للعاني وان بعد العفو ونزلنا ما وجد من التوكيل منزلة قبل الا سبب في هذا النفار
فله الدية ثم الدية الواجبة على التوكيل العادل مغلطة على المذنب فهل يكون عليه او على ما قلناه له
وجبات وقيل قولان اصحهما عليه وعلى هذا يجب حمله في اصح الوجهين وضع قول المحققين يكون
على ما قلناه قلنا دية النفار يجب عليه قطعاً وعن القاضي رواية وجبة عريب ان العاقلة تجعل
النفار قال في الوسيط ويجزى الا في حق العاقلة في كل قتل خطأ لا يخلو بالقتل وليس
القتل وقال في البسيط ويجزى في كل قتل غير مستحق استثناء من بقى العدان وقال الامام
بخير ان في كل قتل قصود في شخص معين العادل على نفس الاستحقاق فيه ومنه ومن عمار الوسيط
فرق فان كان مستحق في محله وقوع القتل على نفس الالامة وهذه المعنى وقوع القتل على نفس
ثم الدية الواجبة على التوكيل لورثة الجاني لا يخلو الموكل في خلاف ما اذا اراد احد استحقاق القصاص
فعل في قاتله فانه يجب عليه نصف الدية لانه في احد القولين وجزه بعضهم عليها واذا عزم التوكيل
او ما قلناه الدية ففي الرجوع لا على العاني طريقا من احد القولين في القولين في المعذور في تقدم الغائب

الطعام المفصوب ان يضره فأكله دينا اذا غفر حرمه ايه والاصح المنع والذاتي القطع بان الرجوع يخص بعض
الاخلاف ما اذا عزم التوكيل وقطع فيما اذا غفر حرمه العاقلة بعدم رجوعهم وارادنا بالرجوع به قبل لوحي
الجاني ان يحدوها اتمد ام لا في فيه وجبات وفي الرجوع بالنفار عليه ايضا وجبات معهما المنع والحلم في استيفاء
قصاص الطرف كالم في استيفاء قصاص النفس كالتقدم وكذا الحكم في استيفاء حد النفس او احصل المالك منه ولو ادعى
دارت لمقتول علم الموكل بحصول مقتله فالتقدم عليه فان حلف فلا قصاص دية له والنفار والاختلاف في
وان قلنا خلاف انوارت واستحق القصاص **مسألة** اذا جني العبد على حرمنا به تعلق الارش بقتله سواء كانت
عبد او قطا او شبهه عند قاتل اشترائه الجاني عليه عليه بالرش الجناية بعد ان مال الرجوع ووليته بعد موته فان كان
الارش ديارهم او دياره فان قتلته بالبلد قبل ان يملكه الواجب في الحر عند قتلها الدارهم والدنيا لير لاقمه
الا ليرد على العاقل قدر الارش الواجب مع البيع وان جهلاه او اهداهما لم يرجع وان كان الارش لابان حبل او
لم يرجع وان كان الارش عددها لهما سبأ لم يرجع وان جهلاه وسببهم وجبلا واحدها مضافا لقيمة البيع
الا في المتقدم في ثبات المصالح والاصح انه لا يرجع ديارها ليعم ويرى على اقل ما يلزمه قبله وعربان فيما لاحت
عليه امره فكيف على رشا كناية من لا بل المعلومه القدر لهما وبيع النكاح قطعاً ورتب الامام الخلاف في البيع
والرجوع على الخلاف في جواز الاعتصام بمكة بلفظ الصلح ولفظ البيع وحاشا بعضهم ومحمد بن كرام في البيع
والصدق والاعتصام رده احدهما يرجع كل ديارها لاصح كل ديارها حصة الاعتصام دون البيع والاصح ان
وراءه عكسه وخامسة حصة الاصدق دون البيع والاعتصام فان قلنا يرجع الشرا فالبيع المشتري على عيب
بالعبد كان له رده والعاقل اليه بعد الرد الارش ومن شغل بربطه العبد كما كان واليوسف السبيد بالبيع
صلى ما قلناه لا يباع في الارش ثم رده عليه بعيب ومن عجز حرمه ان قتلناه وان شأنا به ثانيا وثبة نظر
للانام وان قلنا لا يرجع وكانت كفاية موته للقصاص سقط ويظهر ان حرمه خلاف بما ادخل وان كانت كفاية
موته للقصاص في نفس طرف فاستراه مستحقه بغير الارش لم يسقط القصاص فان قصصه في الحرف
ثبت له الخيار وان قصصه في النفس كان قبل موته او بعده البني على الخلاف المتقدم في البيع والاعتصام
من العبد المبيع منزله من استحقاقه او منزله موته بالمرض فعلى الاول يرجع المشتري على العبد وعلى الثاني
الرجوع به ولا لا ارش ولا يلزم على عيب به كان له رده به ومطالبة سيده بالرش الجناية ان كان مثل قيمته
او اقل فان كان اكثر نفي رجوعه بقتل ولو كانت جناية العبد على مال فالواجب فيه القيمة فان عرف
السبيد صاحب المال فذره اياه المبيع وان جهلاه او اهداهما يرجع ولو جعل سبأ القصاص على المراه
في نفس طرف لفظ مرصدا كالحاج كما لو اهداه منفعه دار ولو صلح من القصاص الواحد على العبد
على ما لجاز وان كانت الدية محرمه فان قلنا للمال المصالح عليه او استحق او رديب فلا يرجع الى
القصاص من رده رجوع بقتله العبد او بالرش الجناية فيه فلو ان باع على ان يذل الصبي عن الدم محرم فمات
عقدا وكان يد وقد مر في البيع فان قلنا يرجع بالرش كناية فهو على السيد لا اختيار للعبد وعلى هذا
يلزمه الارش ما لغا بلع الا لا قلناه ومن قتل العبد فيه قتلان باثبات ان ثلثه ولو كانت الجناية

والغازية

والقوله ثلاثة ابعوه وفيها الملقاة والسماق اربعة وعليها المذهب اختلفوا في واجبه نعم من اطلق القول بان واجبه الحكومة وهو كلامه الحسن ونسبه الماوردي الى المحمدي ونقل الرافعي عن الاثرين ان لم يكن يعرفه فقد هاهن الموضع بان يكون على راسه الحجب عليه موضعه فالكلمة لولده ولا يبلغ محكمتها لرسالة الوضحة وان امكن معرفة بان كان على راسه موضعه انفسه هذا السماع عرفت نسبة الملقاة من باب يكون عرا او لمنا او لجا رنوع حتى قسسته من راسه موضعه وكما بعضهم عن النضر بن ابيها الشيخ ابو محمد علي الخلاف في وجوب القصاص لهما فان لم وجبه وهو الصحيح فواجبه الحكومة وان اوجبه في اوجبه القسط وما قال القاضي في الثاني لو شكنا في قدر المسبب من الموضع اوجبه اليقين ويعتبر مع ذلك الحكومة بموجب الاثرين من الحكومة وما تقتضيه القسمة **فروع** لو سجدت لاجله فاجبه اخر في ذلك الموضع يقطع ما يلي من العلم على كل منها حكمه قال الرافعي وطرقة ما مر في تقدير السهل عند الامكان النوع الثاني المراتب في عباد الله وفيهم الحكومة وان رفعت العظم ونقصته ونقصته ولا يجبه فما انش منه الا ما فيه فيجبه فان كانت اليد والرجل اوجه الاصله الى الجوف الاعظم من البطن والصدر وان لم يوف لا معا فان اخرجه لم يسمع ثلث الذي حكمه وخرج المحرر الكل والخاص والبول وكذا المائدة الى المائدة من العاء والمائدة الى داخل السرج وهو ما سجدت عليه الدبر من السحاب وكذا المائدة الى الخلق من القفا او الجواب المسجل من الرقبه ونهايتها الى داخل الحبل وسرجي البول من المروجان المدهان ليس يحايطه في اركله الاصله الى داخل القفا لم يستم لهما والهي اخرجت السفة والشدة الى داخل الانف استم القصبه اخرجت المارت وحان ونبل فلان اظهرها انما ليست بجايه وفصلها بعضهم ما اذا وصلت الجراحة اليها استم العظم قطع فاما اذا وصلت الى محرق السفة والمارت بانما لا يكون جايه في الجراحة الاصله الى المحرق الى يمينه العيني فان قلنا ان الاصله الى باطن النحر والاف لم يصب بجايه فان لم يجر عظم وجب ارض متلازمة من الحكومة او ينسقط من الموضع كما تقدم ويجب مع ذلك زيادته في صورة مودها الى البطن والفتحة العظم ويصار الى شمه وحكومة لم يقدوها وان يسم ونقل وجب ارض متله دخلوه لنفوذ ولا يدخل حكومة المفود في الكاشه والمقله وان قلنا ان الجايه لم يجبه في العظم او ان يدركه فيه زيادته على شريح ارضه الى الجايه كما يدرج في الجايه الا ان يكون نفوذ الجراحة من غير محل كسر العظم محيا الحكومة ولا فرق في الجايه في الواسعة والصنية في بوعز ارض فوصلت الى الجوف ليس جايه وفيها وجه انها انما جعل في الجايه او قال اهل الخبرة ان تخاف من العلك ولا يبرئ تحت عديده او خشيته مودة الارض او حجر **فروع** الاول موضع السكين على النفس والنفذ لا في غير محل الجايه بخلاف ما اذا وضعها على صدره وغرر هذا حتى اجاب في البطن او من عرض الحرق في الجايه الحكومة الثاني لو ادخل حديد او خشب في دبر انسان وخرج حجر الى البطن فخرج وجب ارض الجايه وحان مسان على الوجهين فما اخرجت الجرح من الموضعين في البطن لم يكون محرق الظاهر فلا يدرسه الا ارض واحد الثالث تعدد ارض الجايه بتعدد ما فكلما كان جليبتين لم يرفع الجايه بينهما او اكلها بينهما او وقع تحتها في فالحكم كما مر في المرضه وسعد هذه الصور بان يجرحه

عن الحذر بقدر الضرر عن الحد والرجح عن السهم والمنفعة عن النقص **فصل** الاول انما تعرف مقدار
الحكومة بالتقدير والتقدير بعد ان مال الجرحه لا احتمال الصراية اذ هم النقص ثم بعد ان مال ان
ضعتا ونفدتا في المنفعة اذ الجرح لا يوجب اذ لا يوجب او سقى من سوادا وغيره وحسب الحكومة وان لم يبق
شي من ذلك يوجب في نقص القيمة وجرحا جديا انه لا يبرمه شي وهو الجرح عند العام والغزالي اجمعا انه لا
يبرم شي على هذا اذ جرحا اياها كما لم يقدري شيئا بل يمتنع ان يظهرها انما تنظر اليها قبل الاند مال
من كلالا المؤثره في نقص القيمة وجرحا جديا وبغيره اقربها الي الاند مال فان جرحه نقصان لا في حالة
سبلان الدم اعتبرنا القيمة حينئذ وانما دراهم القيمة منقصة كما قال الكهروالدكي ذكره القاضي في الاصنام
وصاحب القيمة فيه ودراهم سبلان في حالة الجرحه وسبلان الدم لم يضر في حالة امكان التوفيق
بعد فان تعرفت الجرحه حقيقه لا يوجب في تقديرها اليه ايضا قال الغزالي ليس في تقدير التعريف وقال المنزلي
لو جرح الحاكم شيئا بالاجتهاد ولو جرحه بالظن فاسود وجهه ثم زال فالله لا يوجب له الاضمان وقيل له الجرح
فان زال بعد اخذها لم يسترد وطرد فيما اذا ضرب يطن حامل فاجتمعت جنيها يحصل لها الم سبيل القصد
ولم يحصل سبيل فادجبا الحكومة وقت الام الثاني لو قطع اصبعها زايه او سينا زايه او اقصه ست
لجرحا او اقصه ما لم ينقص القيمة بذلك ودراهم زلوت لروال الشين باين يكون حلف الشاعية بين اجليه
على استواء الاسنان والسماعه سائر لها في وجوب شي عليها لوجوه ان النقصان اجمعا انه يجب شي وفي ذكر
الوجوه ان الظاهر انه يعتبر في قدر الاصح اقرب دوال النقصان الي الاند مال في السن الشاعية السائر
لاصله مضمون وله السن الزايه وليس حلفه اصله ويقوم بقلوع تلك الزايه وحينئذ يظهر التقادير
لان الزايه سد على الجرحه يظهر به حال اذ اما حية المراه تذكرا لجمهور ان بعد ركمه عبد كبير مبرر بالمحبه
في زمن يكون عدله فيه شيئا وهو في سن ثلاثين والاربعين قاله الجرحا مدوقال في الصلح في سن
الاربعين والكسبي فيقال لو كان لعبد في هذه السن مثل هذه المحبه لم يمتد فادقل ما به مثلا لذل
كم قيمته جديا فاذ قيل لنعوض مثلا علم ان النقصان يفقد بها العشر بموجب مثل تلك المسبه من رية
المراه وهو عشرينها وقال الماددكي في معرفته تنقص المحبه من المراه محدث في رياره ومن ارسل
نقصا فليسقط الزايه الحاصله في المراه من النقصان او جينا اقل ما يجوز ان يكون لها او صاها
تسالة اذ تدركنا المراهه ونجتكم بالمحبه اربعون ومدها محضون فالزايه المحض فاذ تدركنا
بلا ما وله كيه فكانت قيمته ما به وبرد في المحبه فكانت تسعين نفسها ومنهنا فالعالم يستحق الزايه
في المراه عشرين فتمت وهو خمسة يسعا من الزايه عشرين فتمت فتمت فيك وديك ولو كانت قيمة الغلام
بعد قلع كيهتة وفيها والمعت تمانين والعايت خمس قيمته فتمت استوعب النقصان الزايه في
من لديه اقل ما يكون ثمانا والسارب في ذلك كالمحبه ولو قطع ذكر العبد والمسه اسى والدكي ان
الكاه على طرف العبد مخزون بالنقص من قيمته كالمحبه او مخزون بمقدار من القيمة تسعة اليها
كشبه جرحه المحض من رية ونيه فزان صاحب علي الاول لوجب فيها قدر ما نقص من قيمته فاذ لم ين

نقص

نقصت فظهر ما دد زيد فوجرت ان الظاهر انه لا يجب شي زايها بمحبه حكومه اما بتقدير الحاكم مالا جنتها د
او اعتبارا بما قبل الاند مال على الحكومة المتقدم وهو كالحال فيما اذا اندملت الجرحه ولم يبق شي على الثاني
وهو الصحيح بزمه ثمانان كما يبرمه للمحرمات ولوقطع ناله لا طرمان زايه واصلها بالاولا بل ان اعتبارا لزيد
بشي فيقدر الحاكم لها سبعا لاجتهاد لا يبلغ ارش امله قال الرعي وكان يجوز ان يقوم من رية المراه
بشي فيقدر الحاكم عليه ثم يقوم دوها كما مر في السن الساعه لو عسر باصله كما يعتبر كيه المراه في رجل
وكيه كالا عضا الزايه ولحيته كالا عضا الاصليه الثالث اذ اندملت الجرحه وبقي في محل سبيل
يبرم في وجرحه يضر فان كان لها ارش مقدرا لم يبرمه والها شئ والحاجه لم يبرمه شي تقريرا على
الذهب في ان الواجب في الجرحه المقدس في الراس الوجه المقدس لا الزا لا من رية منه وهو الجرحه وهذا
في الضرب الحاصل في محل الاصبع فاما الحاصل في غيره كما لو اوجع راسه واسبع السن في اسمي الي
التقاضي فزادها يجب الحكومة مع الارش ونايتها لا يجب شي وباتت انما اذ احصل السن
في كيه ان تلفان الحقيقه اذ حصلت في بعض الراس وبعض المحبه فعددت فان تلفا فعد لم يبرمه
الحكومة وهذا المستلحه كالمحبه في استنباح السن اذ عرفت نصيبها الي الموجهه وقد رنا ارشها كالبه
الي فوجرت ان يشترها نفع وان لم يكن لا ارش مقدر رخص ريد على المحدث المتقدم في ان يادرن الموجهه
من راس الراس اذ المثل تقدرون لوجهه على الراس كيه الحكومة او الزا لا من رية من قسط ارش الموجهه
والحكومة وهو الصحيح واجري هذا الخلاف في الجرحا ان التي على اليد اذا لم يكن بعد ركانه عرها
ومح المودكي وجوب الزا لا من رية فان قدرنا ارش الجرحه بالنسبه الي جرحه مقدس الراس وجبا
فباستنباحه التقدير لكونه الراس السن ما به له لا ندر حكومة وان كانت الحكومة اكثر وارحها
قال في المختصر ان كان الجرح اكثر من الشين اذ الجرح وان كان الشين اكثر من الجرح احد بالتصين
وقال الاهاب يعتبر السن الحاصل في محل الجرحه وما حوله وحولها اقل حكومة منها ما به للاثر
حكومة فان رنا ويا فوجرت ان كدها يجب حكومات وهو ظاهر اظهرها انه لا يجب الا اهلها مال الرعي
والا شيه الحكومة المحل لان الاصل وحمل على رية النص في ايجاب اكثر المحرمين على ان يادركها
في الاثنا بعد الاند مال وحاله ابتداء الجرح عند سبلان الدم وكذا لو اها كانا اكثر فوا لوجب تعليظا
لشما على الراس الوجه على سماع البدن في غير المقدر فانما في المقدر **فصل** لو اوجع جيبه
وازال حاجبه قال المتولي عليه اكثر الامر من ارش الجرح وحكومة الشين لواله الحاجب ل
القول الثاني من الجبايات ابانة الاعضا الاول الا اذا ند للذهب ان في استنباحها قطع او قلها
لديه ودية قول الجرحه منح ان فيها الحكومة في احد لها نصيب في بعضه بقسطه منها ويقدر
بالمساعه والوقت ثمانا ولو سائلان من الاعلا والا حصل قال الاطام وقد سدر رة السبه مع
المصير الي الحكومة ولو جرحه نا استخسفت اي صدرت كالمسلوله لا يحرك ولا حار ما يولم فتقولات
احدها في الحكومة والظن لها يجب الدية ولها منبها على ان الدية يجب معها كجرح لمرتب وللمنع الموام

الفرس مع من الرابعات وحيث فيه الحكومة الثالث ان يكون متخوفاً مخزج به من المهي
الي كيم يشغل بجمع بيلوا تصامير لاديه في الحال من ينظر عودها فان عادت فلا حبان من يجب الحكومة ان
تسبب وان لم يسبق شي فعل يجب الحكومة في حالة الجباية وبما الام لا يجب شي فيه اكله في التقدم في سائر
الكليات التي لا تنتمي لدرشا ولا يوزن سبباً بعد ان ما وان لم يحدد من المبدأ استوفى الفصل الذي
وقد تقدم ذلك فان ما في قبل نيز الحال فودى ان ارحمها لا يجب الارش على هذا فقد وجوب الحكومة وجهان
وتأثيرهما يجب الارش واجبا لهما اذا مات بعد طلوع بصره وقيل استكملت سنه على الثاني يجب من الارش
بمسط ما لم يطلع وعلى الفور ما يجب الحكومة من كون الحكومة هنا اقل ولو قلها قبل تمام الطلوع اخر فرض
الفرس ان ينظر فان لم يتعجله الدية وان يستلزمه حكومة من حكومة القطع في المرة الاولى ولو لم
تألف من صبي غير شغل ثم جني اخر على سببها تبطل قوة الانبات قال الامام الادبه لا يجب الارش
عليها ولا على الثاني ويكره ان يقال بوجوبه على الاول ويتنصر على الحكومة ولو سقطت سنه بنفسها
ثم افسدت سنه فيموت ان يقال بوجوب الارش على الثاني ولو قلع سن شغل فاحد سنه (رض) فاعت
على خلاف لعله لم يسنه الارش في اكله القول في هذا فقد ما في انه لو لم تنقص سنه حتى يتل لست
القطاص ان بعضهم طره في المسان وبعضهم فرق بينهما ولو جني على انسان جنايه ازاله بطشه يده
في الحال فاحد سنه وفيه ثم قويت ويطشت او جني على عينه فصار لا يبصر فاخذت لده ثم اصب
استردت لديه وكذا الحكم في ما اذا طعن روال السمع وسائر الاعيان ثم بان خلافه الفصل الرابع
لوزن السنه غير متعلقه فان كانت متحركة فان كانت حركه سيرة لا يبطل بها فكم لم يوزن في التقاص
في التقاص الارش وان كانت حركه قويه لم يوزن وان طفت على القرائه من ولا سقطت من الارض في بعض
منها نعم بالكلية فليقل الحكومة دون الارش ورا سقطت متاعه فليأجرها بجرها الثاني في وجوب
والارش قولان احكامهم وقال الامام عدي ان طر الى التقليل فارتب على النظر فانه يستل سيقط
منه لوزن في بعضه فبب ينقطع التقاص والارش وان كان ينظر سقوطه ففيه القولان وقال الامام عدي
وجه اخر وهو اعتبار الكثره فكم فان ذهب اقله لزمه جميع الارش وان ذهب اكثره لزمه جلوسه
ولو ضرب من انسان تتقللت نظرات سقطت بعد ذلك وجب للارش وان عادت كما كانت في وجوب
الحكومة وجهات والظاهر انهما الوجهان فيما اذا اذملت المراه ولم تنقص ولا شين وان ثبت لذلك
بالقصة المنتهه فهل لزمه الارش او الحكومة فيه القولان والوجه الذي اياه المادردك مقرر فلي
اخر لزمه الارش اذا رجبنا على الاول الحكومة والحكومة ان وجبنا على الاول الارش قال الشيخ ابو حامد
واذا وجبنا الحكومة هنا فبب من الحكومة فيما اذا اذملت يهرم ومرض وقال المتولي ليس على الثاني
للك حكومة بخلاف ما اذا كانت الاضطراب لمرض وكبر ورجي على سن فاضطرت ونقصت
وقلنا لوجب الحكومة فعاد وقلها قبل ان يضمن الحكومة لزمه الارش بحاله ولو قلع سنه ساد
ادفعها الوجها كالملة المنفعة فان كان سوادها منجابه فسباني وان لم يكن منجابه قال المادردكي ان كان اهل

الحق ان سوادها من عدل طول مكث وجب لزمه وان قالوا غير مرض فبب قال رنما القولان في السن اذا ذهب
بعض منها فكم وقال الامام عدي ان سوادها من عدل طول مكث وجب لزمه وان قالوا غير مرض فبب قال رنما القولان في السن اذا ذهب
في الاصل بيلوا ان تغيرت سودا او سببها ثم سودت فالعقد ان يرجع اهل الحزم فان قالوا ان ذلك
لا يكون الا لعله خلته فبب الحكومة وان قالوا انه ليس لعله لوسله قد يكون لمرض وعلمه وتكون لغير ذلك وجب
قال الارش قال الرافعي والردلي الحكومة لمرض مع كمال المنفعة خلاص القياس في السرا في ما قلت وقلنا
فصل الاعضاء من الخلف المعدله في اقبال ايمان ولا توب ربع ثانيا واربعة رابعيات
والربع واحد ثم اربع النيات ثم اربع نواحد ثم ثمانية عشر مرسا وبعدهم الفواهد من الارش وقد تقدم ان في
الواحد من خمسة من الابل فلو قلع عددا منها وجب ما يقتضيه الحساب طلم عا در العشر من ثمانية رزها
طريقا شريها فيه قولان وقيل وجب راحها يجب لكل واحد خمسة من الابل حتى لو قلع الاسن والتكليس
كل واحد ما به وستون من الابل والثاني لا يجب الا على من الابل والثاني القطع بالاول وشرا الثاني فاحد
الحائي والجنايه فلو تعدد الحائي كما لو قلع واحد عشر من سنه واخر الحائي فقل كل واحد لكل سن قلعه
فمنه ولو تعدد الحائي وتعددت الجنايات فان جمل الابل فاحد لعل سنه رنما كمال وان لم يملك فطهران
اقلها ما لا لو تعدد فيقول في القولان وثانيهما القطع بتعددها وديوب الارش لكل سن ولو زاد عدد
الاسنان على اثنين وثلاثين فقلعه قاع كالا فوجهات اطرها ان يجب لكل سن رايه عليها عدد المصدر
والثاني لوجب فيه الحكومة فصل من الالحية والكوع لا يملك استلاء العده المتدرة الفصل الخامس
الاعضاء من المدان مست عليها السن السنه السنه وملتقها الذنن وعليها من الحية وادها من الابل
فاحد من الابل وفيها الدية وفي احدها رنما الاخر فكم ثم ان لم يكن عليها اسنان وحيث بينهما نقط لها
في كبر الطفل قبل نبات اسناته وطى الشية بعد سقوطه ومن سقطت اسناته بجنايه وادها فان كان عليها اسنان
فليأجرها راج دية كبريتها وجهات وقيل فليأجرها رنما لا سدرج بل يجب ديتها ورنما لا سنان ولو جني
على الحية سنه لم يفتقها ولم يفتقها وحيث ديتها ولا يزداد عليها ولو سقطت سنه بلا سنان لعل عليه
لن سباني في كلام الامام فيما اذا ابطل شقعة المضع ما بخلافه واما الاسنان اعليا فبب فكم الراس
فلو قلع سنه مع المضع فعليه حكومة مع رنما السن الفصل السادس الاعضاء من اليد وفيها الدية اذا
تقطع من الكوع باضابها وفي احدها نصف وجب ايضا لهما اذا اقراما بوجها بالقطع وكومة الكفين
اذا قطعها مع الاضاب مع يده رجي ديتها ولا يرد لك شي ولو قطع من بعض الساعدا العضد او المرفق
او المنكب وجب حكومة ما فوق الكف مع الدية وقال ابن هريرة الدراهم للمعضوم من المنكب فلا تجب
الدية الكاملة الا يقطع منه وجب لهما دية بفسله من لدية فالساعدا العضد شق بالان عمن
الدية وركل اصبع من الاصابع عشرة المتطوع فليأجرها الحرام لعل من الابل استوفى في ذلك جميع
الاصابع وارتقاوت منها فكم وركل اتملة ثلث عشرة رايه الاصابع خلاصا فانهم وهو ثلاثة ابعده وثلاث ايام
تجب في كل واحد من ابعده من ابعده ثلث عشرة رايه الاصابع وهو في الحرام ذكر المسلم خمس من الابل فالدية موزعه

على ثمانية وعشرين جزءا احب الاصابع سوكا ثلثين ولو انقسم اصبع
اربعة انا من متساوية ففي كل واحدة ربع عشرة دية الاصبع وما تقدم من ثمانية حكمة للثلاثة الاصابع
فصلها اذا بالها بمائة واحدة فاما اذا قطع واحد من الاصابع من اخرها فحكمة الثلث قطعها ولو
قطع فاصبع الاصابع فان كان بعد الاندخال فذلك وان كان قبله فثلاثة حكمة وتقدم في قطع السهم بعد السهم
وقد نص في الام على وجوب الحكومة اذا قطع احد اعطى ارش الاصابع او الفصاح والعضو من كونه
تامة في اليد الفخري وهو الفصير عن الارش يسمى السهم قصرا لعدم الدراع وقيل هو خارج
الرسح ان يخرج من الدراع من كونه المكمل ولو كان في يده لم يكن اما بعد الدراع على العقد دراع الفخذ
فما بينهما او على المكتب بمعدان ودراعان ولذا ان باصبعها فانه لم يقطع من احد منها فلا فصاح في
قطعها ولا يدين من ج الحكومة كاليد للثلاث ان كان فيها بطش فان كانت احدها اصلية والاخرى
زاجه فني قطع الاصبع الفصاح واليد من الاخرى الحكومة فاما بقية حكمة الاصبع من الزاوية ان يقطع
فان تترك احدها بالبطش وتكون في الاصبع حكمة فان كانت على استواء الدراع ام لا وان استويا فيه
تقدم قال لما رد في اركان احدها اكثر من الاخرى لم ياصليه ولم ار بطشه فان استويا في الفخذ على راي
المادد في اولى البطش على راي غيره فان كانت احدها مستوية والاخرى مخوفة فالمستوية الاصلية فان استويا
فان استويا فان كانت احدها كاملة الاصابع والاخرى كانت ناقصة فلكاملة الاصلية وان كانت رايه
توجه في احد جانبي الزاوية لم ينافسه واحدها على غير الفخذ لا تترك الزاوية في الدلالة على الجوارح ولو كانت
احدها ناقصة اصبعها فمستوية للاخرى كالملة الاصابع ثلثي حكمة فمستوية الاصلية احتمالان للاصابع
وان لم تميز الاصلية وتساويا من كل وجه كما اليد واحدة فمستوية الفصاح ونصف اليد والحكومة
الزواجر الصورة وان قطعت احدها فلا فصاح في وجهها ربع اليد والحكومة دية وجهه غريب ان
الحكومة لا تجب مع نقص اليد قال العام ولو احدى الحجة عليه اليد في مقابلتها ثم قويت الحجة الناقصة
كاملة البطش بمثلها كانت كذلك حين كفاية كانت في الاصلية ففقدانها من القطع زاجه لعل يسترد
ما زاد على حكومتها او سمي عليه جميع ما اخذ فيه الوجه في الاثبات وعلى المذهب لو قطع منها اصبع فني نصف
دية اصبع وزاوية حكومة ولو قطع ثلثها ففقد نصف دية اليه وزاوية حكومة ولو عاد الجاني بعد قطع
اخرى اليدين ودلا الارش والحكومة تطلع الاخرى فادار الجاني عليه ان يرد الارش الى مكانه اخذ
بكله ذلك فيه وجب زواجرها كالمعدن فيما اذا قطع ثلثها وسطا لعل يعلم وعلماء باقية فزال ثلثه
العليق هل ينقص منه ولو قطع صاحب اليد لبا طستين من جانب واحد يد معتدلة لم يقطع يداه
عليه ان يقطع احدها واخذ ربع اليد ناقصة فان مادد وقطعها غرر اخذت منه الحكومة للمد يد
وان كانت احدها يد كذا فقطع زاجه وان كان فردا الاصلية بالاعتصاف قصرت يد المزدحم شيئا اخر وان
ان احدها زاجه ولم يرد غيره قال الروابي ان قطع واحد منها وحكم القدرين على سائر واحد منها

فان

على ثمانية وعشرين جزءا احب الاصابع سوكا ثلثين ولو انقسم اصبع
اربعة انا من متساوية ففي كل واحدة ربع عشرة دية الاصبع وما تقدم من ثمانية حكمة للثلاثة الاصابع
فصلها اذا بالها بمائة واحدة فاما اذا قطع واحد من الاصابع من اخرها فحكمة الثلث قطعها ولو
قطع فاصبع الاصابع فان كان بعد الاندخال فذلك وان كان قبله فثلاثة حكمة وتقدم في قطع السهم بعد السهم
وقد نص في الام على وجوب الحكومة اذا قطع احد اعطى ارش الاصابع او الفصاح والعضو من كونه
تامة في اليد الفخري وهو الفصير عن الارش يسمى السهم قصرا لعدم الدراع وقيل هو خارج
الرسح ان يخرج من الدراع من كونه المكمل ولو كان في يده لم يكن اما بعد الدراع على العقد دراع الفخذ
فما بينهما او على المكتب بمعدان ودراعان ولذا ان باصبعها فانه لم يقطع من احد منها فلا فصاح في
قطعها ولا يدين من ج الحكومة كاليد للثلاث ان كان فيها بطش فان كانت احدها اصلية والاخرى
زاجه فني قطع الاصبع الفصاح واليد من الاخرى الحكومة فاما بقية حكمة الاصبع من الزاوية ان يقطع
فان تترك احدها بالبطش وتكون في الاصبع حكمة فان كانت على استواء الدراع ام لا وان استويا فيه
تقدم قال لما رد في اركان احدها اكثر من الاخرى لم ياصليه ولم ار بطشه فان استويا في الفخذ على راي
المادد في اولى البطش على راي غيره فان كانت احدها مستوية والاخرى مخوفة فالمستوية الاصلية فان استويا
فان استويا فان كانت احدها كاملة الاصابع والاخرى كانت ناقصة فلكاملة الاصلية وان كانت رايه
توجه في احد جانبي الزاوية لم ينافسه واحدها على غير الفخذ لا تترك الزاوية في الدلالة على الجوارح ولو كانت
احدها ناقصة اصبعها فمستوية للاخرى كالملة الاصابع ثلثي حكمة فمستوية الاصلية احتمالان للاصابع
وان لم تميز الاصلية وتساويا من كل وجه كما اليد واحدة فمستوية الفصاح ونصف اليد والحكومة
الزواجر الصورة وان قطعت احدها فلا فصاح في وجهها ربع اليد والحكومة دية وجهه غريب ان
الحكومة لا تجب مع نقص اليد قال العام ولو احدى الحجة عليه اليد في مقابلتها ثم قويت الحجة الناقصة
كاملة البطش بمثلها كانت كذلك حين كفاية كانت في الاصلية ففقدانها من القطع زاجه لعل يسترد
ما زاد على حكومتها او سمي عليه جميع ما اخذ فيه الوجه في الاثبات وعلى المذهب لو قطع منها اصبع فني نصف
دية اصبع وزاوية حكومة ولو قطع ثلثها ففقد نصف دية اليه وزاوية حكومة ولو عاد الجاني بعد قطع
اخرى اليدين ودلا الارش والحكومة تطلع الاخرى فادار الجاني عليه ان يرد الارش الى مكانه اخذ
بكله ذلك فيه وجب زواجرها كالمعدن فيما اذا قطع ثلثها وسطا لعل يعلم وعلماء باقية فزال ثلثه
العليق هل ينقص منه ولو قطع صاحب اليد لبا طستين من جانب واحد يد معتدلة لم يقطع يداه
عليه ان يقطع احدها واخذ ربع اليد ناقصة فان مادد وقطعها غرر اخذت منه الحكومة للمد يد
وان كانت احدها يد كذا فقطع زاجه وان كان فردا الاصلية بالاعتصاف قصرت يد المزدحم شيئا اخر وان
ان احدها زاجه ولم يرد غيره قال الروابي ان قطع واحد منها وحكم القدرين على سائر واحد منها

فان

على ثمانية وعشرين جزءا احب الاصابع سوكا ثلثين ولو انقسم اصبع
اربعة انا من متساوية ففي كل واحدة ربع عشرة دية الاصبع وما تقدم من ثمانية حكمة للثلاثة الاصابع
فصلها اذا بالها بمائة واحدة فاما اذا قطع واحد من الاصابع من اخرها فحكمة الثلث قطعها ولو
قطع فاصبع الاصابع فان كان بعد الاندخال فذلك وان كان قبله فثلاثة حكمة وتقدم في قطع السهم بعد السهم
وقد نص في الام على وجوب الحكومة اذا قطع احد اعطى ارش الاصابع او الفصاح والعضو من كونه
تامة في اليد الفخري وهو الفصير عن الارش يسمى السهم قصرا لعدم الدراع وقيل هو خارج
الرسح ان يخرج من الدراع من كونه المكمل ولو كان في يده لم يكن اما بعد الدراع على العقد دراع الفخذ
فما بينهما او على المكتب بمعدان ودراعان ولذا ان باصبعها فانه لم يقطع من احد منها فلا فصاح في
قطعها ولا يدين من ج الحكومة كاليد للثلاث ان كان فيها بطش فان كانت احدها اصلية والاخرى
زاجه فني قطع الاصبع الفصاح واليد من الاخرى الحكومة فاما بقية حكمة الاصبع من الزاوية ان يقطع
فان تترك احدها بالبطش وتكون في الاصبع حكمة فان كانت على استواء الدراع ام لا وان استويا فيه
تقدم قال لما رد في اركان احدها اكثر من الاخرى لم ياصليه ولم ار بطشه فان استويا في الفخذ على راي
المادد في اولى البطش على راي غيره فان كانت احدها مستوية والاخرى مخوفة فالمستوية الاصلية فان استويا
فان استويا فان كانت احدها كاملة الاصابع والاخرى كانت ناقصة فلكاملة الاصلية وان كانت رايه
توجه في احد جانبي الزاوية لم ينافسه واحدها على غير الفخذ لا تترك الزاوية في الدلالة على الجوارح ولو كانت
احدها ناقصة اصبعها فمستوية للاخرى كالملة الاصابع ثلثي حكمة فمستوية الاصلية احتمالان للاصابع
وان لم تميز الاصلية وتساويا من كل وجه كما اليد واحدة فمستوية الفصاح ونصف اليد والحكومة
الزواجر الصورة وان قطعت احدها فلا فصاح في وجهها ربع اليد والحكومة دية وجهه غريب ان
الحكومة لا تجب مع نقص اليد قال العام ولو احدى الحجة عليه اليد في مقابلتها ثم قويت الحجة الناقصة
كاملة البطش بمثلها كانت كذلك حين كفاية كانت في الاصلية ففقدانها من القطع زاجه لعل يسترد
ما زاد على حكومتها او سمي عليه جميع ما اخذ فيه الوجه في الاثبات وعلى المذهب لو قطع منها اصبع فني نصف
دية اصبع وزاوية حكومة ولو قطع ثلثها ففقد نصف دية اليه وزاوية حكومة ولو عاد الجاني بعد قطع
اخرى اليدين ودلا الارش والحكومة تطلع الاخرى فادار الجاني عليه ان يرد الارش الى مكانه اخذ
بكله ذلك فيه وجب زواجرها كالمعدن فيما اذا قطع ثلثها وسطا لعل يعلم وعلماء باقية فزال ثلثه
العليق هل ينقص منه ولو قطع صاحب اليد لبا طستين من جانب واحد يد معتدلة لم يقطع يداه
عليه ان يقطع احدها واخذ ربع اليد ناقصة فان مادد وقطعها غرر اخذت منه الحكومة للمد يد
وان كانت احدها يد كذا فقطع زاجه وان كان فردا الاصلية بالاعتصاف قصرت يد المزدحم شيئا اخر وان
ان احدها زاجه ولم يرد غيره قال الروابي ان قطع واحد منها وحكم القدرين على سائر واحد منها

فان

وتقطع حبله الرجل حبله الرجل سرا وجنا ليه الدية او الحكومة وتقطع حبله المراه حبله الرجل العسكر
ان لو جينا في حبله الرجل الدية وان وجنا ليه الحكومة لم تقطع حبله المراه و لو رصيت وتقطع حبله الرجل
حبله المراه اذا رصيت لتقطع الاشل بالصحيح الثاني لو جني على النذر من قتلنا بان صارنا لا صارنا
بالويل وجنا ليه ولو جني عليها وفيها لن نأقطع لزمنا حكمة لا فساد بحمله ولو ضرب يدك قبل ان
يكون مرمعا فولدت ولم يها فيه لم يرد في الدية الا حركها ولم يات بها شي لم يلزمه شي الا ان يقول
العد الحية ان هذا يكون من جهاء فله حكمة اتل من الحكومة المتخذة ولو نقص الدية حكمة
يقدر ولو جني عليه ولها ما هذان فاسترسلنا فعليه حكمة الثالث تقدم في ثلث الحركات
ذكر رجيم في انه على مسئلة من هو الذكي وتدل على انوثة الحنثي فاذا قطع حبله فاطع فان قلنا
ليست يدك على فعله دية امراه وعلى الصحيح انه لا يستدل فان قلنا يجب حبله الرجل الدية و ديت
دية امراه وان قلنا يجب في الحكومة وجنا الحكومة لنا ولو ضرب دية فاسترسلنا ولم يحل اليهود
دليا على انوثة فعل لنا في احوالنا ان الحكومة لا يجب لاحتقال رجولته فان بان امراه و ديت
العصاة لنا في عشرة والثالث عشر الذكر والاشياء في قطع الذكر الدية وكذا في قطع الاثني
في دارنا انما سوا التي في الميراثي واذا قطع الذكر والاشياء في دية ولا فرق بين ذكر الميراثي
والنثاب والشيخ الميراثي والشيخ الميراثي ولا يرد الذكر الميراثي والشيخ الميراثي والشيخ الميراثي
والسليم والذكر في مرض او جهاد ادم بسقط منه شيء ولو جني على ذكره فقتل وجنا ليه ولو قطع دية
قتل من الحكومة ولو جني عليه فمضى من ان يملكه الجاه به من غير شغل وعدم انقطاع انما طاع فعله
الحكومة فلو قطعها قطع بعد ذلك لزمه الفدية لو الدية ويجب كمال الدية يقطع الحنثية ولو قطع فاطع
الها في لزمه حكمة ولو قطع بعض الحنثية لزمه قسط ما قطع من تقسيم يكون على الحنثية فامه
او على حبله الذكر في خلاف تقدم ولا يصح القول في حق المتولي لاختلاف ما اذا لم يحل محررا بالبول وان قطع
بعض الذكر ولو لا قال ما اذا حل فعليه لزمه من قسطه من الدية وحكومة سداد المجرى ولو قطع
جزا من الحكومة انما الحنثية قال ليرالام يناسا لا كرهولا وعرضا ويجب تقسطه وهو ما ادركه
فقال المتولي ان تمت الحرامه المجرى البول بل يكون حاشا او يلزمه حكمة ليه خلاف تقدم دية
اليه فان قلنا في قطع بعض الحنثية لتقسيم على جميع الذكر لزمه قسط ما قطع من الدية وان
قلنا يقسط على الحنثية فقط لزمه حكمة ولو شق الذكر ولو لم ينشأ منه دية كانت منفعة
بذلك فعليه الدية ولو قطع الذكر كماله فمضى من دخول ما تحت الحنثية في دية الحنثية خلاف تقدم الام
انه يخل بعضه بالربع عشر الا لسان وفي قطعها رية المتقطع وان لم يحل الحدية الى العلم
ولما احداها بعض في بعض فقسطه منها والليل في العلم انما في المشرك على استواء الظاهر والخفية
ولا فرق بين اليه الكبير والصغير والنثاب والشيخ الميراثي والشيخ الميراثي ولا يرد الذكر الميراثي والشيخ الميراثي
ولو قطع بعض حركه الا يبين يجب قسط ما قطع من دية المتقطع ان من معونه قد دى والا فالحق

ولو قطع المسته فثبت انتم الموضع لم يصطد الدية على المذهب المتصور فيه قول ولو قطع قطع من
دمه ثم التمت ففكر الحكومة ويجب لقصاص في الاثني ادا وجه شره على المذهب المتصور في قيل
لا اختاره النقال لعضوا لخاصة عشر شغل المراه وفيها كمال دية في احدها نصفها وفي بعض قسطه
منه سوا كماله في كلين او رقيقين او قصيرين او طويلين وسوا في ذلك السمينه والبريه والبرك والبيد والعدا
والثقات والمجرومة وغيرهما واما حركه النزع المنطوقات على النذر كالتعاقب السنين على النذر يقال لها النيران
التي بها النزع احاطها السنين بالعم وسما لعلنا في حق من يملكه عنه الاسلحة والقتل المذموم والواحد
ما حركه النزع والاشنان طرفا الاسلحة المرفوعة ولو جني عليها سلة لزمه كمال الدية ولو قطع نهما الرب
والدعاء المراه لزمه حكمة له مع الدية وكذا لو قطع شي من يملكه المراه مع ذلك ولو قطع سوي
بكر او ازال يملكه حبله البكر لزمه مع الدية ان يملكه كره ولو قطعها ثم حرك حركه سويها يقطع كم
او غير ذلك من غير الا الحكومة وقد مر انها لو قطعها امراه لزمها النصارا ان يملكها النصارا من غير
الاحل في ما بها الدية وفي ما بها حركه البكر وحكمها حكم البكر فان قطع النذر من دية حكمة
القدم في دية الامم مع قتل قطع شيئا من نواتها وجنا دية وحكومة رجل الاخرج رجل الصبي والعدج
تكون الحلال في الحفلة في رجل وقد تكون النصارا احد السابقين او لمسه بمصه وفي قطع الرجل التي تعطل
سيما كسر لعدا وجرح فمدها ليدل ليه يجب فيها اناسها كسب الحكومة ولو كسر فمدها فان منع سب
في وجوب الدية والحكومة على الوجوه ان وجنا الدية بمس ديت الحكومة هنا وان وجنا الحكومة
لنالك حبت الدية فساد القدم كالكف والسان كالساعة والنذر كالعقد وانما لاجماع الرجل كمال
اصابع اليد وانما ديت متافكر وقد ما على ساق او على ركبته فكيف على معصم وساعد في بعضه وقد
مر احكام هذه الحور ولو قطع رطل من لزمه حكمة او جني على حية فقتل لزمته الدية المرفوعة
الجلد في سب جميع الجله الدية وان كان سب جميعه باطل لكن قد مر حواء ستره بعد فيعلم انما رية احر
غير رتبته وحكي الامام عن الشيخ ابي حاتم انه لو قطع يداه بعد سب جلد يذبح مسأحة الجلد على جميع البدن
لا يحد ليد من حله من ديتها ويجب الماتى على قاتلها كمال دية لاله وعلى هذا القياس لو قطع يد انسان
ثم حازه وسب حله يجب على الساب دية الجلد الا قسط الدية منه وهذا يقتضي انه اذا سب بعض حله
البدن وجب بقسطه حرام من الدية وان كانت احركها جلد منفردة ومخالفة متافقة وقد قال في الام لو سب رجل
شيئا من حله دية رجل ولم يبلغ ان يكون حاشا منه وعاد الجلد فامام اسقط مسأحة فعله حكمة كان
عمدا فاستطيع القصاص منها انما في حاله واداء الجلد معصا رية في الحكومة بتدريج
الحرام مع ما له من الام ولو كان يجب هيا في راسه لوي الحسد او نهما معا رية بعضا ثبت لشركا كانت
فيه حكمة كان خطأ لا سب رادنه وان لم يمت غير انه اذا لم يمت رية في الحكومة بقدر السب مع الام انتهى
وظاهر هذا ما قاله ابو علي وانما رية الدية على بعد وقال لا يرد في سب الجلد الحكومة ولا يرد في
النسر ويجب في حال يكون اقل مما يجب اذ لم يعد النزع الثالث الجنايات المرفوعة لثان

الطقس بسبب قوت الصوت ولم يزل يجي كذا في السابق في ان تعطيل المنفعة هل هو كذا في حال جعله
كما في ذلك وجب ديانا بها والادب بها الادب وهو كذا في المتقدم بها اذا زال مع الصبي بل يلوغ
مظنة الطقس وتعطل لند نطقه يلزمه ديانا وهو مني على الكلا في السابق في وجوب الادب على
لسانه ان قلنا يجب لم يلزم من بل السمع الادب واحد وان قلنا لا يلزم ديانا وكذا في كسر العار من طلع
الرجل معطله كسر العار بالساجه وحي اسان على لسان امر او رتبته لو غير لها فابطلت ذوقه لزمه
كالادب كذا في الواجب بالمرزوق فلهذا في كسره الكلاوه والحرصه والمخروبه والمراة
فانه ثابته وادراكها كذا في الادب وان ثابته عصا كالوصار يذوق الكا من دون الكلو ورتبته على
يجب في كل واحد منهما كسره ولو انقص الاسباب فلم يترك المحكوم كالمه وادرك بعض كلهما وجب
الحكومة فلهذا في زوال الادب وقهره بالاشياء المذمومة او الحاضنة الحارة او المالحمة وقال المادري
يستظهر عليه في غفلته بان يخلط ذلك بطعامه وهو لا يعلم فان ظهر منه عصبه وكراهية ضد ما كان في
سميته انه لم يزل الادب مع سميته كما في السم الثامنة المصحح في ابطاله الادب قال الفوري والامم
وقوله بان يصلح محرم الحس لا يترك بارضاع واغناض هذا في الفوري انما اخذ وهو ان يترك على الانسان
فيصير كعدو ويظهر صلاحيته للسمع والوجوب على سنه فاسم وقد اقر في موضع على وجوب الادب وفي موضع
على وجوب الحكومة ولا حجاب طريقتان احدهما اثبات قولين والثاني انما على خبرنا الاول محمول على
ادب وذهب مناهج في الثاني على ما اذا لم يذهب رها فلهذا في المتقدمين فيما او قلع من جرم لم يتعد
معتت سودا ليرزبه ارسا او حكومة واصف والمخض كالمسوا لدا قاله بنداود وجرم به المادري
والراعي بوجوب الحكومة فيهما ولعله منهما تنزيه على الصحيح قال الخوالي لو قطع فالح سببا سودا
فان كان اسود او هاهن عدا او طول ملكة في الادب وان كان من مرمز فحق قال في الفوري ان في
السن التي ذهب بعض مناهجها التاسعة ابطال قوة الاشياء الاحكام فادأ كسر صلب انسان بطل
قوة انما به لزمه الادب وتقبل قوله فيه قال الامم وفي تصور عسر وحصة المادري ما اذا لم
تيسر لذكر السليلة وهذا يرجع الي ابطال قوة الجماع وهو موجب للادب منقوض وكذا لو قطع
انبيه فذهب ما لزمه مع دية الامير دية لها ولو جني على امراه فابطلت قوة الجبل لزمته
الادب ولو جني على ثديها فاقطع لسا لزمته الحكومة وقال الامم تحتل ان كسب الادب لا يبطال شفعه
الاوضاع وان اسعصر لها بالحكمة وحسب حكومة وان لم يجر لها ليرزبه عدا ثم ولد ولم يزل ليرزبه
لذلك الاوضاع وحسب حكومة ان قال اهل الحيز ان انقطاعه الحماة او جرمه وكذا ان كسرا لواء بطل
من الرجل قوة الاحبال مع وجود المني العا شتر ابطال منفعتي البطش للشيء في ابطال
كل منها كالادب فاذا ضرب به ياد جليه فسلنا لزمته الادب ولذا في الرضبة اخبره فشكل
لزمه دية وكذا الرضبة صلبه فذهب منيته وارجل سليبه لزمه دية ولو نقص نصارك
في منته الى عصا او تشي يحدو بالز منه حكومة ولو كسر صلبه فتعطلت رحله فقد خدم ان في

وجوب الادب بابطال المسفلة وركان المولي يجب الادب لغاها المسفلة والحكومة كسرا الصلابة وما اذا
كانت الرجل السليمة فانه لا يجب مع الادب حكومة بديا فقه قوله ان الصباغ انما لو كسر صلبه قتل ذلك
ب حكومة كسره ودية مثل الذكر وفيه نقصان بانه مجرد كسر الوجب الادب وانما به ادب اذ اناته
المشي والخيال والجماع وهو خلاف ما انزله الامام والخالف ولو اختلف الخالف والمجني عليه في زوال المشي
انتم المجني عليه بان يفقد بالسيف في غفلة منه فان مسي بان كذبه والامم من اعد الادب ولو ذهب كسر
عليه شعبة ومنه او شعبة وجماعة فمردا حدها لزمه دية واحدة واهما لزمه دية واحدة ولو اختلفت
العصب شعبة واشل رجله قال القاضي انما وركي واللمة كيجب ديانا وقال في كسر جرم سليم ودين
الصباغ ب دية ليعتقل وحكومة كسره العلب وكما في الفوري انما اذا كسر صلبه فذهب شعبة
او منبه او شل ذكر الحمار وعسر لسان مني الجماع فلهذا في الفوري انما في دية عليه ان لو ضرب عليه
جماعة لزمه الادب وتابعه وصوروه فيما اذا لم يتقطع منيه ودين بديا وقالوا المراد به دية بطلان
الادب ودية فيه ورضه الفوري انما اذا ذهب مع ذلك الحمار وقال القاضي في كسر جرم وركي الصباغ
او ضرب عليه فذهب ذلك من الجماع روجع اهل الحيرة فان قالوا ان ذلك يكون لزمه كالادب وان قالوا
لا يكون لزمه حكومة واستبعد الامم ذهب القنوم مع بقا المني قال ان كسر في كسر انما اذا
ذهب بالجماع شعبة الطعام كسب الادب بطريق الادب انهم كسروا في كسره فذهب شعبة
الطعام الامم في كسر العنق او غير مقلبه حكومة ولو ارسوا لزمه دية بطلان فذهب قال جماعة
منهم ان الصباغ انما كسرت الحكومة وان مات وجب القصاص والادب وقال اخر من منهم الامم
الارتياق بوجوب الادب فعلى هذا لو حرم غير كسره وفيه حيلة مستقرة يجب على كل من ادب ولو
مات باضاع الطعام والشراب قال الامم ان قلنا من قطع يدك انسان او رجله ثم حرق رقبته
للجريمة الادب واحدة فلهذا في الامم وان قلنا لزمه ديانا فيجوز ان يقال انها الموت بسبب الجماع والعطش
كسرايه الجراحه في الجبا لادب واحد وهو كذا في كسر من قبيل السرايات بل في الحرق بباطل
المنفعة او كسرا رقبه دية بارهاق الروح احرى الثانية عشرة الاضواء في انضام المراه دية
في حقيقة ثلاثة اوجه احدها انه ازاله الحار من مدخل الذكر ومخرج الولد وهو اسفل الفرج دية
مخرج البول ليرزبه في عملاء وعلية الاثرون وثانيا انه ازاله الحار من مدخل الذكر والادب وهو
مخرج القابض وثالثا ومجحه المولي ان حله من مخرج الادب فعلى هذا لو ازال المراه من مخرجها
للمخرج فعليه دية على الاول ليرزبه لثاني الحكومة وعلى الثاني ليرزبه لاول الحكومة والدية الواجبة
بالانضام مخرج وعطشا باختلاف حال الاضواء فادأ فان باطني قد يكون غير انضام بان يكون المراه
مخرج او كسره والمقاب حصول لادب ايضا بوجوب لزمه دية مغلطة بل لو ادرك الي تلك لزمه القصاص
وقد يكون عند قطع ما لا يضي ويظهر الي الاضواء عاليا وتدفقي اليه فليه دية الخطا المحض قال
الامم في ذلك يوجد لنا الخطا المحض لانه لا بد ان يوجد من حقه عدم في الفعل وقال بعضهم

يوجد لمجد امره على فاشته بطله روجه التي عهد بها ليطاها وهي صغيرا وتبينه لا يمكن جماعه
كما لو لم يبق فاما ما قاله من ان الحمل بعد الحجز كان لم يجب الا بالحكمه ان صحت على المذهب
كما لو لم يبق فاما ما قاله من ان الحمل بعد الحجز كان لم يجب الا بالحكمه ان صحت على المذهب
بين ان يوجد من الرضخ يجب ولا يوجد في المهر وسنقر المهر عليه بذلك يجب على الوافي بالشرع مع مهر
المثل ويجب على الزاني سواء كانت بكره عليه او مطاعه ويجب مع المهر ان كانت بكره وعليه الحد
مطلقا وفي شرح ابن داود انه لا يطاعه كالا مراه ولا ارش بكاره وهو غريب ولو كانت الزوجه
مكره عليه الا ان نكح لم يجز للزوج وطيه ولم يجز عليه نكحه منه قال لعل ان كان له صديق لم ينفذ
على خلاف العاده فلو نكح الفسخ وان كان له نكح على خلاف العاده فلو نكح الفسخ وان كان له نكح
صديق حيث لا يمكن الوطى الا بالافضا تصدك في حاله ذلك على كبر الله وصيقه ويلزم ان يقال لكل
الفسخ ولم يتصور له احد شي ومقتضا ان يكون في ثبوت الخيار لكل من طرقتا ولو كان الزوج مجنونا
والمرأه وتقا وقد تقدم في النكاح ان المذهب ان لا يفسخ بذلك قال الرافعي ويستحب ان يفصل يقال ان كانت
الزوجه تحمل وطيه حيث يشاء فلا يفسخ وان كان صديق المتفدي حيث يشاء فلا يفسخ ومن اهل الانفا
فقد كارتق ونزل طاقاله الاحكام على الادي وما قاله الخالي على الثانيه **مسئله** لو ابيع بكار
فاما ان يكون الفسخ مستحق الا في احوال وان لم يكن مستحقه نظرا فان ازالا بغير ازالة الجاع كالا صبي والمسته
لزمه ارش البكار ولو كان كونه المناسبه من تقدمه ارش هل يكون من نكح البلد او من ابل حبه وحان
احكام الثاني وان كانت بكره لم يلزمه القصاص وان ازالا باله الجاع فان طارته فلا ارش
كالا مراه لادان وان كانت بكره اركان فقال ختمه نكاح فاسدا وغيره فبما يجب ثلاثة اقوال وفيه
وجه اظهرها وهو منصوص به بمرثله بكار وارش البكار وعلى هذا فالارش من البلد او
البلد فيه الوكيل ان رثا بها يجب مهر قبله بكار فقط وثالث ان يجب مهر قبله وارش البكار وما
كالقولين فيما اذا اوضحه ان ابل حقه هل يدخل ارش المومنه في قيمه العقل وقطع جضم بها الثاني
ولو افضا لها وجب عليه مع ذلك وفي القول ارش البكار بغير وجهي احكامها ان تدخل ولا تفضا
بالاصح لو بالحسد كالا فضا بالكر في الجاب الذي كالموازال البكار بحسب الامم مع ارش
وان كان يرث البكار مستحق الفسخ وان ازالا باله الجاع فضا ستوري خمه وبغيرها فوجهنا
انه لا يخرم عليه من حرره وتاثيرها بلزمه الارش وعلى هذا فلو افضا لها نفق وحول الارش فله المهر
وفي الاول شك لان لو طلق قبل الدخول لم يلزمه الا سطر نصيب ارش البكار قال وجبنا
المهر به فان خارها من الفلاس في بكاره بغير الوطى **فروع** لو افضي الحثي المشكل في السن
ان كان قلنا لا فضا رفع الحاجر بين سعدا لولده من قبل المهر بكاره لاديه وان قلنا ان رفع الحاجر
بين اقبل والدمر فيه اختلاف ولو ازيل البكاره من فسخ المشكل وجب فكلوه الحاجر

حيث يجره ولا اعتبار لبيكاره اذا تحقق كونه **مسئله** جميع ما تقدم فيها الاطراف والمناقع
اذا اجتمعت وانفردت من غير سريه ويصور ان يجمع في الشخص الواحد ذات كثيره وان ابطال
بعضها افساد ابطال البكره الاعيان والمارك والسفنان والمساكن والطق الاضمان المجاني
الديان الذكر الامان الحلمات السفرة الالبان ارجلان العقل السمع والشم الصوت الذوق
المفع ابطال الاثنا ابطال ابطال ابطال الطعام ابطال اكله اكله الاضمان البطر والمضي كذا عدا
الزوجه في سبعة وعشرون دية كما تقدم ارشاق سفد الطعام فدية ثمانية وعشرون دية والدمر
على ابل الامام والقرابة وسلم الخلد قلل وقد يضاف اليه موجهات الحكومات والمواضع وسائر الشجاعات
بجميع مل كثير لا يحصر وفيما عداه نظرا لعدة الازنين ابطال حسنها شيئا واحدا سمع عدل الدين
وابطال بطنها شيئا واحدا وكذا الرجل ابطال مشيها ولم يعد له مستقط ديتان من احد المذكور
والذكر والامان لا يكونان فتمله سفرة ولا حلمات كسبها الوجه ففسقط ديتان اخران ودية ابطال
المضع يدخل في دية المحمي والامان لا يكونان بواحد منها مستقط دية خاسم وفي اندراج دية
الامان بينهما خلاف فعلى الاندراج لسقط دية سارده وفي اندراج دية الصوت فيما تكلم فعلى
الاندراج لسقط سارده ولذا في اندراج دية الذوق في دية اللسان فعلى الاندراج لسقط دية
ثامنه وبل لا ينفي بها وجه انه لا دية فيهما فعليه سقط دية تاسعه واد استقطت هذه لم يما ذكر
الخاليان بعد من عشر من ثمانية عشر وقد نقله في البسيط عن بعضهم وقال امر العامر في الرجل
تسع عشر دية وثلاثة خاسم لذلك من المراه وحمله ما اختلف فيه من لديات في الرجل المراه ست
ديه المشي بكسر الهاء واد نصبا للمي لان امره فيه خلاف دية الانسان دية الصوت دية الذوق
ديه لا ديتان الجله فان كان رجلا زاد دية المحمي فاذا ختمت هذه الي ابي في عشر المتقدمة اجمع في
فكل واحد من الصنفين خمس وعشرون دية واذا سرت الجراحات وقطع الاطراف الي النفس فالت
رفع العاجب الي دية واحده ومروية النفس سقطت وفي الاطراف ولو سرك بعضها وجب في المذمل
ارشده ورجعت دية ساركية الي النفس ولو عدا القاطع والجراح فخر فيه الحاني او فخره له عين
فان كان بعد الانزال ليه وفيه الاطراف واد سرت الجراحات ودية النفس وان كان قبله فمولا ان احكاما انه لا
يبك الادية النفس فاما لا يمسح ان يمسح مع ديات الاطراف والاص ان قصاص الاطراف لا يدخل في قصاص
النفس وهذا بخلاف ما اذا قطع اعضا يمسح فسرنا لينا به الي النفس واما دية فانه يجب ثمنه لرم يوت
وليدرج فيه ثمنه الاطراف دفع الامام على قول ابن سريج انه لو قطع طرفه ولم يبدل ثم جرح عليه جناحه
سعدت سفد الطعام والشراب فوات سريه يجوز ان يجعل ذلك منزله السريه فلا يجب الاديه واحده وان لا
يجعل منزله يجب ديتان وعلى الصحيح لو كانت احديهما كذا في الطرف خطا بان قطع طرفه عمدا وخرقته
خطا او بالعكس فقولنا احدا انها يبدل احلاف قالوا كانا عمدا في خطا يبدل اثنى عشر لا اختلاف المستحق
والمستحق عليه ولو قطع يده فخطا ثم خرقته قبل الانزال عمدا فلوليه قتله مضامنا وليس له قطع يده

مكسوا هذا على ما عليه القائلون شي ويحب دية القائل على ما قلته لصادم دوية القاعد
على الصاير دية العاير على ما قلته القاعد قولان ودونهما في التفسير قولان في كل ما قلته
كل منهم دية العاير قالوا له لم يصح احدهما منهما من المصطلحين وكثير من المأثورات في المصطلحين من غير
تفرقة بين كونها بغير واسعا وضيقا والرافع في كلاهما به احدا من طريق العايرين ويختلف في المصلحة
حسب طريقه فلهذا قلنا ان يكون من المصطلحين فان وجدنا ما نحررنا به المصطلحين فربما فيه فاصبه في اخره
وما نحررنا به المصطلحين فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
فان كان ما لو كان واقعا لا يخلو ولو جلس في المسجد فخره انسانا وما فعلنا على ما قلته الماشي دية العاير ودم
الماشي بعد ما لو جلس في ملكه فخره ماشي ولو نام في المسجد فان كان محتكرا فمكذبا والماشي في المسجد
المستريح فمكذبا ولو نام في الطريق قاله العاير وقال ابو حنيفة بغير كماله دية الماشي اذا جلس في العاير
قال ابو حنيفة في هذا العمل انه يجرى ولا يجرى في المأوى فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
او على القاعد او وضع الحجر فعلق القائل بوجوبه على ما قلته لا رجة به عليهم انفسهم الا على قولنا ان وجوب
هنا في الجاني او لا يجرى له كذا في ذلك انما في بر محض في محل عدوان فذكر في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
فان ما لا يجرى له في الثاني ثم ينظر في كل واحد من نفسه عليه فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
ونحن في البر والصلة انما في التماسه في ذلك فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
بغير اختيار او لم يصح وقول الاول هو حقا محض حيث تنفي كمال الملاحقة فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
الديه او تصير لوجوبها لها وعلى الثاني يجب النصف الاخر على جازا لغير ان كان المحرعد واما لو كان
الاول نزل الى البر ولم يعدم تدفع الثاني عليه لانه كالدية ولنا في خاصة فان نعمد
القائمه ولم يكن المحرعد واما لو نعمد والاول على القائل الحاف ولنا ما معاذ الحكم
في كل واحد منهم ما لا يجرى له من سلب المحرعد وتلك الثاني لانه في المحرعد واما يجب على
ما قلته الثاني دية الاول وتصير فيه لوجه وان كان عدوانا واجب تصير على ما قلته الثاني
وتصير على الحاف قال الامام فيكون ان يقال لاضمان على الثاني لا تعلق ولا تارة فيكون ان يقال
الثاني في ملك المحرعد ما لا ضاقه اليه الحاف وهو فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
الوجه على الحاف كما يعدم الله على الملاحقة ما لا يجرى له في وجه ثم يرجع على الملاحقة وفي كلامهم
انما في الجاني والاول وهو قطع الطلبة بالكلية عن الثاني ولا عذر ان العاقله نعم ثم
يرجع اليهم ولو روي في البر ثلاثة واحد بعد واحد فمقال في الاول دية الاول على ما قلته الثاني
قال هذا دية الاول على ما قلته الثاني والثالث من قال بها ليس على الثاني الا النصف
قال هذا على الثاني والثالث من القائلين والثالث الباقي على الحاف ان كان متعديا والا فهو بعد
الثالث لكونه في موقع في بر في محل عدوان فعلق بآخر فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
في جانب كدية الاول على جازا لغير دية الثاني على ما قلته الاول سواء كان تدفع فيها

مثل

يتعلق بها اولاً قاله الرافعي وقال الامام في الثاني في البسطة الثاني في مال الاول مغلطه وكذا جوب
الثاني ثالثا دية الثاني لتعلقه بالثاني وهو يكون عليه مغلطه ادعى ما قلته هذه حكم دية الثاني ولو وقع
الثاني في الاول واما دية الثاني في مغلطه الاول وهو يكون في ماله مغلطه او على ما قلته في كلام
المتقدم بين الامام في الثاني دية الرافعي في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
يجب على ما قلته الحاف بعد الرافعي في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
الحاف في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
احدها بعد رخصته فيجب تصير على ما قلته الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
قول المحرعد او تصير على ما قلته في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
الحاف وقال بل الحداد بعد رخصته فيجب تصير على ما قلته الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
ولو كان هو لغيره بعد واما سقطت احرار على القول لاهل التحقيق قول ابن الحداد ولما الثاني
بعد رخصته دية رجب تصير على ما قلته الاول في الوجه المتقدم من المحرعد واما الثالث
ففيه وجهان احدهما يجب دية الثاني على ما قلته الثاني في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
الثالث راجعا واما في جميعا فلي لثلاثة الاولين وجهان احدهما في وجه الاول سقطت لانه ما من
باربعة سباب رجب اربع على ما قلته الحاف في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
والرجع على ما قلته الثاني في الثالث في الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
الثاني والوجه الثاني انه لا يجب الاول شي وهدر رخصته دية الثاني فيجب تصير على ما قلته الاول
والثالث بعد رخصته دية رجب تصير على ما قلته الثاني في الاول وجهات احدها المحركة انها مغلطه او على ما قلته في كلام
الاول في صدره الثلاثة شي ولم يذكر وجه الوجه الثالث او يجعل دية الثلاثة الاول انما في صدره الثلاثة
وتجب دية الاول على ما قلته الثاني والوجه الرابع انه يجب الاول ربح الدية على ما قلته الاول
ولما على ما قلته الثاني والوجه الرابع انه يجب الاول ربح الدية على ما قلته الاول
والثاني الثالث والثالث النصف وعلى الوجه في رجب دية الرابع فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره فاصبه في اخره
على الجميع واحدهما على الثالث رجب على ما قلته دية بعضهم اذ بعضهم في هذه الأمور حيث القائل
في حال ربح النصف في ان يكون تجاوزا من هدر دية او شي منه لمعله نعم رجب القائل في خلاف
لما قلنا في نفسه هل يجرى له الكفار الرابع في اجتماع الاسباب المتسببة التي تقتضي
شركة من غير رجب كما لا يصطدم ومنه والمصطلح ما لا يكونا حريش او رقيقين فان كانا حريش
فاما ان يكونا شبيها والحيث ان كانا شبيها فستقطر اما في كل منهما فستتريك في قتل نفسه وقتل
طاحه وسله نفسه هدر يستقطر نصف دية وعلى الاخر تصير على كل منهما كقار لقتل الا حراف
فلما الكفار لا تجزأ وان قلنا سحر وجب تصير هدر دية كقار لقتل نفسه بغيره في الخلاف
الا في اربال نفسه هل يجرى له لقات ان قلنا نعم وهو الصحيح انما في ان الكفار هل تجزأ ان قلنا لا

وهو الصحيح انما يقع في اللفظ والادب فيصنف دية كل منهما لم ينظر في كمالها بعد الاصطدام
بوجهات اخرى وبسبب ان النصارى لما حصل تبهم فيكون له فدية كل منهما على ما قلنا لاخر مغلطة
والثاني ان عدم محض تبهم لفظا لدية في زكاة كل منهما مغلطة وبسبب هذا الواسع احدثا دون الاخر فيكون
النصارى عليه اكلاف في شربها لنفسهم فصار الاصطدام لدية محض وبسبب عدم رخصا محض
فقالوا اذا اصطداما سئلوا فدية الاصطدام فذلك عدم محض فيحصل من غير قصد فهو شبه عدم
ويعلم فصوله من غير قصد شبه عدم ليس بواجب وبسبب ان يكون على هذا شبه عدم اذا قصد
من اصطدام سلبا لاقتل عالما وان لم يسمه الاصطدام لما نفى ذلك في علمه وكذا انما يميز ادم بزر
فان اصطداما من فلت لربان كل منهما فلا يخلو الاخر من رخصا محض فيكون على ذلك كل منهما نصف دية الاخر
مخففه وان قصد احدهما الصدمه دون الاخر فكل منهما حكمه ولا فرق في الاصطدام بين ان سفل سفلها
توق رخصا وبين ان تختلف فان كان احدهما بعدد والاخر سفل ولا يميز لكونا مقبليا ليدبر بزر واحد
مقبلا والاخر بزر ولا يميز بينا سفلين او سفلين واحدهما سفلين والاخر سفلين وقال المزي
اذا سقط احدهما سفلين والاخر سفلين فالتب لدية ووضعت المستلقي على ما قلنا للملك وخرجه
انما لفتا قول وان كانت المصطدمان ركبين فالحكم في الفاعل والديه ما تقدم فان قلت الدامان
تفي دية كل منهما نصف دية والاخر قد يقع في التقاص ولا يقع لدية في التقاص ولا فرق بين
ان تختلف الدامان في الحسب وان يكون احدهما بغيرا وقرسا والاخر بعلاد وحرارا ولا في وقوع بان يكون
احدا بغيرا فاعليه والاخر بغيرا قويا قال الامام من لو كانتا صغيفه بحيث يقطع بان لا اثر لحر كثر
مع قوة الاخر في كذا فاعليه الاخر في حله الخاف مع كذا احاطة بغيره ولا يميز ان
يكونا مقبليا او مدبرين كما اذا ضربا ما اصطدم ما من خلف او احدهما مقبلة والاخر مدبر هذا اذا
لم يعلم الدامان بان عليهما رجلا لا اصطدمات الدامان معلومان فكل واحد منهما احدهما فليقولان
احدهما ان هذا في التفسير والدائنين ممدروا ظهر لهما وهو المتخصص بالذكي لورثه العاوين
ان الحكم لا لورثه بل لغيره معلومين والطريق الثاني للقطع باليقول الثاني فيمركب كذا في انما اختلفت
الدية واليهما اوسا في كذا فاعليه ما لا فعل بغيره ولو لم يكن دية احدهما دون الاخر في المخلوب
الطريقان وحكم الاخر ما تقدم ولو اصطدم ركب وما سفل لوله فالحكم ما تقدم وما تقدم من
احدا نصف دية هو ما اذا كانت ملكه الركب فان كانت في يده باع او ارجاع لم يميز
شي قال البغوي ولو سدد على احد عسره بالاخر وركبها في السرح بدخل عسرا حرسها فملكه
من جرة الجبل احد العسرين فلا ضمان لان يكون ذلك البجير معروفا بالفساد والعرض وان كان
المصطدمان صبيرا ومجنونين فكل كذا ما شئنا لورثتين ركبنا بنفسهما فالحكم بالالفين
العاقلين الا انما اذا دعت لدية هناك مغلطة فيسبب لغيره على الركب والمجنون هل لهما عدم
ان قلنا لهما عدم دية العمد المحض ما عليها مغلطة ان قلنا يصور دية العمد المحض

العاقلة ان قلنا لا يصور دية ولد يكون الواجب دية الخطا المحض مخففه كذا قاله الامام والفقهاء
ان لا يجرى مغلطة في ما قلنا قال الامام وشبه العمد انما يصور عن تصور دية العمد المحض ولذا غير
جاءه عن عدم النص بان تبهم قد ليس احدهما انه عدم الثاني انه خطا وان ركبهما احدان لم يميز عليهما ولا يميز
وان واحد ان دية العمدان فيقتل الدائنين على ما قلنا دية الرابطين دون ما قلنا وان ركبها واحدا
وهذا اخر فقط الدلائل في الكل معطاف الي كل منهما فعلى كل واحد نصف دية كل من الدائنين وعلى ما قلنا
كل منهما نصف دية الصبي على العجم وقال ابو بكر بن محمد بن زيد بن علفه كل مركب دية مركبه ذلك
الشيخ ابو حامد والعلو لا لولا انما لم يسمه بغيره لدية لدية ركبها وبنائه على غيره في موضع
الصبي دية بغيره الضمان ولو جئنا على غيره بغيره لدية لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
فلا يقع الخلاف لقولنا ان بغيره من ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
لو وقع الصبي لدية ركبها وما من بغيره في تفصيل بال ما حبا لهما لكان مثله لا يستعمل على
الدية ولم يسمه الضمان وان كان يستعمل فان كان ينفقه من موضع في موضع فلهما ركب
الوكيل فبين وان ركب ليعلم الفروسيه فهو كما لو تلف في يد السراح فكل واحد من الاخلاق
والفصيل بغيره لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
بازن دية وان يكون قول الشيخ ورجي على غيره بغيره لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
وتع على ثلثي تلفه وفي تعلوق العاقلة في المزمع ما قلنا لهما اذ قال الصبي لدية ركبها لدية ركبها
فان كان لهما لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
انما يميزان في لدية الامام وبنه الغوالي بما لدا كان لا ركب لدية ركبها لدية ركبها
اخراج الي ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
عليها ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
السلامه مضمونه فاعلها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
كذلك الولي ولو تفكر المركب ما ركب الصبي وتعدك الصبي بالاصطدام او بالتلف شي فليقول
ان الضمان محال على المركب وقال الغوالي محال على الصبي او جعله لدية ركبها لدية ركبها
وقال الحكم ان ثلثيه فالحكم فيما لورثا بنفسهما وبنه ركبها لدية ركبها لدية ركبها
في بغيره يكون الضمان على ما قلنا الحاقه وان كان المصطدمان يقين فان ما سفلها دون الاخر
ويجب لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
في الحاقه لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
الاخر لا يخلو بدمته كاسيا في ان ما لدا معا او مرتب داخل التكمين من معه فها ممدران
وقال الامام ان كان نفسا ذميا لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها لدية ركبها
السادي والفاسد لسقط لقيات محله وهو منه نفى على ان ركبها لدية ركبها لدية ركبها

والله اعلم بالصواب

مس ماہین

[illegible]

DINA3

اليد اليه فيه وحمل احداهما ارشها العاجب وهو انما لقيته واصحابا عدتها شيئا ما تنصرتي تنفع المد
والله الاول بانما في لو كان قطع يدو يلزم ان يستند اليه عليه ولا اودر مع جميع القيمة ولا يجوز
ان يبيد على امرتين ويكون جميع ثمنه لاهلها واما انما ارشها العاجب فمما سقتا اعتبارا من الطرفين
فمن قطع يد غيره على امرتين وطون جميع قيمته لاهلها واما انما كان في ثمنه لاهلها فمما سقتا اعتبارا من الطرفين
اليه والتمس الامر في مقابلة جميع اليه الا ان يجوز القطع لمد مل واما انما كان في ثمنه لاهلها فمما سقتا اعتبارا من الطرفين
القيمة اليه مسه المحمي عليه ولا رعية للمسقة بتملة منقطع اليه ولست في ثمنه لاهلها فمما سقتا اعتبارا من الطرفين
الحكامات من العبد وعليه كالحق في ثمنه عشرة الاف درهم على حرمه على العبد حرمه ثمنه العبد فان
ثم في العبد على حرمه ثمنه ثمنه كافي للثمن من ثمنه العبد فان ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
والاخر انما كان في ثمنه ثمنه من ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد فان ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
الفان واما حصة الثمنان بالجنابة الثانية عليه بتملة منقطع اليه واللؤلؤ وورثة المحمي عليه الثاني ثمنه العبد
فيه ثمنه العبد الاول ما يولي من اليه وهو عشرة الاف درهم من اليه ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
ورثة الثاني بتمام اليه فيقسمان للفقير بينهما على احدى عشر سهم ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
ارثه الثقلان ثمنه العبد الاول ما يولي من اليه وهو عشرة الاف درهم من اليه ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
انما ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد الاول ما يولي من اليه وهو عشرة الاف درهم من اليه ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
وقال ان صاحبه كان داخعا عن نفسه لا قاما قتل الاخر قال القاضي والامام والقاضي في ثمنه العبد
وظاهر ان وارثه كل من خلفان مورثه كان قد لقي من نفسه لا قاما قتل الاخر قبل مورثه الذي ابتدا وهو
القاهر وقال في البصائر خلف كل واحد منهما على يد غيره فله ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
كان داخعا ومورثه لا حركان قاما فيكون رثة هدر اودم مورثه الخالف مضمونا وارثه خلف
ويعاد ان حصة الخلفين ثمنه العبد في تركه الاخر في قول القاضي في ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
فيما رجع وارثه لفاضل ما في تركه المقتول ذلك الحكم لو لم يستألف ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
مقتد فان كانت المخرج مما يجرى به الفاضل رجا لفاضل فان ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
قال لما دركي ولا تود ولا ارش تلك ولو اقام احداهما بينه على ان الاخر دخل عليه لسيف مسلول
او قوس مؤثر فان حملت السيف فان قال ردها بذلك سقط منه القودا في اليه والديه وان لم يقدرا
بلد من روكها لما ورد في ثمنه العبد انما ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
لما كان حاله في ذلك ورد في ثمنه العبد انما ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
ان دخل عليه بسيف غير مسلول وقوس غير مؤثر لم يسقط رده ولا رية وحاسب اليه ثمنه العبد
لغيره في الام وقال بعده ولما كان الرضا في الماين بانا تستلوا على ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد
سقطا في حرمه فلا يستطعن احد من الطرفين فيما احاب من صاحبه عقل ولا تود قال في الام
دا في القوم لبا هذا الموالم او عسروهم في حرمهم لهما حرام ثمنه العبد على حرمه ثمنه العبد

تكملة

تكملة الحكم لثمنهم فيه القود والعقل ولو كان مع الخالمين قود مستكرهون واسرا فقتل
الاستكرهون بغير ارشهم يمدوا به ادمدا ولم لا يعقوبانهم بكونهم لا تود ولا تعمل على المظلمين
الذين لا تودهم عليهم القود ومن علمهم وقرعناهم مستكرهون واسرا فعليه فيهم القودان بل منهم ما
فيه القود والعقل وقال ثمنه العبد لا يطل لاهلهم الا بان جعلوا لهم او قودهم بمسهم منه في
القتال طان لاهلهم به طامه لو تمجد جمع اديهم فيه او سهر عليهم سلاحا لغيره ليعتله الثالث
التي تحمها في ياديه واستنكروا كل منهما من الاخر انما يقتله فان غلب على طهه ولما جاز له ابداه
بالدفع والا فلا فادنا فاقا اودر سها على انما حسمها غلب على طهه ولما جاز له ابداه
الامام امداه ادرع وغاب على اني وجدته لبعض الاحباب بان حمل احدهما الاخر ومات العادل
واندرته ان كان مخطئا في طهه وحسمها في مقتول في تركه انما كان في ذلك ورواها هو اذ كان
الوارثون غيرا لاهلها ما لا ركا فوا العاقله فيسقط ان يكون ما عجلها لاهلها عليهم موحلا الرابع
السيرة حقيقة خلا لا يعزله واني جعفر الاسترادي ولا يجوز الا على يد فاستقر فاداسر انسانا
فان يسوم ولا يعرف ذلك الا من حسمه سبيل منه فان كان قتله يسير في وقتلها فاداسر فاداسر
الفاضل ان قال قد يسيل من الطالب ان لا يسيل بعد اقراره بسسه العبد رجعل القودا في الغالب
منه ما اذا قصده بالاصلاح مثل ان يسير استعطافا له على غيره كزوجه او قود ما وانه رية وجه
انما يصح ان قال قصده به غير ما هو به لموافقة لما فقه الاسم فهو اقرار بالخطا ومحب
الده في الماين على الساحر كافي في حاله العبد لان قصده لاهلها على انه قتله به شبه عدا خطا فيكون
عليهم رنول الغالب في الوجيز انما على العاقله وهم اوكمل على ما اذ قصده ولا مدخل للشك في السحر
الا ان يكون لساحر سحرته سحر كذا ففسد عدلات باب هذا النوع يسيل فالباب اذ ادرت ما يشهدان
به ويصور حصة العبدان بذلك فيما اذا كانا ساحرين وقد تبا او تفرعا على القول يجوز ان يعلم السحر
الثامن فورا ان شامنا اعترف بان قتله بعينه فلا قصاص لاديه ولا نقار وان كانت العين حقا
قال النودي وسمى للعاسر ان يدعو المحمي بالبركة فيقول اللهم بارك له ولا يضره وان يقول لا يضره
ما شاء الله القسم الثالث من الكتاب في بيان من يجب عليه اليه وحكم اليه في الجاني سواء
وجب فيه القصاص فعلى محمي او تعدد الاستيفاء ولم يجب لثابة العاقله ولله والمسلم على السدي
سرافيه دية النفس الاطراف واروش الحركات حاله وحكم دية شبه العبد والخطا على العاقله
مردفه على ما سياتي وفيه دية اريه شبه العبد على العاقله وهل يجب عليهم ثدا او عليه شمر
في ثمنه العبد في قولان ولوجي على نفسه لم يجب له عليهم شي على المذهب فليل يجب له عليهم ايده او عليه
في ثمنه العبد في قولان في ان العبي المير والمجنون الذي له دنا يسير على كونهما حكم العبد
او الخطا فان قلنا بجرم عليه حكم العبد فادال حسمها عدا في ما لهما وان قلنا بجرم عليه الخطا لم يملكها
في الخطا او شبه عدا فكل الماد ردي ولو جعل عدا الحي عدا المحميون خطا فان لموجه واما

داداشی

وادانته في الحمل الى عصبات الحسوس ثم حمل منهم ابوهم وابنه في اصحاب الوحيين وديكر ابو حاتم في ابي المصنف
 وابنه واما كاهن الوحيين الاثني فاما ابو الصبا الذي علي الجاني لاصرا قضاة لكل يقرب علي سواسه وادانته
 من له واولي الجاني والا احد من عصباته تحمل حقيق ابويه ثم عصباته ثم حقيق حقيق ابويه ثم عصباته علي ما تقدم
 في الجاني فان لم يوجد من له الا علي الاب تحمل حقيق الجد ثم عصبات من النسب ثم من اولاد وهكذا **فصل**
 الاول في القبط الذي لا يعرف نسبه لواءه رجل وان نسب اليه من اعترف به ورثته ثبت نسبه فمصر
 الدين اذ اجني خطا وشبه عمد علي عصباته فان كانت بنت علي ابنة من سله اخيرا فالحكم للبيته الثاني
 سيايان شرط تحمل العقل لذكوره فاذا اعتقت امراه مملوكا لم تحمل بمملوكه من حمل عليه من حمل علي
 من عصباته اذ اختلفت كاسرع حقيقه من زوجها ونذر مومي للنجاح عني ابن القاسم ان لعنه لزوجي في
 حياة البعثة الا السلطان ونباسه لا تحمل عصباته عتقا في حياته الثالث لو اعتق جماعة عبد الم شخص
 واحد في تحمل عقل العتيق فلا يلزمهم حكم الاما يلزم المصنف لو كان واحدا فان كانوا انما ضرب علي جميع
 لعنه دينار فان كانوا ثلاثة تحمل كل واحد سدس وان كانوا ستين ضرب عليهم ربع دينار ولو كان
 بعضهم عسار وبعضهم متوسطا فعلى العبي حصة من العتق لو كانوا انما علي المتوسطة حصته من الربع
 لو كانوا ستين ضرب كل واحد منهم اما لو اجمعوا حمل كل واحد من عصباته مثل ان كان كله هو في حياته
 وهو حصته من نصف الربع علي ما يقتضيه حال هذا التحمل فاذا كانوا ثلاثة وجب علي كل واحد من حصته
 العتق نصف دينار وكلام الراي يقتضي انه بحسب السدس علي جميع يوزعونه وليس كذلك ان كان
 المصنف فاما مات وله عصبات كملاته اخف ضرب علي كل واحد منهم حصته فانه محسب ما يقتضيه حاله
 من العتق والتوسط لا يوزع عليهم ما كان المصنف تحمله في حياته لورج القدر التحمل كما اذا اختلفت جماعة
 الرابع في تحمل العتق العقل عن حقيقه قولنا انها لا تحمل وقال اردبائي هو انقياس والد المصنف
 ان لا تحمله فان قلنا تحمله لعنه جزء رابع التحمل فلو اخبرنا ما حمل الحقيق عن المصنف لم عليه ولا
 تحمل عصبات الحقيق بحال وعرين في حقيق الحقيق الخامس المتولد من عتق وعتيقه عتق الاول
 عليه لوالي الاب فاذا اجني تحمل عليه موالي ابويه عتقه ولو تولد من ستقه ورفيق فالاولا عليه لوالي الام
 فلو تولد من اب لواله موالي الام الي موالي الاب فلو اجني قبل الجرح فاعل علي موالي الام اذا مات
 الجني عليه قبل الا عر قاله ابن الحداد ويستشكله العام وان مات بعد الجرح قال ابن الحداد يدير
 الكتاب علي موالي الام اذا كان ذكرا لو ولد له ولد فاحصل في السله الي وقت الاخراج وان كان له ارش
 كالمكان قطع اصبعه فسرك قبل الاخراج الي اليد فاستفكر اذ رخصه فسرك سله الي العتق فاذهب
 ضره ثم سرك بعد الاخراج الي نفس الجرح فلو كان ذكرا لواله فانه يكر السله الي ارش فقدر
 فلا اثر في عتق موالي الام واليا في من اليد بعد ارش الجرح يجب علي الجاني وناجعه الاحباب واستشكله
 العام ايضا واما في وجوبه في بيت المال قال ولست اجد ان يكون ما قالوه حرا علي ظاهر النص فيما لو
 ارش ذي راس انسان ثم اسلم ثم مات المحروح بالسله فادرس المحروح العاقله الذي يدعاه في مال الجاني

لا على ما قلته للمسلمين ولا الدين ولا على ما مال دينه ويزعمون ان الله انبيى ولما صعدوا ثم
امتنعوا ثم سئلوا انفسهم فاشهدوا وبعثوا نورا في قلوبهم وبعثوا نورا في قلوبهم وبعثوا نورا في قلوبهم
ولم يكن الجرحه قطع اصبع وجب على من حق الام منسرا لديه ولو ما حلت فصفحت الحقت ثم امتنع الاب
ثم مات المجني عليه فعمل حق الام نعم لديه والباقي على حق الاب ولو قطع يده او جلده ثم امتنع
الاب ثم مات المجني عليه فعلى موالى الام دية كالماله وان مات عمره خطا ايضا فالحكم كالماله في الجرحه
وقال ابن سريج يجب على موالى الام دية ما قطعته من اطراف وعلى موالى الاب دية المنسرا ولو قطع
يد او ساق او اذن او ركب عدو ومات لم يجر منها فعلى موالى الام نصف الدية وعلى موالى الاب نصف
وعسلة الاذن نظاير منها المتولد من سمه وريق او اخضر سيرا في محل عدوان او اشترع جناحا او
ومات مصوم بشئ من هذه الاسباب فموت لديه على موالى الام والى من حق ابوه ثم حصل الهلاك بشئ
منها فموت لديه في ماله ولو لم يجر بعد ثم امتنع ثم تركه في انفسا دمي في حقه فموت ثم مات السهم
انسانا بدمه في ماله ولو قطع يدا انسان خطا فاقطع سببه ثم سركا الي النفس بالسيدا
بانقائه يحير محار فعليه الاقل من هذا لديه وقال قسمة الجرحه والنصف الاخر لمال الجاني قال ابو حنيفة
زكريا وجه ان السيد مذكور ما قبل الامر من ماله الدية وكما في القيمة ومنها ما يورث دمي في حقه فموت
ثم اصاب السهم انسانا فاديه في ماله دية قلته للمسلمين والدين والورثي هو الذي في حقه ثم
تصا وتجرس ثم اصاب السهم انسانا فان قلنا لا يقر عليه فهو بمنزلة لا فله له تكف الدية في ماله
وان قلنا من لم يقر عليه فله على يد غيره فلو قال الراعي ولكن عمل بعضهم على خطي سنده ابي
اختلاف اللك ولخرج دمي انسانا خطا واسلم الخارج ثم مات لم يجر قال ابن الجداد وتابعه الاثرون
ارسل الجرحه على ما قلته الدين والباقي في ماله فان زاد ارسل الجرحه على دية النفس فلو قطع يده
ورجله فلو اوجبه دية النفس على ما قلته الدين وقال صاحبها الحواكي والمذهب ما زاد ما سيرا
فانظر الجرحه على ما قلته الدين وقال الراعي لا يقر على الخلاف على الخلاف كما اخرج دمي ديانا
الخارج ومات لم يجر هل يتغير منه ان قلنا نعم اعتبار اعمال الجرحه جميع الدية عليهم وان قلنا لا
يجزم جميعا والوجه في هذا الوجه في المسئلة الاول لو بعد الاسلام فموت المجني عليه جناية
اخرى فمات ستماء نصف الدية على ما قلته للمسلمين واما الدين فان كان ارسل الجرحه النصف
او اكثر فعليه النصف ايضا وان كان اقل فلو كان اخرج راسه او قطع لسانه فمات ارسل الجرحه على ما قلته للمسلمين
وما زاد الي تمام النصف على الجاني يجب في قطع الاصبع نصف الدية على ما قلته للمسلمين واربعة اشياء
يعتبر تمام النصف على الجاني وان كانت الجناية بعد الاسلام مدفوعة قال الشيخ ابو حنيفة ارسل الجرحه
الواقع في النصف على ما قلته الدين والباقي في تمام الدية على ما قلته للمسلمين وقال الطاه والعمري هذا
تصحيح على قول ابن سريج ولا يصحركي ومن خرج ثم نزل ارسل الجرحه لا يدخل في الدية واما على القول
بانه يدخل فمات الجرحه جميع الدية على ما قلته للمسلمين ولو عاد بعد الاسلام فموت مع اخر خطا انبيى

في الخلاف

على خلاف في ارسل الدية تدفع على الجاني من الجرحه قبل الاول وهو الصحيح يترسم نصف الدية والنصف يترسم
بالجرحه فمات جرحه الاسلام وهو الجرحه على ما قلته للمسلمين وينظر في جرحه الكفران فان ارسل
الدية او اكثر فعلى الدين اربع ابعثا وان كان دون اربع فعليه قدر الدية وان كان اقل من اربع في
مال الجاني وعلى الباقي ثلث الدية وهو جرحه الاسلام على ما قلته للمسلمين ثم سئل في جرحه النصف
فان كان ارسل الجرحه الدية او اكثر فعلى ما قلته الدين ابعثا وان كان اقل فعليه الدية والباقي
الي تمام الثلث على الجاني ومنها لو جرح انسانا خطا ثم ارتد ثم مات لم يجر ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره
المسلمين والباقي في تمام الدية عليه فان كان ارسل الجرحه الدية او اكثر فلو قطع يده او جلده فموت لديه
وهو الواجب يترسم العاقلة ولخرج وهو من قدام سلم ثم مات لم يجر ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره
فان رد الجرحه ثم عاد الي الاسلام ثم مات لم يجر ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره ما يجره
وما زاد على الجاني في ماله فلو كان اخرج راسه او قطع لسانه فمات ارسل الجرحه على ما قلته للمسلمين
ففيه القولات قال ابو حنيفة دية الجرحه على ما قلته للمسلمين والباقي في تمام الدية عليه
الي حقه فانما يصيب السهم انسانا دمي الدية الي حقه فانما يصيب السهم انسانا فلو قطع يده او جلده
او ارسل الجرحه ولا يصحركي فلو كان اخرج راسه او قطع لسانه فمات ارسل الجرحه على ما قلته للمسلمين
اعتبار الجاني في ربي والاحياء وثانيهما ان في ماله الجرحه النصف بيت المال كل من بيت المال مصب
للكة من ليس له عصبه بنسب ولا ولا يحمل من المسلمين جاء من له عصبه بها وان قلنا ان ماله من قبل
الي بيت المال لا على سبيل الجرحه بل على سبيل الجرحه على ما قلته للمسلمين واما الجرحه التي اخرج
عليه من الجاني علم بيت المال فان كان الجاني ذميا لم يحمل منه بيت المال بل كون لديه عليه وقيل
في ربهما عليه الكلا في الاثني فيما ادلم من الجاني المسلم عصبه واما في بيت المال فله على الجاني
واذا ادبيناها عليه لعدم العاقلة فله على الجاني المسلم عصبه واما في بيت المال فله على الجاني
ولا عصبه له ولا مال في بيت المال ولا فله على الجاني المسلم عصبه واما في بيت المال فله على الجاني
ما زاد على انسانا خطا دية الدين في حاله فموت لديه فان مات خط عليه واما المحقات فموت
فيما قلته التمهين فموت الدين في حاله فموت لديه فان مات خط عليه واما المحقات فموت
الثانية المذكورة فلا يجر على امره وان كانت بعقة ولا على خني فان مرت على الا بعد فان ذكر
نقل يجرم قصه التي اداها عنه فيه وجهان قال النووي لعل اصحابهم في الجاني الزمر في قطع
الدين والرجلين والشيء الحرم باليسا في ذلك في لا يقر عليهم الدية وان كانوا موسرين وجهان
اخران وقال القاضي الطبري انه المذهب وقطع به الشيخ ابو حامد وبنهاه لما ورد في الخلاف
في الارض والشيء الحرم الكافران واسل هل يميلان وسمه بعضهم قال الراعي ويحدك
الخلاف في الاعيان الثالثة فلو اقر في الدين فلا يحمل مسلم عردي ولا عسك وفي كل اليهودي عن
المصنفين ومكس قولان احدهما نعم كايوارثان وهو ما اورداه الماوردي والبيهقي وابن الصباغ

وتأنيها لا يضرب ارضه قلعة الذي على عاقله الذي دون الحرس وقال المتولي ان قدر الاسام
على الضرب عليهم ان بني على اختلاف الدرر هل يقطع التوارث ان لم ينعى الضرب ولا وجهات
والعاهد كما لم ينعى عليه الذي وتعمل عنه اذ اريدت مدة العمد على حمل الذي ولم ينعى
قبل بضعة فلو بقي من مدة العمد بضعة ما عليه فسطر هذا لسنة خاصة فان لم يكن الذي عاقله
ومنون ولا معا هودن وجب الدرس على كما مر قال الشافعي ولا ينعى على اهل بيته اذ لم يكونوا
عصبه بربوبه الصنف الرابع اسما العمد العاشر ثلاثة اقسام فقير وغني وسوسط فالفقير
لا يحمل العقول بل المدرس المتوسط فصر على الغني نصف دينار في كل سنة وفي المتوسط ربع
دينار وفي المتوسط الغني والمتوسط كذلك السبعين الاعتبار في ذلك بالعرفه تختلف باختلاف البلدان
والاثران وقال الامام الاخير باعتبار ذلك في الكفاة فان كانت تلك عشرة من دينار اخر الحول
تموت من ينار في هذا الزمان من وجهي هذه انة لا يشترط ههنا ان يكون له ثلث من الاموال
ان كانت له ثلث من الاموال كما يشترط في هذا القدر من سائر الاموال قلن كما لو ملكه والثاني ان يشترط
ان يكون له ثلثه فاعلم من مسئلة وشيابه سائر ما لا يكلف في الكفاة سعة وصره في ثلثي ارضه
والمتوسط الذي لا ملك له ولا ثلثه فيحصل من حلقته ويشترط ان يملك ثلث ربع الدينار اما حوزته
للا مرد اخذ منه الى احد لا يزعمه شي وتخرج بهذه الصنفه اربعة فانه لا ملك شيئا فمن رده عليه
المكاتب فانه يملك على المرد وتكون مؤسرا فذلك من غير عظم صنفه خامسه وهم الحر والاولاد
فالاولاد ليس من اهل الكفاة وباعتبار البسار والمتوسط اخر الحول فلو كان فقيرا اخر الحول لم ينعى
شي من راجب ذلك الحول وان كان مؤسرا من قبل اذ ليس بعد ولو كان مؤسرا اخر الحول لم ينعى
لنصف ولو كان فقيرا ونسوطا في اولة فان عسر بعد ذلك فهو عليه ولو كان ينفق على
اول الحول كافا ارضيا او مبنونا او فسقا ثم صار ينفق الكمال اخر الحول ففي احد حصته منه من
ذلك الحول وفي راجبها لا يقطع المتولي بانه لا يزعمه من وجه شي ودر الخلاف الى انه لعل يطلب
بواجب الحول الثاني والثالث وجه انه لا يلزم بواجبها ويخرج من ذلك ثلثه اوجه فالثاني ان يحط
عنه قسط السبعين في كل سنة بصفات التمسك اذ لا يجب قسط ما عدلها وطرد الغزالي
في الفقر ايضا واذا تم الحول فان كان هناك اهل معتمدا فله ما عليهم من نصف درج والشرع
الملاطحة لو كان لهم ولا يكلف كل منهم ان يحضر شيئا من حوزته فله عليه ولا يكلف للولي ايضا
سواء كان يوجه لاول فعله او لغيره في احوالهم فيتم اذ لا مقدار فعلي الثاني وهو ان تقدم
ان قلنا الذهب شعير على اهل الذهب والدرهم على اهل الدرهم اخراج الغني من اهل الذهب ونصف
دينار والمتوسط ربعه والغني من اهل الدرهم سنته درهم والمتوسط ثلثه وان قلنا شعير بينهما
بحر العبي جبا عطا نصف دينار وستة دراهم والمتوسط بينا عطا ربع دينار وثلثه درهم وهذا
ما اوردته المتولي على الحديد ان الواجب القيمة للعم اخر الحول فان خلا في ثلثي ثلثي درهم واجب كل

منه عند حمله الصنف التام الثاني فان كان ثلثه فله درهمان او واجب التفضل والربع وان كان درهمين بل يطلب
العاقلة بالنصف والربع وتشتريك بالذهب الدرهم ويعطى في الذي كما سري بالليل لودعوت لويطالب
به من الدرهم وجب محتملان امدان الدرهم بل يطلب بثلثه درهم والمتوسط ثلثه امتهل القيمة الذي
في هذه عليه السلام والثاني ان المؤسرين بثلثه درهم والمتوسط ثلثه امتهل القيمة الذي
ان حمل كلام المتولي على الوجه الاول وقال الراعي بثلثه درهم في وجهه نصف درهم والربع وتحتل
لانه يلزم بدل الدينار بعينه فصل لو مات اجدد اجدد الحول فوجدت اهل بيته اهل ولا وجه
بعد امد البدل لم يورث احد فصل ان ينفق الزوج على العاقلة بواجب الحول احد الباني من بيت المال
في المال لا ينظر في احوال الثلاثة الفصل الثاني في كيفية الضرب على العاقلة وفيه مسائل
النفذ والربع الواجب على كل واحد من العاقلة على بوجهه كل سنة وهذا الواجب في السنين الثلاث
فيه وجهان احدهما ان الواجب على العاقلة في السنة ثلاث دينار ونصف في المتوسط في كل سنة اربع
دينار وعلى الثاني لو خذت المقدار في كل سنة وهو سدس من الاول ونصفه من الثاني عن الجملي
فماز نشع انه يؤخذ منه النصف والربع دفعه واحد وعن الله في عهده انه قال لا ينقص العني عن
دينار ونصف والمتوسط من نصف وربع دينار ويستوفي ذلك منها في سبع سنين في كل ثلاث
سنين ثلث ما عليه الثالث ضرب على العاقلة بصر على بدل غيرها من الاطراف وارزاقها
المقدرة والمكسوبات قليل وتشرها على الحد الصحيح وفي مقدم قولان يقدم احداهما ما دون ثلث
الذي لا يحمله العاقلة وتكون في مال الخاني وثانيهما ان لا يحمل من ما دون النصف قال الامام وهو ان
لا يعمل عهدها من الذهب وكله يقتضي انه رجع عنها قالوا وما عندك ان لا يضربا ردا لاف على العاقلة
توزع معكم لقم المسليات ولا يبعد من قياس الاول منهما اذ ارد الواجب على الثلث لا يحمل الاصل
على العاقلة بل يقال ما دون الملك على الخاني ابدأ الزايد عليه محمول الثالث ان لا يحمل الاصل
فكان ارض الجنايه قليلا كنفذ دينار والعاقلة لثروت لو كان عهدها ان لا ينفق بعينه اجداد الجماعة
باتمكا له للتحمل وعلى هذا قال الماوردي الاول ان يعين من هو اسرع اجابة اليه وقال الامام بجملة ان
يقال الواجب على واحد منهم لا يعينه واحده من له التعيين وروى في ان لولي لعله مطالبه كل منهم
ام انه من تعيين السلطان وقيل التعيين للحي عليه وقيل يجعل الامام فرقتين او ثلاث كما يقتضيه
الحال ومعهم بينهم فيقولون التعيين بالزعة والصحيح انهم يكلموا بواجب الخلاف ما خود
من الخلاف لهما اذ كثر لهما قله فوجدت لورج الواجب عليهم لاهل كل من دون النصف وكل متوسط
دراهم وفيه قولان احدهما ان الامام ان يحبس جماعة منهم لضرب على عيائهم النصف وعلى متوسطهم
الربع ووجهها انهم بعضهم بالقياس به الرابعه اذ ان الواجب وقلة احواله برضا من لا ينفق
الي اجدد من مخرضا ولا على الاوجه بحسب ما يقتضيه حال كل منهم من نصف درهم فان فضل بعد ذلك شي
مربطه عليه في الاوجه فان فضل شي اسعدا الي حسم وهذا فان فضل شي ولم يكونوا اضرباه على الامام ثم

على شيم وان سئلوا ثم على علم الامم ونسبهم وان سئلوا ثم على علم الخدم على شيم فان فصل شي اوله يكون اخره
على الحق فان فصل عنه شي فقد تقدم الخلاف فيه والادب عليه الاثر وان يعرب على محضاته فان فصل عنهم
شي اوله يكون اخره على بيت المال فيوجد منه بنية فستحل المولى في اخره من غير قصد منه ولا ربح
وان لم يكن الجاني عصمه بفساد ولا ولا احد رتب كفايه من بيت المال اخرج كل سنة انقلت كما مره ان قامت
بينه بالجهل ولا يقبل قول الجاني على بيت المال الا لا يقتل على العاقلة الا ان صدقة الامم نقله البعير
والفاحي رقيه نظر فان لم يكن في بيت المال شي في احد الوجهين من الجاني وجهان حسبان على ان الادب
في الخطا وشبه العمد اذا عتبت بنبهته او باقرار الجاني وصدقة العاقلة يجب على الجاني ان يدفعها العاقلة
او يجب على الجاني ان يدفعها العاقلة او باقرار الجاني وصدقة العاقلة يجب على الجاني ان يدفعها العاقلة
رخصات وفي الحج وفي زروع القطر فعلى الاول يجب تمام الادب بالفاصل عن الحرب على العاقلة على الجاني
وكذا كل الادب اذا لم يكن عاقلة وعلى الثاني يجب عليه تمامها جميعا اذا لم يكن عاقلة وهو الاظهر
وقال الامم لها من بيت الجاني بيت الملك اذا حصل فيه مال بعد انقصا السنين الثلاث
لم يوجد منه الارش فيه وجهان فمن الاحكام ذكره ان لو حصر الجاني لا يربى مائة على انه لا يجب
على الجاني عند عدم العاقلة وبيت المال وهذا مع ما اذا ورد في اخره من بيت الجاني في رقيه
في بيت المال على الخلاف في وجوبه على الجاني فقالوا ان قلنا لا يجب على الجاني في وجوبه في بيت
المال يطلب به عند يسار وان قلنا لا يجب عليه بطالب به عند يسار وانما حصر الجاني اذا كان حصر
بل مت في ذمته الى ان يجدوا ان قلنا لا يجب عليه شي فعلى من سئل مختصرا المجوز في رواية وجه
ان الادب يجب على جماعة المسلمين كمنفعة الفقراء لئلا يصيرهم راكسبه الروابي الى اقصاها في البر
رحمه وقطع القاضي انه لا يجب على العاقل شي دهم في وجوب الفطر على الزوجة الموصية
بعسر وجوز مع حكايته الخلاف في الجاني ان الوجوب فلا في الجاني والزوج اولاه ثم تحمله العاقلة
والزوج اولاه في العسر ولا فرق بان الاصل وجوبه في الخطا على العاقلة وجوبه في
على الزوج ولم يمتنع الامم والعراقي وقالوا الوجه المنسوب باخر القول بالايجاب على الجاني
عند الجرح في التحمل باطل العراقي قوله فمقطع الاحكام بما يجابه على الجاني في بيت الجاني
الذي اذا قلنا قلنا ولم يكن له عاقلة يجب الادب عليه دون بيت المال صريحه بل في تقدم في
وجه الثاني اذا قلنا ان الجاني بالجهل الخطا وضرب العمد ولم تصدقه العاقلة يجب عليه فمقطع
ومختلف العاقلة على نفي العلم قال الامم ولم يخرج للاصحاب الوجوب على الموقوف في الجاني
ملا في الوجوب ام لا ولا يبعد عن نقباء ان يقال ان الامم بلا فيه الوجوب لا يلزمه شي ولا بد
من تعصيا له ولست اجد في الاحكام له الا على الجرح عندهم انتهى وعلى هذا من الترتيب
وفي معنى السنين ما اذا اقر احد بالجهل فمقطع فلهذا سيجر فانه يتقلب ما بعد الحق
تطعا وان كان في محالته بالفاصل عن قيمه رقيه اذا اقر السيد بها قولان وهو ايضا

مختلف لفتح الخلاف في وجوبه عليه على الاصل المذكور في ان الوجوب ملاصقه حيث وجد الادب على الجاني
لنقد بيت المال او اكارا لعاقلة ليس سوجه في ثلاث سنين يوجد منه ثلث الادب عند انقضاء كل سنة وكل
عليه ادا مات في ثلث الادب في اقله الوعير وقال القاضي لا يهره مغايله بخلاف ما اذا مات واحد من العاقلة
في المولى لا يوجد من ثلثه شي ولو مات معسر اقل البعير في ثلث الادب في بيت المال في العاقلة له
وان لا يوجد من ثلثه حصر وهو **فروع** او ادعي مع علي رجل انه قتل مورثه خطا او شبه عمد
فاكر فان كان له بينه حكم به او لا حلفه وان رتب صدقة العاقلة لزمهم الادب وان اكراد حلف على نفي
العلم لزمته وان بكل المدعي عليه حلف المدعي فان جعلنا يزره كالا فمردحت الادب على المدعي عليه
ان قلت العاقلة المدعي وان جعلنا ما كالبينة فمحل هو المدعي في وجهان وجهان وجهان وجهان
للمدعي فاداهم صدقة العاقلة فان قلنا الوجوب ملا في الجاني كالمجدد العاقلة محل له ولو لم يكن ما عذر
الجاني به على العاقلة وان قلنا ملا في العاقلة استأورد الولي حله اخذ وبطال العاقلة **فصل** واما
الاصل بالدية الكاملة فرب في ثلاث سنين يوجد منه ثلث الادب عند انقضاء كل سنة ولا يحكم بالوجوب قبل تمام
الحول على احد بل يجرى حين الحال فان كانت العاقلة اهلا للتحمل مسا وجوبه عليه وان لم يكن ذلك
من فان نبهت لادب اهلا له مسا وجوبه عليه والافضل وجوبه على الجاني ما عدا ان الوجوب لا يمتد باخذها
في متاخر القاتل ثلاث سنين ثبات طائفة هو موقوف بكونه كيد نفسه محرمة وعلى هذا لو قتل عبدا
يتمه الزوجة الحر كما لو كانت قيمته فمساوي قيمه ما تبين من الاصل او كانت قبل مروت الحر لو كانت
لنساء وقيمته سنين من الاصل وقلنا بالجديد ان العاقلة محل له لثلاث سنين في ثلاث سنين وقال
اخر من الحكم موقوف بقدر الواجب قال العراقي وهو شبه على ما ياتي في التفرع فعلى هذا لا كانت قيمته
العبد قيمته ما تبين من الاصل حرب في ست سنين يوجد في كل سنة قدر ثلث الادب والى كانت قيمته قدر
فيه فسين ضربت في ستين او قدر قيمة ثلث الادب ضربت في ستين ودية اليهودي واليهودي في ثلث
في سنة وكذا دية المجوسي ودمه الحين فمقتضى دية المراه في ستين يوجد في السنة الاولى قدر ثلث
دية الرجل الجاني في اخر السنة الثانية **فروع** لو قتل احد ثلاثة واجتمع على عاقلة ثمانية من
الابل فمقتضى احد ما ان نظرنا الى القدر ضربنا هذا في تسع سنين وان نظرنا الى النفس فوجهان
اوجهان عسر هذا وهو ان نظرنا الى النفس ضربت في ثلاث سنين وان نظرنا الى العذر فوجهان
اوجهان لا فرب في ثلاث سنين فان ضربنا بها في تسع سنين فاداة الاول احد ثلثه واداه
واضع على رقبته العاقلة وكذا اخر كل سنة وان اختلفت ابتداء الفروع كما دام حول الاول احد لميت
ثلث الادب ونسب الى ولي القاتل الاول فاداة حول الثاني ثلث الادب فاداة حول الثالث ثلث الادب
المرتب في كل سنة في ثلاث سنين واداهم فمقتضى التسع ولو كان العاقل مسل
فبني ست سنين واداهم فمقتضى ستين مع التفرع على النظر الى المقدار ومنه من عسر للزيت
كما ان الجاني ثلثه قتلوا واحدا فوجهان اصحاب الحرب على الحواقل على كل عاقلة تلهو بولي ذلك الثلث

الحاجي ايضا وبجره المال اقر وكنته راجنه فاذا سقط حين ميتا فادبر راسه على انسان او على
عاقلة انه سقط بجنايته فاعلى الجنايه صدق بيمينه وعلى المدعي البينه ولا يقبل الا بشك في الرجال
قاله الرازي وقال لما روي في رجل وامرأتين ولهما جارية على القياس ولا يقبل بشك في النسب
المفردات وان اقر بالجنايه واكراهها صما او حله وقال سقط سقط صدق ايضا وعلى المدعي البينه
وسنته وكذا رجلين ورجل وامرأتين وبارع نسبه وقال لما روي ان شهادته البينه انما التي جنبها
فان شهدوا بموته ولم يصبوا وجهه اخرج دارم يشهدوا بموته فان كان له ولد لا يورث له فذلك
وان كان له من جوارح يورثها لم يشك لم يشك فله في ماله الذي اهدى ميتا يشهدوا بالقبضه
والمدعي شهدوا باسقاطه لم يشهدوا بموته وان عترف بالجنايه والايجاب من مال من الجنايه
فان كان بموت صدق بيمينه سواء قال ان شهادته دورا فعلت فعلى القياس الايجاب اوصى بطر انسان
اخر ارجان ردت ولادته وان كان بعد مضي سنة فموتها الجنايه صدق بيمينه الا ان يقيم بينه ان لم تزل
منازلته صهيبي سقطت ولا خلاف ان يورثها كون او عيبا فعلت فعلى القياس الايجاب ولا يقبل
للامر رجلين وصفا المتولي المدعى المتخلف لا يورث اهل الجنايه واخرها قال ولو سلم المدعي عليه السقوط
بجنايته وادعى الوارث انه انفصل حيا ثم مات فلو اوجب عليه المدعي عليه انفصل ميتا فالواجب
الفرع صدق المدعي عليه وعلى الوارث اثبات الحياه وتقبل فيه شهادته الرجال والنساء فيه كقولنا لا يقبل
الا شهادته رجلين والذين ان خرجوه حيا بعد ان ولد فان لم يكن لسرعه موته قبل فيه شهادته النسوة
فيستشهدون على موته بعد الحياه ولو اقام كل منها بينه ما ادعاه قدمت منه الحياه ولو انفق على انه
لنفصل بالجنايه حيا لكن قال الوارث مات بالجنايه وقال المدعي عليه مات بسبب اخر وبالطلاق فان لم
يتمد له زمان صدق الوارث بيمينه وان لم يصدق الحاجي بيمينه الا ان يقيم الوارث بينه على انه لم يزل متاملا
حتى مات فيكون القول قوله ولما ان يقيم بينه ما ادعاه قدمت منه الحياه ولو انفق على انه
الام من الوضع الى الموت ولو صدق الحاجي في موته من الجنايه ولذته الحافله لم يتجمل ولو كان النزاع
في حياهه وموته صدق الحاجي على موته حيا وقال العاقله بل ومقتنه ميتا لم يعاقله عنده
الديه ولزم الحاجي تسعة اعنتا رها ولو اقرت جنتين فادعى الوارث حياههما وانكها الحاجي فاقام
الوارث شاهدين على استئلال احدهما ذكرنا ذكرنا في الوارث حياههما وانكها الحاجي فاقام
اشين نديه امره وعمر فان كان احدهما ذكرا والاخر انثى وحدها مسن وهو نديه امره وعمر ولو سلم
الوارث استئلال احدهما ذكرنا ذكرنا في الوارث حياههما وانكها الحاجي فاقام
الحاجي على الاتيمه والحاجي بيمينه فيعلم على نفي العلم باستئلال الذكر وعلى امره وعمر وان صدق
الحاجي الوارث على استئلال الذكر ولذته العاقله فعلى العاقله نفيه انثى وحدها مسن والباقى على
الحاجي ولو اقرت جنتين حيين وماتا وما تسالم منها ورثت لامرأته ولو رثت لثانيها لامرأته ولو
قاله وارث الجنتين ماتت الام ولا فورثها الحاجي ثم ماتت الجنتين فورثته اما وقال وارث الام مات

الجنتين ولا ورثت الام لاجل الجنايه ثم ماتت فورثتها فان كان لاحدهما بينه نفي الا ان كان احدهما
ونكل اخر تعلى الجنايه وارثها او نكلها لم يورث احدهما من الاخر وما تركه كل منهما لورثه الا بخاصه
الطرف الثاني فيما يجب فيه الفرع وهو الجنتين وهو المدعي عليه المدعي عليه من يد اوسع اظهر
او غيرهما وكفى الظهور في طرف من اطرافه ولا يشترط ان يظهر جميع الاعضاء لان ظهور كل واحد من الجنتين
واحد الخيره وان كان جفيا وان ظهر في الخطيب الكلي وهو المشكل والقطع الكل من غير سبب احاد الاعضاء
وصدا في وجوده وجها ولو قال القائل ليس في صريح ادبي كذا اصل الذي ولو لم يتخطط وتصور
لوجه واحد هو المخصص لا لا يجب وان شك القائل في انه اصل الذي ولو لم يتخطط وان كان في
انفكا العده به خلافه قد مر ذلك في كتاب العده ثم لعنه الله الكاظم ما يجب في الجنتين الحرام المسلم واسلامه تبعيته
لا يورث واحدها وحريه كون محرمة امه او بوطر شبيهه او كحل غير ورواها كانت الام ربيعه او بطنه دون امه
في قولنا اما الجنتين الكاظمين لابيها او كان دسما فيحسب مومي لوجب عليه ستة اشهرها انه لا شيء فيه
ربيعي على هذا ان يجب فيه الكاظمين وقيل يجب فيه عمره كما ملكه كالجنايه في المسلم وتاثيره في غيره
ورايه يجب فيه عمره فتمت فعد عشر ذرية ابيه او عشر ذرية امه اذا كانا من ذين واحد في الجنتين المحرمين
عمره ثم كذا ولو عتقت بعيرا ولامه فاما يورثها او يورثها الا ان يوجد عمره بهذه القيمة بعد الاستئلال
ولذلك سمى الرعي دسما في النعمي وحاشا يجب له عشر ذرية امه دسما وان كان له غير ذرية اعطاه
لصغيره بة ابيه وعمره ثم كذا هذا القول فان كانا يجب فيه بعض عمره في الجنتين المسلم على اختلاف المتقدم
فكذلك احد ابويه هو ابو او لغيره لاخر موسيا فثلاثة اوجه احدها ان اتاهم احد احد الابوين المسار
شرا لا يورث احدهما وهو المصغر ان اتاهم بالملوكا وثالثها انما يورث الاب فان كان بموسيا وجب عمره
فموسيا رقبيا وجب عمره كذا في هذا الاول مخروجا من الخلاف في المسلم بل له كذا القول من
ثاني وموسيا ولو كان احدهما لا يورث دسما والاخر ثيبا الا ان كان له فعل الاول لوجب شي وعلى الثاني يجب ما يجب
في كل واحد منهما ذهبان وعلى الثالث ينظر الجنايه الاب والجنتين المتولد من ثيبا بين كالجنتين المتولد
من ثيبا بين لو اشترى مسلم ودعي بة بيمينه فثبتت واجهت الجنتين بحاشا جان ترك الجنتين
القائفة قال الحق بالمسلم وجب عمره كامله وان الحق بالمدعي وجب عليه في جنتين المدعي فان شك الامر
لعد الاقل ودفع اليه ان يشك في الامر او يصطالحا قال في البيان والحدود يصطالح فيه المسلم والديه المسلمه
منعه على الصحيح ان المدعي بعد الموت للقائفة ولو جني على مرتبه جليل فاحصها فان كانت ردتا بعد
الحل وقتلوه كامله وان كانت قبله فان كان من مرتبه اسفل من المتولد من الرعي من مسلم او كافران
قلنا مسلم وجب فيه الفرع وان قلنا كافرا فهو الجنتين الحر من لاسي به وقال البغوي من لم يجعل الطلوع من الرعي
مسما ارجح ما يجب في جنتين الحر من لاسي به وقال الفقيه يجب له عمره ثم الرعي في احدى حاله الاتصال
لرعي على ذميه جليلي دعي فاستأسل المدعي ثم اجمعت قالوا يجب عمره كامله وكذا الرعي على امه
جليلي فعقته ماتت قالوا حرج عدا نعتت ثم ماتت ذميه وفيما يستحقه السيد من الفرع وجهات

اشترى لها امه الاقل من عشرة لغيره ومن الغرم فان كانت قل لم يجب على الجاني غير ولدان كان الاقل من المستحق
للسبيد وما زاد بالحرى لورثة الجاني وتاثيرها بالسيد لا يستحق سببا يحكم الملك ولو في غير حريه فاستلمت
ثم جعت فوجدن احدهما قول الجاني لانه لا يجب شيئا منهما انه يجب غرمه ولها كما لو جعت ثم اذاري الجاني
فاستلم قبل الرضا به قال الرافعي لكل الاصل لم وجوب العتق ونسبه ان يكونا كالموجعتين فيما لو جرح جرحا
فاستلم ثم مات فيكون الاصل من الرضا به واخرها البعوي كما اذا جنى السيد على امته الحامل من مفرق فعتقت
ثم اجمعت ولما الجاني الرقيق فغيبه مثل عشرة قيمه الام ذكره الداني واخفى سوا كانت امه قتله
او دبره او مكابته او سولته ولو ائتت بالجنايه جنيبا ميتا فعتقت ثم التاخر ميتا فالتاخر ميتا فالتاخر ميتا فالتاخر ميتا
مثل عشرة قيمه الام وفي الثاني لغيره وعينه قيمه الام يوم الجنايه او يوم الوضع او الزنا القيم من الماء الى الوضع
فيه ثلاثه اوجه والاول فمصر على ان يكونا ثلثه الام قيل الاثنا قال الاطرم اصح طرمان احدهما
اعتبار يوم الجنايه وتاثيرها بتدريجها يوما يوما الاثنا دلتهم **روى** الاول دلتهم الجاني سبلا
وللام مقطوعه الاطراف او سه فوجدن احدهما ان اتدبرها سبلا وهو لم يكد ولو جرح عشر فميتا فمات
كان الجاني رقيقا في جرح مثل ان كان كل واحد منهما لواحد فعتق مالك الكلام وتل الجاني رقيقا فانا قدر
الام رقيقه ولو جرح مثل عشرة فعتق مسلم فاعمل بذلك في مهر مثل اذا اتدبرها سبلا بعينه غير نسبه
عشره فاعلمت بغيره سبلا نصف وتاثيرها ان اتدبرها السلامة واختره الام ولو كان الجاني مقطوع
الاطراف والام سبلا فقتل رقيقا مقطوعه ايضا به وجن احدهما لا وضع الام على ماله ما لو انفصل
من الام عضو فانا يوجب ولا يجوز ان يكون الجاني الخمس من البطن زمانا او ناقص الخلقه والذي اراه القطع
هنا بالامر من بعد رطله الجاني والحكم كذلك فيما اذا كانت الام زوجه او مقطوعه الطرف فاعتقت بمصر
الثاني لا يحد احد طرفي رطله حامله واذا سبها فلا يوجب عتق عشره من ثلثي العبد عليها
فاجمعت وتعلق بغيره عن قيمته ستون دينارا مثلا فالمره يستحق ثلث الغرم وهو عتق وقد
صاغ سه اربع ادرع الجاني ملكه ولاعت السيد على موده مال وثلاثة ادرع ختمه وهو خمسة عشر متعلق
بخصيها الاح ونسبه سوا وكه خمسة عشر فان له ثلاثه ادرع العبد واما الاثر فيستحق ثلث الغرم وهو
اربعون صاع ثلاثه ادرع لان ثلاثه ادرع الجاني في ملكه يعني له عشر متعلقه بنصيب المرء ونصيبه ربع
العبد وهو خمسة فاقاسم العبد في الارش عساها بالقيمه على المذهب في جواز الاعراض عن الدية وقد عر
فاما المال المحرر للاعراض ربع العبد بالقيمه ليس له في كفايه مائة الخمسة الفاضله ولن يعلم موصيه
منه عليه وجه العرض لغيره سلم لمرءه ثلاثه ادرع ولغيره و قد انعكس الحال في نصيب كل منهما
نصار له مثل ملكان للاخر وعلى هذا قياس ما اذا جنى العبد المشترك على مال مشترك من سده اذا
قتل نفسه في العبد والمال وفي احداهما اذا تضرعا في مال مشترك من سده اذا
قتل احدهما الاخر فله مطالبه لواحد منهما على الاخر قاله الاطرم وفيه نظر ما اذا قتل المبعوث بغيره لغيره
تصاص ماله لغيره لغيره فاعتق فاعلم بغيره قال الشيخ ابو علي ولو كانت السله محلا لغيره كان بدل

الاخرى قاله بينه وبين الزوجه انما ايلها والعبد منها بالامان فيملك الاثر سبعة اثمان العبد لو
بالسبع اثمان له من ماله ثلثين سببا في العتق وسبعة اثمانا وهو خمسة اسهم من اربعة
وعشرين منها واستمر اجرة بان نصيب جميع الثلثين وهو ثلثه في حق المثل وهو ثمانية كونا ربحه وعشرون
فانها ستة عشر وسبعة اثمانا احد وعشرون قاله تفاوتت بينهما خمسة فالزوجه ملك ثلث العبد سبلا في ثلث
الغرم وهو ثلثه اسهم وعينه سبلا في ثلثه اسهم مذهب ثلثه سبلا في ثلثه اسهم وسبعة اثمانا
انما العبد خمسة اسهم من اربعة وعشرين منها من الغرم يعرف ولما في الزوجه العتق من ولدان بل الحداد
ابو حازم بنشره من اسبيل السويبة جلت من وجاد زنا وجنى على جان فالت جنيبا ميتا فعليه عشرة قيمه الام
سبلا ولو كان ملكا بجنايه احدهما فعليه نصف عشرة قيمه الام للاخر ومهر نصيبه ولو اعتق بعد الجنايه لم يكت
الجاني ان كان معسرا وقت الحق على نصيبه من الام والجاني وعليه نصف قيمه الام للشريك وفي وجوب نصف
الغرم عليه للنصف المرحومات احدهما قول بل الحداد الا تاتيها ثم وقبل هو نصف الزام ولها سبيل على
طريق ذكر انما لوجب للثمان الغرم او الاصل على الاول لا يجب لانه ملكه حبيب وان قلنا الاجاه من وجب
وظاهر كلام الاكثرين رجحه ونجح الشيخ ابو علي في ان يرد الموصيه هو الاول عند الرافعي والاخر عند المودعي
فان قلنا يجب ثلث يكون مبي على خلاف ثلثان المبعوث بعد بغيره ثلثا يورث لورثته ولا يرث الام منه شيئا
ولا نصيبه وان قلنا لا فهو للملك البعوث وسبب المال فيه خلاف وعين بل يورثه من ان يورثه من ان يورثه من ان يورثه
مصر فيكون الحكم فيه كما اذا كان موصرا وسبب العتق وان كان المقتق موصرا فقتل ماله السرايه
الاثنا او ماله القيمة قاتلها قبل الاجاه من فعل الجاني الغرم تعرف الى ورثته الجاني فان قلنا لا فالغرم
نعم يورثه في اجبت فالحكم كما مر فيما اذا كان معسرا وان قلنا انه توقف فان دلتها من حصول العتق
من قبل التلغظ فيكون الحكم كما هو على القول في ان السرايه تحصل بغير المقتق وان لم يورثها فالحكم كما اذا
كان موصرا الصواب كما لا يخفى على احد من نصيبه ثم يبي على فالت جنيبا ميتا ما ان يكون الجاني المقتق
او الشريك الاخر او غيرهما فان كان المقتق فان كان معسرا بقي نصيب الشريك ملكا له فعليه للشريك نصف
عشرة قيمه الام وعليه للنصف المذكور مثنى نصف الغرم فطعا ولا يكون على خلاف في المبعوث بغيره ام
كالمروان كان موصرا فان قلنا السرايه يحصل بالقيمة او قلنا بالدوق فاداهما غرم المقتق للشريك
نصف قيمه الام حامله ولا يفر من الخمس بالقيمة بل مع الام في التقدم وتلزم الغرم بالجنايه ورث الام منها
والثاني بعد نصيبه للعصيه والشيء المقتق وان كان الجاني الشريك الاخر فان كان المقتق موصرا فقتل
الجاني مملوك الجاني ونصفه حروا لانه ملكه مهرب ردي نصف الغرم للثمن والمهر ويورث الخلاف فيما نه
لمن قتل المقتق بغيره ثلث الغرم لعينه ودون الام فان لم يورثه نصيبه قريب فليقتله وان قلنا لا يورث
موت ملكا البعوث الاخر ولا يجب شيئا لانه لو ثبت لسبلا وان كان المقتق موصرا فان قلنا لا يحصل
السرايه الا بالقيمة لورثته بالتوقف لم يورث القيمة فالحكم كما لو كان معسرا فان قلنا يحصل بالمقتق
او قلنا بالتوقف وادى القيمة للجاني على المقتق نصف قيمته حامله على الجاني الغرم ودون الام والعصيه

وان كان الجاني اجنبيا فان كان الحق مسلما فله ان يجني حسمه نصفه من نصفه رقيق عليه نعم
عنه ونصفه ثمة انه وان كان مورا وعق كنه فقد اكله الاجنبي حينما احدهم ظهر الرابع
لو كانت الجناية كالتقدم بن جني على الشريك كان بعد ان خضعت فعل كل منهما للاخر ربع عشرة فله ان يتاخي
فيه اقول القاص وان افقتاها معا بعد ما جنى وكله وكيله في غنم فغنم كل واحد واحد
تقدمت الخنزير مع الام قبل الاجهاض فيعصر بالغرم ولا يعتبر فيه الام ويماجب على كل منهما ان قال ابن الحداد
كس على كل منهما ربع الغنم اعتبارا بحاله الجنايه وقال غيره يجب على كل منهما نصفه اعتبارا بحاله الاجهاض
وللمثل الواجب والباقي للمعصب من قارب دون السدين ولو جني على احدهما ثم اعتنق لم يمتنع
فعل قول ابن الحداد على الجاني نصف الغنم والسرير الاقل من نصف الغنم ونصف عشرة فله ان يتاخي
الاخر عليه كماله اعتبارا بيوم الاجهاض الخامس وفي الشريك الجاني المشترك فقلت ثم جني على
حان فالت الخنزير ميتا قلنا ما موصوف الخنزير حر وعلى الثاني الغنم وهي لمن جنى القاييف الجني به وان
كانا معسرين بكل الولد حر ونصفه به قد لا يملك هذا على الجاني نصف الغنم ونصف عشرة فله ان
نصف الغنم لمن غنم القاييف ونصف عشرة فله ان لا يملك الاخر الساس قال ابن الحداد المستولاه
الحاصل من السيد اذا حلت على نفسه فالت الخنزير ميتا فلا ضمان ان لم يكن الخنزير وارث السيد
فالوقت على وارث السيد وان كان له وارث اخر لم يكن المستولاه حرم فعل السيد المحرم لها
الاقل من ثمة المستولاه وسدس الغنم قال الشيخ ابو عبد الله في قول ان عليه سدس الغنم وان راوي
يقتر بما على ان ارش حيا المستولاه على السيد بالغنا مع السابع قال ابن الصانع ان جني
حرامه عتيقه وابو رقيق على امراه حافل ثم امتن ابو فاجر دلاه من عتيق الام اليه عتيق الاب
فاجبت فعله فباس قول ابن الحداد وحمل من الحسن مولي الام اعتبارا بحاله الجنايه وعلى فاما قول
غيره فله مولي الب اعتبارا بحاله الاجهاض الثاني من اجل المكاتبه فجي على فاجبنت
رعيه في الخنزير عشرة فله الام لان ثمة التاسع قال الروياني لو ضرب ذكرا وجته الدمييه
وهو حافل ثم اسلم ثم استعت جنيته ميتا فعلى قول ابن الحداد يجب على باقه الذنين قدر ما يجب في
الخنزير الكافر وما زاد به سلام كون مولا الجاني وعلى قول سائر اصحابنا كون الغنم على يافته
المسلم اعتبارا بحاله الاصفاط الطرف الثالث في صفة الحرم الخنزير للغنم ربع من الرقيق وكله
ان يجني اربع او اراد ذكرا كان او انثى بن راعي فله ثلثه من الاسلام من كل عبيد
الرومي العبيد ان لم يقص ثمة عن ثمة خمس من الابل ومن خمسين دينار بخلاف الكفار فانه بخلافها
المعيب يعيب لا يحرر بالعمل والاضحية فانه بخلافها المعيب يعيب لا يفسد اللحم وبخلافه الحضي والخنزير
فلاعتا ركن ولا يحررها رعيه سواها بالمنع من قبول الكفار فانه بخلافه في ارضه في المبيع وقصير
بعضهم في لانه يزار كون كرها فله ربع الاستماع ام لا ولو جني المستحق بقبول المعيب جاز الثانيه
السن فلا يقبل من الهاد العبيد ما دون سبع سنين وقيل هو موقوف بالتبعية وقد تباخر ذلك

الي ثمان سنين فمختلف باختلاف الاطفال واما في طرفا المرفقيه ثلاثه اوجه احدها انه لا يقبل الجارية
بعد عشر سنين سنة لا تقلم بعد خمس سنين سنة ووجه جامعه وثانيها انها لا تسلم بعد العتق من زوجها
انها تسلمان وانما ذوات السنين ما لم يضعفوا وحرها عن الاستقلال بالحكم الثالثه الجنيه فيها اعتبارها وجن
احدها الا وهي عدت السبله والسنين وجب القول سواء قلت فيهما او كثرت تلك الامام وهو ما دل عليه
كلام الامام وعلى هذا يستوجب في العمد والخطا وصحها وهو منصوص عنه بشرط ان يبلغ ثمة نصف عشرة لدية
وهو خمس من الابل يقوم بالابل على المنصوص بكل لها وركب وفيه من الابل ليست من اليتيم يجب ان يقوم
الحسن من الابل على خلاف سائر اية في الخطا والعمد وشبه العمد بالنقد فاجبت قدر معلوما احده
عبد اياه ثمة له كالتقدم وحكي عن جمهور بعد اذ بين انما تقدم الغنم بالمعتمد وفي الشرح ابتداء لا يقدر
بالابل فعل هذا يقوم الغنم في الخطا المحض بسنياه درهم وفي العمد ثمان مائة درهم على القول بان يزداد
للتعليق قدر الثلث ومقتضى هذا انه ان كان ثمة ليد له ما يقوم في الخطا خمس سنين دينار وفي العمد الخطا
سنة وستين دينار وثلثين والظاهر ان هذا ينزع على القول بما اذا جت لدية وضمنت الابل ان
الواجب الندي دينار واثنا عشر لاف درهم لا يقدر وقد صرح به المذهب فيكون الاول مفر على الجديد
والثاني على القديم ومن صاحب التقرير يحكي قوله على القديم ان من يجب عليه ميراث من عطا عبد اياه
او خمس من الابل وخمسين دينار او سنياه درهم كالميراث لدية وعلى المذهب الاول ان يزداد فطرته ثمان مائة
فيه ثمان مائة وصحها ان يجب خمس من الابل والثاني يجب قيمته والظاهر جامعه ولسب لغوراني والعزالي
الاول في الحدوم والثاني في القديم وهو على مذهب الجديد والقديم في الميراث ولسب الشيخ ابو حامد
واخرون الاول في القديم والثاني في الجديد فعلى هذا المسيله ما ينبغي فيه بالقديم وحمل الاول ان يصور
والثاني محرم من الجديد في تزويج ابل لدية عنه فقد ها فيكون في الجديد في الحدوم والقديم والثاني القطع
بالاول وعلى هذا ورد في عن بعد اذ بين ان يجب سنياه درهم في الخطا وثمان مائة في شبه العمد وهو جاز
على ما تقدم فهم في لقيه فعلى القول الصحيح يعتبر في الابل ما يعتبر في لدية في الخطا والعمد فله
وقال في المذهب ان لا يخلط وهو واقع ما تقدم من ان يمدان ما عدا لدية لا يخلط الا ما صرح الشارع
فيه بالسبه والحريه وقد مر الخلاف فيه فان عدت الابل جازا لانه مستند فيما ادا عدت الابل لدية هل
يعمل في قيمته او في مقدارها من لداها والدنا يبرر ذلك بالتعليق في دارنا بالتعليق في الابل والكلاف
وعلى القول بالرجوع اليه ثمة الغنم فان لم يقدر قيمته عنه وجودها بشي فكذلك هنا قال الامام ولسب ساري
رد الامار في العارم لعمر ابي عبد شاك عن ثمة مبداء سبع سلم من يوب من الحسن حبس نزع لم
يخرج من غير الي وجوب ثمة مبداء من احسن الاجناس بل اطلقوا وهو ظاهر فانه لو اني بعد حسس بالصفات
المذكور قبل على القول بان ثمة ستر بشي عنه وجودها فله ربع عنه عدمه الي ثمة لقيه فان قلنا
تقدم بقبه الابل رجعتا اليها ولا احد لابل وان كانت موجوده وان قلنا يقوم بغيرها رجعتا اليه
فصل في من يجب له الغنم ومن يجب عليه اما من يجب له ثمة الخنزير فالرجح حاتم ما

يطلب على ان يبرأ منه بعد نكاح المدعي عليه كالاقرار فيكون له ذلك ولا يثبت فلا الا بالاحتفاظ بغير قطع الخصم
في الحال فيا لوجوه المتقدمان في السبب وتطير ما اذا احسرا الموصي فحينئذ ثم قال بعتك ما شئت
ورفع كذا ثم قال انتا فخرته بما به فانه لا يقبل بان اقام بينه الا ان يصدقه المشتري فيلزمه الزيادة في مخرج
وتخير المشتري وقيل لا يبرمه ولها كالجواب هذا له تخليفه ان قلنا بين ردك لاقراره ولا فلا هذا وجه ثالث
انه ان ابدع في الاحمار خلفه الا فلا الفيا سر حبه هذا وقد ذكرنا فيما اذا اقر به من الرهن في قبض الموقوف
ثم ادعى ان اقراره غير صحيح وادعى تخليفه للموكل على ذلك ثلاثة اوجه ثانيا ان ذكره رافقه وكذا لا فلا في هذا
سبع وعوا له قلنا بين ردك لاقراره ولو كان انقسم واحدا لما لم يجز ادخال ان لا يدي فسمت عليه لم يقتل
بورك وانما الذي قلناه من ان يصدقه المدعي لا يترافق مع جبرك وان صدقه فعليه مرد ما اخذ وهل
له الدعوى على الثاني المطالبه فيه قولنا الثانيه لو ادعى جبره فقلنا عدا ما يستفسر نفسه باليسر بعد فقد
روى في المخرج لا انقسم وهو يقتضي بخلافه عوا فلو كان ليرجع انه يقسم وهو يقتضي ان لا يتصل ولا صاحب
اشهره ان لم يطل ما قيل في احوالها لا يتصل ليجد نفسه في بعض حكمه ذلك امر او لا بد من تجديد الدعوى
بالخطام الطرقي الثاني القطع بهذا وجعل رداية المذي على ما اذا استمر على دعوى العبد وحرمان ما اذا ادعى
الخطا وشبه العبد وفسر بالعهد وقال لما ورد في ان لم يكن لها في عاقلة تحمل عنه الذي وكان هو يتكلم انقسم الولي
على الدعوى وتا صفة وحكم له به بها الخطا دون العبد وان كانت له عاقلة تحمل نظر فان رجع عن الدعوى
الى الصفة لم يكن له ان يقسم على الدعوى ولا على الصفة وان لم يرجع عنها الى الصفة انقسم على الدعوى دون
الصفة وحكم له به في الخطا دون العبد ولو ادعى شبه العبد ثم فسر ما هو خطا محصور قلنا هذا بطلان
القولين فينا طرقي بيان احدهما انه القولين الثاني القطع بان الدعوى لا سطر به فقال للملوك في الثالثة
لو ادعى القتل واحد المار منه او مكرما قلته ثم قال قلت با حده هذا المال اذ قد به بالخلا او الذي اخذته
هرل سئل به فان قال له في الدعوى استرد منه ما اخذ وان قال اردت ابي حسي لا اري احد المال
بين المدعي لم يسترد لان امر في ذلك الجرا بما حكم لا الى مذهب الخصم وله نظاير منه ما اذا مات
انسان وقال له استلده لانه كان كثر فسيل عنه فمات كان بغير ليا او افضا يقال له
ميراثه وانت محفل في القتل قال القولين وعلى القولين ثلثا اهل الامام محمد الميراث قال المروي وهذا
الوجه خطأ ومنها اذا انقض الحنفى بشفعة الجوار فخذ لا تشفع ثم قال اخذته ما خلا لاني لا اري
بشفعة الجوار لم يسترد منه وشك اذا مات عن جارية واستولدها بانكاح فقال وارثه لا اسلك
لانك ماتت لم ولد فقال في موقوفك ولا تغيرام ولد بذلك قال الراعي وجميع ما ذكرناه في الحكم الظاهر
واما الحكم ليا لم لا حكم الحكم في مواضع الخلاف كمنع من حقه حكم الحق في شفعة الجوار
ففي ثبوت خلاف ذلكهم هنا ميل الى ثبوتها انتهى وسياتي في كتاب النكاح وهو جاري وجوبه
على المحكوم عليه بالطلاق وسه الامام في جواهر الفقه وفيه وجه ثالث فارق بين المحكوم عليه
بما ساعدكم في بقاء ما قلنا او مجتهدا فلا ينفذ والظاهر مجيبه لولا قال اخذ المال بسبب القتل

اردت في انه حرام انه محصور فان عجزا لمحسوب منه لرسه تسليمه اليه ولا رجوع له على الماحر منه
وان لم يحينه فموايل ما بيع في انتمزاه منه خلاف مشهور وجزم في الشامل بالبيع ولو قال بعد ما اتمت
نهت على الامان لم يلزمه هذا شي السطر الثاني في القسامة وفي الامان في الدماء التي يقع الداء في كمال المدعي
والكلام في أربعة امور الاول في محكمات في كيفية ثم في حكمها وقايدتها ثم في ان يقسم العمد في محكمات في حكمها
الغزالي بانه مل للمدعي محل الموت فمدى ثلاثة فموايل احدها القتل ولا قسامة قرا الاموال دار غطت ولا
في ردن للطلاق وان عدلت واثبت القول في قول المدعي عليه بين واحد سوا كان هناك لوشم لا وفي
اروس الاطراف وجه ضعيف ان القسامة بنت فيها الثاني في معاداة القتل الى الموت قتل عداها كونه فادعي
سببه على حر لوعده انه قتل فمهل يقسم فيه طرقتا بشرط انه على القدر في ان عاقلة تحمل عنه لانه لا ان قلنا الا فلا
قسامة وان قلنا بجملة وهو الصحيح انقسم السيد وهو نفسه والثاني في القطع به وعلى هذا حكم المذنب المستولد حكم القن
وكذا المكاتب لا يسفع قال القاضي والامام وموت متقا وقال الغزالي القن بولعنه المالك بالموت ثم اذا
انقسم السيد فان كان المدعي عليه حر او لمدعي به العمد المحصر احد الذي من حال في الحال وان كان فها وشبهه
احد من عاقلته في ثلاث سنين وان كان عدا فان كان المدعي العمد المحصر لو كان المدعي فها وشبهه عدا علققت
اليه برقبه العبد وعلى المذهب في ان القسامة لا تحرك في الاطراف ما لو حصر مسلما فانه ثم مات بالسراية
ان القسامة لا تحرك برقبه وقال في الوسيط ان قلنا الواجب بعض الذي حررت له لانه مل بعضا لدم وهو
تتغير نا اذا قلنا يستحق قطع طرفه شي من الدم فلوليه ان يقسم عليه وان قلنا لا يجنبه شي فمات بالشفق
موضا عن طرف فلا قسامة وقد تقدم في الجرح وذكر خلاف في وجوب القسامة في الجرح الواقع في الاسلام
فان لم يوحه فمدعي عليه عزم فيه وجاز فان قلنا بجملة المحصر حر انه اقل الامور من ان يشر الحرام ودية النفس
وتكال الامم في الجوارش الجاهيه مما بلغ وعلى القولين لا يستقيم القول بالقسامة ولو عاد الى الاسلام
ثم مات بالسراية قلنا ادبنا فيه القسامة حجت عليه القسامة وان لم يوحه فقد اطلق الما ورد في جريانه
وهو وقال غيره اننا قلنا فيه الدية جرت القسامة قطعا والا فوجز المنصوص بوجوب الاكثر من ان يحرك
فيه سوا حال من الرد او قصر قال الامام ويظهر رايه لقار كامله ان قلنا ان الجاه عدا او اشتراك في القتل
وجب على كل منهم كفارة وقد فرق وان قلنا يجب على كل من الشراك بالقسامة ان يوجب هنا بعض الكفارة
على قدر الواجب من الدية والنفار والقسامة يتساويان ويخفف في القسامة ثلاثة اوجه ثالثا ان كل واحد
الدية حرة والا فلا وكذا الحكم فيما لو جرح ذي من ينقض العهد ثم مات او جرح العهد ثم مات الثالث محل الموت
والقن علامة نفوكي جائب الذي يجب على القن صدقة فيقويك باليمين كالبين في الامان وعند انتفايه
لمن البين في جائب المدعي وعلب على المصدة فيقويك باليمين كالبين في الامان وعند انتفايه يكون البين
في جانب المدعي عليه وفيه نوعان حاله واختار النوع الاول الغزالي حاله وفيه موارداها
ان يوجه القتل في محله منفصله عن البلد الكبير او في قرية صغيرة او حصارا قبيلة ومنه ومنه
عداوه وهو الموت في حق ما دعي وفي القتل القتل عليم او على بعضهم فان له ان يقسم بشرط ان لا يسألهم غيرهم

هذا الصحيح وقيل بشرط ان لا يعلم غيرهم في لو كانت النوبة على المرفق وكان مطرقا عزم فلا يثبت له نصه
قال ابن ابي عمير في الموت بشرط ان يجعل ذلك الخياط في حقه فلو لم يعلم ان حديقته او من اهل بيته فلو لم
من ولا فرق بين ان يكون الاصل من الاصل او لا يكون فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
ومن شرطه ان لا يكون له في نفسه فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
المديونية والدينه لو كانت على الاستفهام بالقتل ومنه فرق جماعة عن قتيل في الاركان قد دخل عليهم
مسما او سموا او في مسجد لو يستان او يعرف جماعة محمورون عن قتل منهم في حمار او طريقا وارادوا على اهل
بشرط الاستفهام او على باب الكعبة او في الطواف او في صيقا طر فلو لوث ولا يشترط ان يكون فيه ومنهم عدوا
قال ابن ابي عمير في القتل لوجه محمورين الى اهل بيته لو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
ولا يثبت من القصاص كالمرد ولو ارجع الجمع الذين لا ينفصلون اجتماعهم على القتل فلا يسمع الدعوى عليهم
فاذا عجلوا في القتل على عذرهم ينصرون اجتماعهم على قتل من قتل من القصاص ومنه ان القصاص
مقتضيات وتزويج قتل من قتل من القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
او طعن او ضرب فلو لوث في حق اهل القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
سما او سموا او في مسجد لو يستان او يعرف جماعة محمورون عن قتل منهم في حمار او طريقا وارادوا على اهل
بشرط الاستفهام او على باب الكعبة او في الطواف او في صيقا طر فلو لوث ولا يشترط ان يكون فيه ومنهم عدوا
قال ابن ابي عمير في القتل لوجه محمورين الى اهل بيته لو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
ولا يثبت من القصاص كالمرد ولو ارجع الجمع الذين لا ينفصلون اجتماعهم على القتل فلا يسمع الدعوى عليهم
فاذا عجلوا في القتل على عذرهم ينصرون اجتماعهم على قتل من قتل من القصاص ومنه ان القصاص
مقتضيات وتزويج قتل من قتل من القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل

الاية يصح ما ليس بموت وروى الامام منهم انه اذا قام شاهدا فان ارادوا بحسنه لولا وان كان الموت
بنيجه اخرج عن القاصي يملك حسين مينا وان ارادوا بجعله لولا وملك على قياس الجمل مع المشاهدة
فلا يثبت له نصه الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
واحد والقتل خطأ لا معنى له وكيفية من واحد او اربعة من القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
عذر القصاص امان القصاص من القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
وان قصير على من من القصاص في الما لرد ياتي وهو شارح الى وجهين في ما اذا قام شاهدا واحدا
هل يملك من يملك في الخطا وشبهه العدم لا بد من حسين قال ابو عبد الله مينا على قولين في ما اذا كان الموت
وكل الدعوى عليه هل يملك الدعوى مينا واحد او حسين ويظهر كونه شارك بالقتل كلف معه وكذا لو كان اياه
والدعوى على الاول لا يجوز القصاص قبل سبعة ما هو في الخطا الدعوى له تصديقه في بيته دعوى الثاني في الحكم بالحكم
وعجز ان يكون قوله بطريق الاحكام في وجهه ولو شهد رجلا من قبل واثبتهم كالعبيد والنسوة القاتل
ان جاءوا من قبل فلو لوثوا في حقهم فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
وحكي الامام عنهم انه يشترط ان يكونوا عددا يبعد عن التواطؤ ومبطل بعدد من شهد الشراة ومقتضاه
ان لا فرق بين جميع مجتمعين وشفرتين وكلام جماعة باه فقد قال الخواري في اربعة اسب من العبيد والنسوة
كقصة الجمع وكذا قاله الماردي في القصاص واما شركة واحد من العبيد والنسوة فقال الخواري في القصاص
وقال الامام هناك عن بعضهم واختار ولم يوافق في النهاية واين من اربعة من قبل فلو كان الاصل من الاصل
يقول خبر العدل الواحد من غير شرط مبيعة الشراة وكذا لو قيل في القصاص فلو كان الاصل من الاصل
الموت وهو العبيد والمرءة المسنة بعد اربعة من قبل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
قول في القصاص الحزم في القصاص والحزم في القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
ما جاز العدل في حمار العدل والمرءة دحها فلا الحزم في القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
الشراة وهو كقولهم اذا شرطنا في القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
ان يثبت قول العبيد والمرءة على الوجهين فيما اذا جاعل منهم وشهدوا مجتمعين فان لم يجعله لولا لم يحصل
قول الواحد منهم لولا انتمى داما قول عدد من لا يقبل رايهم كالعبيد والنسوة فلو كان الاصل من الاصل
او كانا ثقتا في اهل الذمة فموت الموت به وجه احدها المنع وجزم به الخواري والظاهر انهما في القصاص
انه يحصل بقول العبيد والنسوة فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
للقول كالحاكم في القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
في ثبوت القصاص بين من المدعي مسددا لو كان لا يثبت لولا المدعي عليه كذلك
قتيل في قياس قريب وليس هناك عار لحد ولا من يقيم بالحق است الموت في حزم قال الخواري في القصاص
العداوة وكذا نفقي بالموت اذا وجد القاتل في القصاص فلو كان الاصل من الاصل فلو كان الاصل من الاصل
مسما عدوا ولا يملك فيه من احد اهل لولا في مقتضيات الموت وهو جزم في تسميته كذا

عمران بن ابي ابي انت دعه عند زيد فاذكبه عن عمرام لانه اخوه فلان يقسم على عمرو وما حده
ربع الدين والدين بمن ردا الذبه اخوه فعلى القول الذي في معنا عليه فبالتقسيم بالدين بمرور
لعمرو علف المدعي عليه وعلى القول الذي يقسم على من يمينه ويأخذ منه ربع الدين ولوقال احداهما قتله زيد
وحده وقال الاخر قتله زيد وعمرو فعلى الذي مر قد حصل التكاد في الغف فعل ما عليه التفرع يقسم
للاول على زيد ويأخذ منه ربع الدين ولذا الثاني ولا يقسم على عمرو وللاول فليف زيد على ما بطلت فيه
التقسيمه والثاني فليف عمرو فعلى عليه وقال المتولي جيني على ما اذا شهد لشخصين زدت شهادتهما
فعل بطل في حق الاخران قلنا لا في حكم ذلك وان قلنا نعم بطلت التقسيمه وعلى القول الاخر تقسم
على زيد ويأخذ منه نصف الدين ويقسم الثاني عليهما ويأخذ من كل منهما ربعا ولو قال احدهما قبل ما اراد
وقال الاخر على عمرو فعلى قول بطلان التكاد لا تقسيمه وحكم كل منهما من يمينه وعلى القول الاخر
يقسم كل منهما على من يمينه ويأخذ من الدين ولو قال احدهما قبل ابا زيدا وعمرو وقال الاخر قبل قتله بكر
وخالد فعلى قولنا التقسيمه تبطل التكديس لا يقسم واحد منهما وحكم كل منهما المدعيين عليهما وعلى مقابله
يقسم كل واحد منهما على المدعيين جميعا ويأخذ من كل منهما ربع الدين ولا خلاف بينهما لولا دعوى علي واحد
او الثاني بالقتل مع وجود لوث فاقسم لهما ذلك الاخران التقسيمه لا يبطل ويحكم الحالف خمسين
يمينا ويستحق لهما الدين **مسألة** في قسم من مستطاب الموت ان يكون على المقول اثر حره ودم
لان لقتل قد حصل بالحق وعمر الخصمين وضرب بعضا في مقتل ومسل على جرحي النفس فاذا ظهر
اثر الحق او العمد او الضرب الضد به فاقام مقام الجراحه وازم بوجوده اثره فلا ينقص
ان التقسيمه ثبت فان قال المدعي عليه انه مات بجلده كانت به ارجاهه او بصاعقه دحوقه وتبعه المادور
واثر الصاع والروابي وهو مقتضى كلام الامام والعراقي وقال ابن داود والصبلاي والمقوي
لا يثبت ويترفع الموت على وجود امره وارضاه الرابعي رحمه الله في الامور الثالث كيفية
التقسيمه واما ان التقسيمه خمسون يمينه في القسم الكامله فيحكم كل يمين مستوفاه في اجزائها الا ان
انه يكرر القسم خمسين مرة وحكم يمينه واحده بان يقول دابنه دابنه وهذا ان هذا تعليل يمين
بتكرار القسم لأكبرها واما النفس التي تقسمه الدينه لنفس المراه والدمي ففكر وجان احميها
عند المادور ديكيا ان الحكم كذا في الحسين والثاني انه يحلف من بالقسطن فيحكم في المراه خمسة
يمينا وفي الثاني يسمع عشر يمينه ولها كما خلاف في ان اعاقله شمل ذلك في ثلاث سنين او حسب
ما تقتضيه التفسيره وكيفه الخبر في سائر الامور فيسحب القاضي ان يحذر المدعي دارا عليه
ويعطه ويقول له اتق الله ولا تحلف الا عن حق وقول عليه ان الذي يشترط لعمده انه لا يخط
عليه باللفظ واليمان المكان قد مر في المعاني الكلام في وجوبه واستحبابه وتفصيل الدعوى
في الخبر في سائر الامور فيستعرض بها لتعيين العاقل بقول لعمده هل هذا ويشير اليه ولقد
قتل فلان وبموضع في نسبه تحت يمينه عن غيره او يبركه بما يبركه من قبيله او صاعدا ولقب

فلانا ويبركه مثل ذلك وهذا ان كان حاضرا مستحبا لجمع بين الاسم والاشارة في حق الماصوم يذكر
الوجه المتقدم في اللعان في وجوبه ويظهر عليه فلانا وقال المادور ديكيا ان تقصر في حق الماصوم في الاسم
دون لاشارة فكل يمينه وجان محتملان ويتوض فيه للافراد بقتله فلو كانت الدعوى على ابن
قال قتله سترد بقتله فعلى عليه قال الرابعي واختلفوا فيه فقيل انه ياليد وقصيه قد لنا مثل فلان
فلانا انفراد بقتله وقيل بشرط لجواز الانفراد به مورع مع الاشتراك في الحكم قالوا وكل غير
اختلف على ربه احدهما لولا سطر لا تفرق بقتله بشرط مع ذلك ان يقول لا يشترط فيه غيره اولا
وجزم القاضي بالثاني وادعي الامام الاتفاق عليه وتعرض لكون القتل عمدا او خطأ او شبهة عمد وفي شرط
المولاه في الامانة بانه قد قيل قولان اظهرهما انه لا بشرط فله حلفه المحسن في خمسين يوم جاز ونفان
من الوهمين في اشتراطه في كلام المعاصرين قلنا بشرط فله حلفه في الامانة ثم قال في الدعوى
القاضي ومات في خلا لا كولي غيره فقد قال القاضي البعوي للامام والعراقي ان القاضي الثاني يستأنف
الامام وادعي الامام الاتفاق عليه كما لو عزل ادا من بعد حلفه على اليمين وقبل الحكم ومنه في الامام القاضي
الثاني يستأنف بما سبق واقصر عليه القاضي الطبري رحمه الله الروابي وحمل الثاني القول على ما اذا حلف
المدعي عليه فعلى قول التعدد مات القاضي وعزل دلي غيره فانه بعد بالامان المسبقة وفكر
ما بعد على النفي منع ماله بنفسه وبغيره لا يثبت فيترفع على الحكم والقاضي الثاني لا يحكم
اثره عند الاول كما في المشرك قال وعزل القاضي وموته بعد تمام الامان فالعزل في الثاني في الطرفين
وقال ايضا تبع القاضي لعزل القاضي في اثبات الامان من جانب المدعي والمدعي عليه ثم ولي ثانيا اسمي
علي ان القاضي هل ينقض بعله ان قلنا نعم بلي والا استأنف وطاهر عليه في الامان منع من الحكم الذي قاله
ويما ذكره نفلان سياتي في القاضي على الغاييب ان القاضي يحكم ما ثبت عند غيره اذا شهد عليه باليمين
وانه لو سمع شهادته او احداها ان ثبت به اليه فاحل له جميع شهادته اخر وعلم له الحلفه بعد ان كان
الحق ثبت بالشاهد واليمين والتخلف هنا كدعوى سمع اليمين تثبت فانه حثبه الحق ومنه نوت
على القاضي كالاقرار واما سماع اليمين فلا يثبت الحق به لمن سياتي خلاف ثم ان كتاب سماع الشاهد
والشاهد نقل شهادته او حكم مسورة لا يثبت الحق وقد جزم العراقي ثم انه لو سمع ثم عزل ولي الغير
له الحكم بذلك لسمع وقال الامام لا خلاف فيه وذكرنا هنا خلافا فيه ولومات الولي في اثبات الامان
قال لعمرو المدعي عليه المحمودان وارثه يستأنف وقال المحرك سبي على امان هو منه وقال المتولي
ان قلنا امان التقسيمه لا يوزع على اوليا الدم استأنف الموارث ولنا قلنا يوزع في الخلاف
في سلبه يمين على الاربعة من الموارث ابتداء او طعنا فان قلنا لهما وزع قال الامام وكل من يخفى الخلاف
بمسئله على انا بولت هل يمين على حول مورثه ولوماته كما لو بعد قام الاطراف لمورثه بالدين من غير
يمين ولومات المدعي عليه في اثبات الامان اذا قلنا حلفه في غير مورث الموت ولو كان المدعي عن اليمين
في مسورة الموت يمين وارثه على امانه وفي جوار التقسيمه في يمينه المدعي عليه وجان اظهر الجواز والظاهر

النصر لغيره وثانيهما قول القاضي لا يرفع عليه انه لو قال المدعي لاني لا اسمع دعواه يعني لا اسمع
بالحال او لم يكن بينه وبينه قال فلو كانت على جاحد غائب خلف الخامس خمسين مينا بغيره فلو كان
والغائب لم يرفع عليه الحاضر لانه لو قال جاحد غائب خلف له ايضا خمسين مينا لكانت دعواه مستحقة
ج لا يرفع من القسم عليه عينة المدعي عن مرفوع القتل كما لا يرفع منه كونه صبيا او حداثا فانه
تدعى الحال من بعد سماع من يثبت به او باقرار المدعي عليه **م** جميع ما تقدم من تخلف الوارث
خمسين مينا اذا كان واحدا عازا فان لم يكن عازا لم يكن صاحب فرضا لو كان مالا وسلك الحال خلف
خمسين مينا واحد في رفته حاضره والباقي لا يرفع عليه وعلم حكم من مات ولدا ورثه وصيا في ذلك ان كان
فصاعدا فعلا فاشهر به اجاب ابن المدعي ان لا مانع من بوزع عليهم على قدر وارثهم وثانيهما ان كل واحد خلف
خمسين مينا كما لو اقر بالحل في حصة الاحرار موع لوجوبه او كونه قال المتولي ولها سيدان على القول
في ان له بجزء الوارثا بنده او لتفصيل ثم يتلقاها الوارث فعلى الاول خلف كل منهم خمسين وعلى الثاني بوزع
عليهم وقال الماسر حسي والمادور في بقى الثاني في المدعي على انهم خلفت على قدر وارثهم ولها اذا ادعى
على حاضره على قولين فمنهم من قال فيها قولان **ث** فلا ومنهم من قصرها بما تاب المدعي عليهم وقطع في المدعي
بالنوزع فان قلنا بالنوزع تعلية في الاول لو كان بعد الورثة حاضرا وبعضهم غائبا
خيرا فاحضر بين الورثة في حصة الغائب خلف كل واحد بقدر حصته ويزن خلف في الحال خمسين مينا
وبعد رفته ولو كان بعضهم بالحقا فلا وبعضهم صبيا او مجنونا فلو كانا ثلثة مينا
احدهم حاضر واراد ان خلف خلف خمسين مينا واحد لثلاثة فاذ خلف ثلثة خلف حسا وعشرين مينا
كما لو كانا حاضرين ابدا واحد لثلاثة فاذ اقدم الثالث خلف ثلثة لا يرفع عليه مع جبر المنكسر
بجمع عشرة مينا واحدة الثلث الباقي بخلاف ما اذا اقام احد الورثة ابنة لا تخاف الثاني في
القائم والحق الغائب معا خلف كل منهما سبع عشرة مينا ولو كان الحاضر بن خلف كل منها خمسة
وعشرين فاذ اقر الثالث خلف سبع عشرة ولو ماتا غائبان قبل عرض البكر عليهما والعشرين
او رثتهما الاول لم يرفع حصتهما الا بعد ان خلفا رجا وثلاثين مينا ولا حصة له ما بقي ولو ما قبل
خلفه ثمانية خمسون مينا ولو كان ابونا رجا احدهم حاضر خلف خمسين واحد ومع الذي فاذا اقدم
ثان خلف حسا وعشرين فاذ اقدم ثالث خلف سبع عشرة فاذ اقدم الرابع خلف ثلاث عشرة
ثان فرض حاضرا فاذ اقدم خلف عشرة ولو كان ثلثة من الاب بعد حاضرا في اثنتي عشرة خلف كل
من الحاضرين حسا وعشرين فاذ اقدم الثالث والرابع فلكل كما كان قدم الغائبان معا خلف
كل منهم ثلاث عشرة ونظر المسئلة ما اذا حضر احد الشريكة فانه يرفع جميع الشفعة لم يرفع
واذا قدم اخر شاركة وجعل بينهما نصيبا فاذ اقر ثالثا شاركا وجعل بينهما اثلاثا ولو قال
الحاضر لا خلف الا بعد رخصتي لم يرفع حقه من القسم فاذ اقدم الغائب خلف بغير خلاف
نظير في الشفعة فان بطل رخته ولا فرق فيما تقدم بين ان يكون الورثة من فوق بالتعصيب

او بالقرض لا بعضهم بهذا وبعضهم بهذا وكل ذلك مدعى على المدعيان كدب بعض الورثة لا يرفع القسم
قلت قدما سمعوا ولا يظهر ان يجعل شيئا لاحتمال كدبه الاحرار حاضرا ولو كان ذلكا شرطنا الموالاة
في الامان سعيان خلف كل من الثاني والثالث خمسين مينا فاحصل من خلف الاول وكل منها فصل واحد
بين الاول والاخرين بقدر خلف الاخير حسا وعشرين مينا لثلاثي لثلاث مائة بغيره من الورثة على قدر نصيبهم
صواعا بواحد رجا وعصبات او الصنفين او ان خلفت لثوبع كسرة كل لثوبع فاذ امكن له اثبات
اذا اقر ان خلف كل منها حسا وعشرين مينا كسرة كل واحد سبع عشرة واركانا رجا
خلف كل واحد ثلاث عشرة وخمس كل واحد اثنا عشر وخلف واحد رجا والباقي من خمسة
الدرجة من الخمسين مينة وربع وخمس الا من ثلاث واربعة وثلاثة اربع خلف في سبعة والا من
اربعا واربعة وخلف روجتي خلف كل واحد ثلثة او ثلاث روجات خلف كل واحد ثلثة
واربعا خلف كل واحد مينا ولو خلف رجا وثلثة خلفت لثوبع عشرة والباقي رجا ولو كان
يدل الزوجه روجا كانت الامان بينهم اثلاثا فحلف الزوج سبعة عشرة والباقي رجا وثلاثين ولو
خلفا معا رجا فحصة ثمانية وثلاث فحلف لثوبع والباقي رجا ولو خلفت من خمسين
ابنا واحدا او اولاد اعمام فالو خلف سنهم خلف كل واحد مينا واحد وان كانا رجا وكسرة او رجا
خلف كل واحد مينا مائة في سلة الحدة والاقوى يقسم الا بان على نفسه المال ولا خلف ولد الاب في المال
او لم يرفع شيئا فان كان واحد شيئا خلف بقدر حقه على حد واحد من الورثة ومن الاب يكون المال الا ان
بينهما نصيب وفي حد واحد من الابوين اخ من الاب يحلف بينهما اثلاثا فحلف لثوبع وهو حصة المنكسر
سبع عشرة وخلف الا من الابوين رجا وثلاثين ولا خلف الا من الاب لانه لا يرفع شيئا في حد واحد
من الابوين واثبت من الاب خلف الحد حسا الامان وبعده خمس لدية وخلف الا من له حصة
وبعد ثلثة اخا من لدية وفي حد واحد من الابوين رجا واثبت من الاب خلف الحد ثلثة لثوبع
مع البكر سبع عشرة واثبت لثوبع وخلف الا من رجة اسباع الامان وهو مع جبر المنكسر لثوبع
مينا وخلف الا من الابوين لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع
الا من الاب او لا واحد شيئا وفي حد واحد من الابوين رجا واثبت من الاب خلف الحد حسا الامان وبعده خمس لدية
وخلف الا من له حصة لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع
ولو كان في الفرضه قول فكل قسم الامان على اصل الفرضه فثلاثة او عليه وعلى عولها فيه وجهان هو المادري
الثاني وعليه لو كانت الورثة رجا واثنين مائة وخمسين مائة واما فاشك في من سبعة رجا من عشرة
فحلف الزوج خمس عشرة وذلك اثنتي عشرة سبع عشرة والام وكل من ولد لثوبع الثالث او كان في الورثة
خمس مائة لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع
الذي لم يرفع حصة لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع لثوبع
التأني النصف الباقي من المدعي عليه بل يوقف الى ابيان فان بان انه ذكر اخوه وان انما في قدره

بما ان كان من جهة السقف فالحل المسمى عليه قالوا ان كان من جهة واحدة
ان يصير الى ان يطرح الحاشي ويمن خلف تار حبر يوصل الى الحلق خمساً وعشرين بينا وهذا لخاص
النصف الباقي ووقفه عن قس الحاشي فان سادس سلم الى الاخر اذكر كونه سلم الى الحاشي وان لم
من واقفا على تسعة فاذ كانت دلائل احوال في خلف الخاضع وقال لا خلف الا بعد ظهور
الحال ولو خلف له احمي رسا خلف مبدل ان را على تحت الدية وحاشيت البنت نصف
واقفت ثلث الدية وتوقف ثلث الباقي في حمة المدة عليه الى سني الحال فان كانت دكرته اخذ
والخلف المسمى عليه كالمولم من الموت فان دخل في حمة المدة بالمثل او خمس في حلف وبنزل فيه وجو
ما في في الدواوي ولو خلف ولزم في حمة المدة بالمثل لا كان ربعاً وتلا في مع الحبر ولا يعطيات
الا لثلاثين ولو خلف ثلثا ولو احمي في حمة المدة بالمثل لا كان ربعاً وتلا في مع الحبر ولا يعطيات
ولا يعطى الا ثلث الدية وروى السديس الباقي وتوقف في حمة المدة بالمثل لا كان ربعاً وتلا في مع الحبر ولا يعطيات
سنة حدة وفتي شغل الحلف بها الا اذا خلف ابناءه ولما حاشي في حمة المدة بالمثل لا كان ربعاً وتلا في مع الحبر ولا يعطيات
ذكر في المسئلة من سني ان كان في حمة المدة بالمثل لا كان ربعاً وتلا في مع الحبر ولا يعطيات
ان في الحلف خلف في الامان وذكر في الميراث فلا يعطى الا ثلث ثمانية مع دحدو ولاب
شغل ان كان ذكرنا المسئلة من اربعة سني لثلاث وسهوان المجد والاح وان كان ان في
من سنة ثلاث لثلاث وسهوان المجد وصم لثلاث والمصلحان متوافقان بال نصف مضرب احد
العدد من في هذا الاخر حصل اثنا عشر بحلف البنت نصف الامان واحد نصف الدية وحلف
الحديث ولا يعطى للاب والدية وحلف المشكل ربع ولا يعطى لسدس الدية الا ثلثه خلف حد
واحد من الابوين ومشكلا من الاب فان كان ذكرنا المسئلة من خمسة ربع من عشرة تقرب
الخمس في مخرج النصف لثلاث عشرة وركان ان في من اربعة ربع من سني بحلف الحد نصف
ولا يعطى الا خمس الدية وحلف لثلاث السقفة تقرب واحد نصف الدية وحلف المشكل عشر الامان
وتوقف عشر الدية بينه وبين الحد وان ذكرنا دفع اليه وان ان في دفع الى الحد وقال بعضهم
لا خلف المشكل لحد وان وثمة من توقف فان با ان في دفع الحد لثلاث المستحقان تمام الامان
وان كان ذكرنا حلف عشر الامان واعطى عشر الدية قال النبي ابو علي والجميع عند الجمهور قول ابن الجداد
ولو كان عدل الف من الابوين اخ من الاب بحلف الحد خمس الامان واخذت الدية وحلف الاخ
تلك الامان و باحد لاه اخ من الدية وفي من خمسة عشر الرابع حلف حد واختا تحققة
ومشكلا تنقيا فالمسئلة تقرب من المولود من خمسة وستة عشر الامانة من اربعة تقرب لحد العدد
في الاخر مخرج عشر من في حلف الحد نصف الامان ولا يعطى الا خمس الدية وحلف لثلاث ربع الامان
ولا يعطى الا خمس الدية وحلف المشكل خمس الامان ولا يعطى الا ربع الدية محله الامان ثمانية
ومسرون وحله اعطى سبعة عشر من عشر من من الدية وتوقف ثلثة اسهم فان كان لها

لثمة

لثمة الحسب ولان ان في احد المجد سني من ثلثة لثمة لثمة النصف والحد لثمة السهم الباقي
سنة الربع قال القاضي ابو الطيب ولو اراد الحد الحاشي ان يعطى في السهم من ثلثة الموقوفه
بازان يعطى على التساوي والتفاضل بشرط ان يجعل السهم الثالث لثمة والا توقف وتوقف فيه
ابن الصباغ وقال السهوان المصطلح عليها لا في لثمة ثلثة لثمة السهم الباقي من السهم الباقي
تخيل ان يكون له وعمل ان يكون لثمة السهم الباقي وتقدم ذكر حلف في مثل ذلك اذا سلم على في السهم ومات
قبل ان ياتي بثلث خمس من اربعة ربع من حلف بشرط ان ياتي في حلف في ربع الحاشي في ثلث الحاشي
الربع لم يذهب وجها واحدا الثاني وهو الذي رآه ابن الصباغ هنا صورة قامة وذكرها الشيخ ابو علي
حدو مشكلا سقفات ان كانا ذكرين للمسئلة من ثلثة او سني من اربعة واحد ذكر الاخر ان في
من خمسة تقرب ثلثة في اربعة ربع من عشر ثم تقرب في خمسة ربع سني من في حلف الحد نصف الامان
ولا يعطى الا ثلث الدية وحلف كل واحد من المشكلا خمس الامان لا حلف في دكرته والنوثة الاخر لا يحد
للا خمس الدية في مجموع الامان خمسة وستون وحله ما يحدونه اربعة او سني من سني في الدية وتوقف عشر
ان با نا ذكر قصت بينهما بالسوا لثمة لثمة كالمجد وان با نا اس دفع منها في حمة المدة لثمة
النصف والى كل منها ثلثة لثمة الربع وان با نا احد ذكر الاخر ان في دفع في اربعة الى الحد واثنا عشر لثمة
الذي با نا دكرته لثمة لكل منها الحسبان وقد استوفنا الا في حمة صوة مائة حلف حد
ومشكلا احد سني والاخر من الاب ان كانا ذكرين للمسئلة من ثلثة سهم الحد وسهوان السقفة وان كان
سني من اربعة سهم الحد وسهوان السقفة وان كانا ذكرنا لثمة لثمة سهم الحد وسهوان السقفة وان كان
ان في السقفة من الاب فليسقي سهمان نصف والدية من الاب نصف سهم وفي من عشرة تقرب الحاشي في حمة
في بعض مخرج سني بحلف الحد نصف الامان واحد نصف الدية وتوقف عشر من سني وحلف المشكل السقفة
في الامان يعطى نصف الدية ومثلثون من سني وحلف الاخر عشر الامان ولا يعطى اليه في الاصل سقفة
بالنصف تردوا والسني في الاصل وحلف الحد عشر من ثلثة ربع من الدية والى المشكل السقفة خمسة عشر
وتوقف خمسة فان با نا ذكرين اعطى السقفة وان با نا سني دفع في الحد وان كان السقفة ذكر والاخر في
دفع سهم من الخمسة الى الحد لثمة الحسبان و ثلثة اسهم الى السقفة لثمة لثمة حاشي وان با نا الذي للاب
ولا دفع الى الحد سهمان الى ثلثة **وسهوان** احد اذا طأ احد الورثة الدية من الدم قام دية
مقامه في الامان فان بعدد واما القولا فان قلنا بحلف كل واحد من الورثة خمس مكد كدور
الورثة فان قلنا بالنوثة مع دية حصة ذلك لو اذت على ورثة فلو كان للقبيل اثنان فابا حدها قبل
ان خلف على ائيل حلف كل واحد منها لثمة عشر مبدل او ربعا حصة عليها وجبر المنسب لثمة حلف
لثمة عشر ومات احد قبل ان يحد دلم حلف وارثا غير الحالف حلف ثلاث عشر ولا يقع منه
بثمة خمس وعشرين ولو كان للقبيل ثلثة سني فخص كل سهم حصة خمس عشر لثمة حلف مائة حلف
عشر سني وخص حصة عليها وكل المنسب بحلف كل واحد منها سبع ايمان ولو حلف احدها ومات الاخر

قبل ان يخلط وورثه المالك خلف تسعا ولا يقع منه سكره سبع عشرة ولومات وارث القتل بعد ما اقسام
احد وارثه حصته من الدية التي لو كان القاتل ابنا خلف ادومها وارث الاخر قبل ان يخلط من اثنين
فخلف احداهما حصته ثلاث عشرة مينا وتلك الاثني عشر اربع الدية وكل من يخلط عليه اربعة مينا
من الدية يخصص الاثني عشر وسدس نعم ذلك اربعة حصته في الاصل وهي اثنا عشر ونصف تعلق ستة عشر
نكحل ونفعل ولا تخشع مينا يخلط لربها اربعة وعشرون مينا يخلط لثلاثة عشر مينا يخلط لاربعة عشر مينا
ولا تكون **مسألة** جميع ما تقدم في اهل النسابة في باب الدية عند الموت فاما اذا ادعى القاتل في غير
محل الموت وتوحيته بين علي المدعي عليه او اقام المدعي شاهدا واحدا وارثا خلف معه او نكح المدعي عليه
عن الغير وارثا المدعي عليه ففي هذه الميزان شرها فيه قولان احدهما نعم والآخر لا في القتل
بالحد وفي غير المدعي عليه ولو كانت الدية في محل الموت ونكح المدعي من اهل النسابة ففيه تعدد
عليه طرقتا احدهما في القولان فيما اذا لم يكن الموت في القتل بالحدود ولو كانت الدية في قطع الاطراف
والجراحات فتقدم ان النسابة لا يجزى بها راء لا اعتبار فيها بالحدود على المذهب لكن خلف المدعي عليه
وهو متعدد دية على ان المدعي عليه في دية موكل النفس هل يتعد وان قلنا لا يتعد دية واحدة وان قلنا يتعد
بقولان قيل دية رجل واحد في الرضا في التعدد وتعيه المالك الكهنة لا فرق بين ان يكون المدعي به
عمدا او غيره فانه النفس وقل ان الصاع الخلاف بها لو كان عمدا محصا فان كان خطأ او شبه عمد
محدثا لم يقطع فانه قلنا يتعد فذلك لئلا يكون الواجب في المدعي بعد جرح النفس فان كان دية
تندرا كان فاني اليد الواحدة اذ حكمه بقولنا صحتها تتعد ويخلف المدعي خمسين مينا وقا فيها انه
خلف بالقيسط والبرز الامان على عدد الابل ويجزى المفسر فقل هذا خلف في اليد خمس وعشرين
مينا وفي الموضع طرقتا ولو كان الواجب رايدا على بدل النفس فموجز لا بد لها ان يكون المدعي الخمسين
وقا فيها ان الواجب ما تقتضيه الرأفة فان كان الواجب مائة رية ونصف حلف حيا وميتا وسبعين مينا
وان كان قدر رية ذاك حلف سبعا وستين مينا وان كان قدر رية حلف مائة مينا والامان على الوجهين
في سورة النصر فزها من خلاف في ان مدة الضرب على العاقلة هل يزاد على ثلاث سنين اذا ردت
الاردش وقال لا يجزى اخرها في اربعة النفوس لما قصه لضرب في ثلاث سنين واستعمل في كسب
نفسان الدية والى غير المدعي عليه هل يتعد عن الخمسين في النفوس لما قصه ولا شبه تعظيم النفوس
بها يعلق بالايمان في الشريعة بين الكاملة والناقصة وهذا دلالات في باب المدعي عليه اما
النسابة على عمد المدا بالمدعي فلا يفرق بين نفس ونفس وجرح المدعي خمسين مينا ولو كانت
النسابة تجزى في الاطراف لما اختلفت في تعدد الامان وان قلت الاثني عشر انتهى لكن تقدم رواية خلاف
فيه ومما نكح المدعي عليه عن الغير ردت على المدعي وخلف بعد ما كان خلف المدعي عليه وان تعدد
المدعون فيسوز ادخل كل منهم مثل ما خلف المفرد فيه القولان فان راعنا كان يتعد الميراث
لا على عدد دية **مسألة** لو اقام مدعي القتل شاهدا وارثا خلف معه فان خلف المدعي

وجه في الدية فان ابي الشاهد بصيغة الشاهد بشرطه خلف المدعي مينا واحدا ويقتل المار
ان كان المدعي به خطأ او شبه عمد وان كان عمدا محصا لم يثبت له ناصر قطعا وان قلنا لم يثبت له ناصر
وفي ثبوت المال خلاف با في نظيره ان شأله تعالى واقا في بصيغة الجمار او شبه الموت دون نفس القاتل
قال الخالي خلف معه خمسين مينا قطعا قال الراعي وهذا يقتضي التمسك في الموت بشاهد واحد وما
يسلم ان يكتفي به القاضي قلت قد مر خلاف في ثبوت الموت باخبار عدل واحد وان قلنا يتعد اليه
فلا بد من خمسين مينا الثاني اذا ادعى القاتل على اثنين مائة مينا على الصحيح في بعد الامان من قتل المدعي
عليه في تزويج الخمسين مينا قولان صحيح فيكون العديع وهو قصبة تلام الخالي صحيح الاثر وان لم
يكن الاثني عشر ويجزى ان شهدا الا ان المدعي به اكثر من واحد من قطع طرف على قولنا يحدد الامان في
الدعوى به ويخرج من الكف ما تقدم بها اذا ادعى على رجل واحد قطع يديه بثلثة احوال احدها ان المدعي
عليه خلف مينا واحدا والثاني خلف خمسين مينا والثالث خلف خمسة وعشرين مينا اذا ادعى على رجلين
اربعة احوال خلف كل واحد خمسين خلف كل واحد خمسة وعشرين خلف كل واحد ثلاث عشرة مينا وفيها
اذا ادعى على ثلثة خمسة احوال لثلاثة الاول خلف كل واحد سبع عشرة مينا وكل واحد تسعة
الامر الثالث حكم النسابة وفيه مسائل الادبي القاتل المدعي به في محل الموت اذا انهم الوحي
الامان يوجب نصا صا اولاً فان كان يوجه بان كان عمدا والمدعي عليه يقتل بذلك القاتل في باب النسابة
النصار تولاها الجديده المصحح انما لا يوجه والتقدم انما لا يوجه سواء كانت على واحد او على جماعة ليعتد
به اذا امكن جماعة على قتله وفيه قولان الاول يحد واحد منهم فيقتل منه ولا يجمع دية واحد في الباقي
فيستلزم من الدية فيه وجب وقيل انه يقتصر في ثمانين منهم فقط وان كان عمدا يوجب القاتل في القاتل
المدكور حصا لدية في حال المشم عليه قطعا وان كان خطأ او شبه عمد ردت دية على عائلته مخففة
في كفا اخطائه في شبه العمد ولو ادعى القاتل على ثلثة في محل الموت والحاضر منهم واحد فان قالوا فمعدرا
جميعا اقسم على الحاضر خمسين مينا ردت له الفاضل عليه على التقدم وعلى الجديد ليس له على الاثني عشر
ثم اذا قدم احد العاقلين فان اقر قصصه وانما اقسام المدعي عليه ردت دية وقيل قولنا هذا
خمس وعشرين مينا واحدها خمسين مينا قال الراعي ويصح ان يكون على الخلاف السابق في دار النسابة
في بنية المدعي فان خورناه وذكره في الامان السابقه في كفاي ما ثم اذا خلف على القاتل عدا القولان
التقدم والحدود وادام اقدم الثالث فان كنتم لا تمل عليه فيه الخلاف فتقدم وان قلنا فمعدرا كان
العاقلين يخلص لنفسه على احواله ولا يقتل منه قطعا وادام احواله وان كان خلف عليها فيه
الخلاف وان اقر احد منهما العاقلة كالدية على العاقلة وان لم يزل فيهما مخففة وان قلنا بعد
الحاضر ولا ادري انهما العاقلان لم اخطا اقسام على الحاضر خمسين راحة منه بل الدية على الجديد
وعلى القديم توقف الامر ان يحضر لعاقلين فانما يفرق بالتقدم فقتل منه قطعا ويقتل من الاول
ايضا على التقدم وان قالوا قلناه خطأ ردت الدية عليها مخففة ان كذبتهما العاقلة وعلى العاقلة

دا مطا بده دون بعد اطراده الطرقة في العدم المستولدة بئمة العبد وتجران ايضا في المديون
او اصله من عدو ولم يقسم ورثته على العدم ان تقسمه لان بولم تقضي مودسه قطعها وان قلنا
يقبض لم ابتد الخلاف ان الورثة الذين دخلت عليهم المديونية على ادم يقسموا واما المستولدة فالظاهر
المستولدة لها دعوى القيمة وطلب الميراث ان لا تقسم ولا يحاج في طلبها الى ميثاق جنة الاستمارة
و اما بطلان الخصم بطلب القيمة على ادم وعلى هذا لا يتوقف دعواها على ارض الورثة عن الطلب
و حكم العدم حاكم المستولدة وبني لقاضي الطبري دعوى المستولدة على انا هل يقسم ان قلنا نعم فله ذلك
وان قلنا لا فليس له الطلب الميراثنا بطلبه من رده عليه لو سئل المديونية ولا يمكن ان رده عليه لدا قلنا ان
لا تقسم قال الراعي بطلبه ان يقول انا يدعي على ادم دعوى على دعوى المستولدة المستولدة في القاضي
قال ايضا القاضي بين فقه عمل العدم على ادم المستولدة الميراث على نفي استحقاق القيمة وما قال القاضي
على ادم المستولدة الميراث على نفي لقتل نظا فكلما هذا الحكم عزما البيت في ذلك حكم المستولدة
وقال في التفسير لم المديونية خلاف عدا المستولدة وان حوزنا لم الحكم وقال لغوراني لم ان دعوا
و هي مملوثة قولان في نظرنا علم انه لا انفصا من بطلان المستولدة فمن والى الجواب في ذلك سوا واما
ذكرت شيئا لها فغيرها من الاركانا الثالثة اذا قطع برعه فمقتضى ما بالسراريه
فقد مر ان الواجب دينه وتكليفه خلاف في ان ذلك يستحقه السيد فما اكل الامر من نصفه ثم العبد
و كل ادعيه والاقل من كل القيمة بل ادعيه او الاقل من نصف القيمة حاله كما ساء ونصف ادعيه فاذا رغب
عده الكتابه في محل الموت فانه كان الواجب قدر ما يستحقه السيد ولا يفضل في الورثة بان كان
نصف القيمة قدر ادعيه واكثر على الاول وكما في القيمة قدر ادعيه على الثاني رتب ذلك على السيد
هل يقسم لومات السيد رقبته ان قلنا نعم قلنا لا فلهذا رجعنا الى ادعيه ان يقسم وعن
بعض القطع به على الاول لا يقسم الورثة ايضا بل حلت المديونية فان كل حلف السيد واستحق
وان كان يفضل من الواجب على من الورثة فان كانت ادعيه اكثر من نصف القيمة على الاول واكثر من كل
على الثاني فلهذا ان يقسموا قطعها وفي ثمانية السيد خلاف ان قلنا لا يقسم للموت ان يقسموا
خمس مينا وان قلنا يقسم فالسبع مع الورثة كالوارثين في القولان في ان كل واحد منه من الورثة
حلف خسين مينا او نزع الا بان عليه بما يحسب ما دخل على القول الثالث ان الواجب للسيد
الاكل من نصف القيمة فلهذا ادعيه فقد فصل من الواجب في الورثة ليكون الحكم لا تقدم المراجعة
انما رجع في التفسير بعد ما قسم فالله ما ساء وسبيل سائر الاموال التي اراد عليها
وان اردت قبل ان تقسم فالاولى ان لا يجر من الحكم عليه التسامه لانه لا يورث عن الميراث فاجزى فان اذا
على والى الاسلام انهم فان قلنا ان يقسم وانهم في حال الورثة فحق التسامه قولان واختلف الاصحاب
هل في حقه مطلقا او على القول بغيره اصل الميراث خاصة على طريقين احدهما انه على القول ببقا
ملكه فان قلنا ملكه يزول بالورثة واداعا وحصل ملكه يد فلا تقسم تسامه في الورثة وان

قلنا

قلنا انه موقوف في حقه فسامه وجهان احدهما انها تقسم قال الراعي ومنهم من يقول يقسم ثم اذا
ما وتقتل على ارره فنسبته ادعيه وجهان واحدهما انها تقسم على كل الاولاد لورثة الورثة قبل
توري الميراث ومات مرتد لم يقسم **فصل** الاول لا يبيح ان يحلف الحاكم السكون سوا كان مدعيه
او مدعي عليه حتى يعلم ما يقول وما يقال له فان حلفه فحق حلفه الخلاف في ان السكون كالحاكم والمجرب
والاظهر عند الجمهور الاول عند القاضي ابي حامد والها سريسي القاضي الثاني اذا قتل رجل دكان الموت
على عده قتلوا رثا ان يقسم عليه ان ثبنتا الفصاح بالقسامة والافلا الا ان يكون من غير ان يقسم
على الركن ربهه ونسبه ملكه على العدم الثالث ادعي على رجل انه قتل ابا به بعد فقال المدعي عليه مسلمة
مطا او شبهه عمد قال البغوي القول في نفي العمدية قول المدعي عليه مع بيت سوا كان بقتل لوت
ام لا او لا موكي ما ذكره الامام والمجرب استمر ان كان بقتل لوت فلو شهد عبيد ان قتل المدعي
عليه بالعمد فيقسم المدعي ودعوى المدعي عليه لوت القتل خطأ لا يقع المدعي من القسامة ولا يبطل الموت
ان لم يادره فلو لم يكن لوت فيقسم المدعي عليه بيمينه والحق ان حلف مينا واحد وقال القاضي
يزيد ذلك على انه لو اصل القتل لم يحلف ان قلنا يحلف مينا واحد فلهذا ان قلنا حلف
خسين حلف مينا حسين واداعا به وجهان ولا خلاف في المدعي عليه ادعيه قولان بنا على ان
دعيه الخطا يجب على القاضي واداعا به وجهان ولا خلاف في المدعي عليه ادعيه قولان بنا على ان
في الصفة كالحلف في الطور وفيه قولان قالوا نعم فكان ادعيه لا لا تعرف له بطل خبره ان قلنا لا طالب
ما قال الراعي وهذا الاظهر اقتصر على الاثرون والاثرون ادعيه في حال المدعي عليه محققه راجله
لان نصد قد اعاقله لمون عليهم فلو سئل المدعي عليه حلفا لمدعي عليه ان كان شهدا يكون عديته
بعد واداعا المدعي عليه ومات له بيمينه الفصاح والديه المخلطة في حاله ولو ادعي عليه انه قتل ابا به
تقال بيمينته عدا فلا قصاص وهل له مطالبة بيمينه بيمينه وجهان الرابع قال القاضي رحمه الله
في حقه غير المدعي عليه وان كل المدعي عن القسامة ادم بين هناك لوت حلف باه انه ما قتله ولا عان على
قتله ولا قتله من فعله ولا سبب فعله في حقه ولا وصل الى شيء من يديه ولا احدث شيئا من
قتله ولا عان على قتله لقتله لقتله لا يقتل ولا لراه
وقوله ولا ناله من فعله نفي ان لم يصبه سهمه وجرم الذي رماه ولا سبب فعله لانه تدعي سهمه ارجح
في حقه جرمه مطير الممان اي الشخص يقتله وقوله ولا وصل الى شيء من يديه اي ما سقاء سوا بملك
وقوله وما احدث شيئا ما عان اي ما حفر بيرا ولا صب سكينه وجرم الممان ولا حفره في قبره
القتل فانه متى قتله وادعيه ما عان على قتله بكونه بكونه الدم مطلقه في غير مصر
فانه اذا عني حقه نفي الجرم الممان ومن منع منه صريحه ادا ادعيه اجهاد القاضي في معاد الدعوى
المطلقة فادعيه لولي ممول الهلاك على يد المدعي ونسبته القاضي في الميراث في اديها اذ كانا
الرد منسوبا لوجوبنا فينبغ القاضي من يدعي وحطاط في التكليف وكذا اذا كان غايها وادعيه وكيله

كما اذا كانت بينه على لحد او عاب يدين يستظهر الحكم وقيل بشرط الشا فبعد ذلك في الدعوى الفصل
وشرط في البين الزمان على ما تنص عليه الدعوى في الدعا خاصة في حق كل احد ما فيه من حق المقتول وقال
القتال عدالة حيا وبكيفية ان يقول ما تقتل فلانا لان البين على وفق الدعوى الحاضر الدعوى
جراحه لا يوجب قصاصا كما حانته واقام شاهدا واحدا وحلف معه بمسأمت المرحوم بالسرية قال
انما الحد لا يصح في الورثة شي لا يحسن ايضا قال القاضي بوالطيب تمسك بالحداد ولا ينبغي ان
دعوى الجراحه واليه عليهم بسبعان قبل ان يدا في خلاف وجوابه منع على ان لا يمان لا يتعدد في
الجراحات فانه لا يتعدد بكل الامان فيها وحلف خمسة يمانع شاهد وان قلنا يوزع على الديه
فحلف المجاميع مع الشاهد ثلث الخمسين نادا مات المرحوم وصار الجراحه تقسم الورثة والحاسب
بين مورثهم لم يقتل المحرم كوجب حتى لو حلف خمسة على قولنا بكل فلا يميز عليه في الظاهر الاول
النظر الثالث في مسأمة الشهود نص الشاهد وشروطه يستوفي في كتاب الشهادت والشهادة
على الجناحه شروط الاول المذكور فلاست القصاص في نفس او طرف او جرح بشهادة رجل وامرأتين
ولا شاهد يمين بل لابد من حلفي يشهد ان بنفس القتل او الجرح ادعى اقرار الجاني بها وفي ثبوت
الديه كلام يأتي في الشهادات وما لا يستلزم الا المال من القتل والقطع والجراحات كالخطا وشبهه العمد
وجناية الصبي والمجنون وجناية المسلم على الذي والحر على العبد والاب على الابن مستثناة رجل
وامرأتين وشاهد يمين لو امان ما تقدم ولذا الجا فيه وما دون الجرحه اذ لم يوجب قصاصا وسائر
الجراحات الموجب للحكمه فلو اقام شاهد او امرأتين على قتل بوجوب القصاص ثم عفي على مال وقصد
الحكم له بذلك الشهاده لم يحكم له في الوضوء الصبي ثم بلغ او العبد ثم عتق ولو اقر بالثبوت بعد
العفو بغير ان سمع كما لو اقر الصبي والعبد بعد كماله ولو قال المدعي بعد الدعوى بالقصاص عفو
عنه على الديه وادعى واقام رجلا وامرأتين بالقتل الموجب للقصاص او شاهدا واحدا داردان حلف
معه هل قبل وقيل لا بد من اقراره وجهان احدهما عند ما ورد في نعم واحدهما عند الاثرين وحكي عن الغنى
لا وتقطع بعضهم به ويجوز ان يسا على القولين فيلزم موجب العمد لا يورث فلا يقبل او احد الامرين
مقتل **مسألة** لو شهد رجل وامرأتان بالشهادة او ما موه فارها انطاع بان تشهدا بانه صديقه
صديقه او محبة او ارضته لوانه فالنظر ان ارضاها لا يثبت بشهادتهما على ايد من رجلين ونص
على انهم لو شهدوا بانهم صديقه او محبة او ارضته فاما في مرق منه واحاب غيره خطا انه ثبت الخطا
بهم وبشاهد يمين ولا يصح طرقتان احدهما فيهما قولان احدهما ثبت القسم والجناية على الثاني
بهم وان لم يثبت القصاص في المرحوم ولا في القتل الاول وقيل نص عليه في مسأمة القصاص ايضا واحدهما
نفي عن الصبي قال الامام ولو ان طرقت في مسأمة الثانيه والى ما بسمه الرجل الذي قصده وبعد
منه الى الثاني اسي فقتله ولم يكن الجناه الا في منخلق حق المدعي وجب القطع بنسب الخطا بالسنة
الفاقة ومحل الزد ما اذا كان الاول منخلق حق المدعي ثم قال وفيه احتمال اثنى ويقر بانه

ما قاله

ما قاله القاضي لانه لا خلاف انه لو ادعى قتل غيره وخطا نفسه وادكره مرور السهم من ريد لم ينجح في
شهادتهم وانظروا ان مراد ما اذا كان المدعي في القتل في نفسه او كان في غيره او كان في غيره او كان في غيره
وريد وجهه في اعدان شركة الرجل المرحوم والشاهد في البين لا سمع في ملك وما ذكره القاضي في نفسه ذكره
في كتاب الدعوى كانه لو ادعى ملكا مطلقا لشهده الشاهد بملكه وسببه لم يصح له ما عدا ذلك والمقصود المكد وقد
وانت لبيت فيه الدعوى وقال الامام انه لم يرضه خلافا وقد يفرق بينهما وقال الامام في المسئلة الاولى
انه لو ادعى راسه ثم عاود ونسب سعي من است موجب اليه ثم رجل وامرأتين على ما فعل بالوجه ونسبه
الغزالي قال ولو ادعى مع القصاص ما لا من جهة لا يحلف بالقصاص لقام عليه رجلا وامرأتين فلهذه من
الماله من وان لم يست القصاص وابعده بعضهم فقال ردوهما هوس لا عنه شلة القصاص ان قلنا
بثبوتها شدة التي مع الابضاح وادعيا المرحوم في ثبوت القصاص في بوجهه وعنه واستبعد الشيخ
او على وجهه بوجهه وقال الوجه ان يقال لا يجب قصاص المرحوم في ريشة ريشة في ثبوت قتل المرحوم
وانما اصابع ويخلص من لده في مسأمة القصاص اربعة ارا احدها وهو المقتول لا يشهد به الشاهد شي
وانما ان ثبت القصاص في المرحوم وارتق الماشه كما ملا عشر من الابل ان عفي ولم يقتصر وان قص
في المرحوم وجب له خمس على القصاص وحلوه في وجهه وثالثها لا يثبت القصاص في ريشة الماشه كمالا
و**مسألة** لا يجب القصاص ولا العشر من الابل يجب ما يقابل لشم بدون وهو خمس من الابل في الامم
الشروط الثاني ان يكون صيغة الشهادة حرة وبه مسألتان احدهما الشاهد بالقتل لا بد ان يصف
الاله الا في فعل المقتول عليه مرقا ولو قال شهدانه مرقه بالسيف لم يلف ولم يثبت به شي ولو قال شهد
انه حرة بالسيف وانما الدم ومات الجرحه او مات لم يثبت القتل ما لم يقل قتلته او مات من جرحه
او انه مرقه فثبت بصيب ذلك فيست قال الامام في طريق الرايين ما يدل على ان القتل منه هذه الشهادة
وقال هو غلط ان لم يكن في النسخة اختلال قال الرايع ويدل على الاختلال انه لا يرد في طريق الرايين
والغزالي رواه وجما عنهم وانما اصابع حكمي من النفس ما يدل عليه وهو انه قال اذا اقرضه بالسيف
فانه مرقه ومات قبلها قال الامام ورويه لو قال انه مرقه لم يشهد الموت فان كان موته قبل عفي من
ولكن انه مال الجراحه فيه حكم على الجراح بالقتل لان الظاهر ان موته قبل ان يدا في الجراح او
ما من من غير حلف الولي للاختلال بخلاف ما لو قال ومات بمقتل جراحته وادعى الجراح انه مات بسبب
اخر تان لو لم يحلف وان كان موته بعد عفي من عمل ان يندمل فيه حكم عليه بالجراحه دون القتل
ففي رسم جرحه لم يزل مميما ريعا حتى مات فحكم عليه به وما قاله في الجرحه الاول من ان القتل الذي نسب
الامام الي الرايين هو تفصيل حسن ولو كان جرحه بغيره بالسيف فانه الدم ومات مكانه كفي
نص عليه لكن في اعدا الامام ما يشعر بنزاع في ناه جعل محل الوفاق ما اذا اقرضه دمك من ذلك
الجرحه ولو اقرضه بالسيف فسال عنه ومات مكانه يقال ان النسخة ابو حامد لم تست القتل وقرن
بان انهما رالدم بسبب ظاهري لا فصلا الى الموت بخلاف سبلانه قال الامام ولو صدق الجاني الولي

والله لو جئنا من الدنيا شهدا لكانت عليه بالبرهان ثم ما بعد الحق فليقبل واختار
ان يصرح بما يقول اما الشك في الله فله الضد ثم ان يقول المسألة على التمسك بالخطا فليست
اثباتا لعاقلة المجردة لدرية فليس من العدل فلا يقبل ثم انما قلنا ان هذا الشك من غير العاقلة
فالقولان شرا ونهما لا يقبل ونهما فيهما اذا كانا من الامعة وفي عدد الاخرين وقا بالواجب على انهما
يقبل ولا محاسب لهما احدهما اثباتا فليقبل فيهما واظهرهما تقرير السمع قال الرافعي وشرا العاقلة
ثم كنه من الخرج شرا وهم يفتقرون من القتل انتهى ويقتضي هذا ان لا يسمع من كنه الانسان ثم شهد على
عده بحق الشرا الرابع ان يسمع الشرا من انكاد صدق سائل الاول قال الشرا نعي
دعيه عنه ولو شهد على حكميها قتله وشهداخران على الشاهد من الاولين لهما قتله وان شهدا
في مقام واحد فان صدقهم ولي الدم معا طلت الشرا في وان صدق اللذين شهدا لا لا قبل شرا ونهما
ويعل الاخرين داعين لهما وان صدق اللذين شهدا اخر اطلت شرا ونهما لا لا يرفعان كما شهد عليه
لها وصور المسألة مسلكا لانا الشرا في لا يسمع الا بعد دعوي والدعوي توقف على نفس المدعي عليه
فكيف يسمع المدعي بعد شرا في التفتي فاجاب لاحباب باجوبة احدها لا يسمي واخرى يسمي قال المادري
والجمهور حرم ما اذا وجدت الشرا في دون الدعوي وفي تسمع دعي في القتل فامره لوجوب احداهما
من حقوق القول صدق دعيه وينفذ وصاياه فجاز لهما ان يوجب عنه في سماع الشرا في هل دعوي ورثته
وثانها تحليف حكم الدعا قال المادري دعي هذا لا يسمع في ديون حي ولا ميت وعلى الاول يحي
ان يسمع في ديون الميت الثاني في صورته كما لو كان ولي الدم صغيرا او مجنونا فجزا الشرا لهما قبل
الدعوي لانهما لا يسمعان عن نفسه واختلفا لولا في ان ذلك يخص القتل اعظم حرم او يحرم فيه وفي غيره
من الدعا وسائر الاسوال الثالث ان يصرح في الشرا في العليم الولي العاقل والسمع قبل الدعوي
حينئذ ولقد ذكرنا في الرابع ان تصور مع التفرع على الصحيح ان الشرا في لا يسمع الا بعد الدعوي
مطلقا فيما ادعيه الشرا وشهد بذلك شاهدان فاعاد الشرا في عليهما وشهدا على الشاهد من باثما
العالمات والجمهور للمالك ربه وسببه فراجع الولي وسالنا اهلنا الخامس ان تصور ايضا
توزيعا على العليم فيما ادركه وكيفية بطلب الدم فادعي احدهما على اثنين والاخر على اثنى عشر
اسم على الاخرين وهو ايضا مفرغ على جميع التوكيل فحمايه وان لم يسمهم وفيه خلاف تقدم
وسمهم في ان في قبول شرا في الحسبة في حقوق الا يسمي وجه احدها ان لا يقبل مطلقا وثانها
يقبل مطلقا في القضاء لهما مال وثانها يقبل في القضاء فحمايه وراعي يقبل في حق المجنون
والصبي دون غيرهما وخامس ان لم يعلم به مستحقة قبلت وان علم به فلا وفي قول ان يعمل
في القضاء لدرية المتعلقة قال ابو محمد في كلامه في قبول شرا في الحسبة قريب من خلاف في نزاع
المضرب من العاصم من غير بياضه لا دايه فان قلنا يقبل فمخرجه في مجلس القاضي شهد اثبات
على اخرين بالقتل وشهدا اخرين عليها به ثلاثة اوجه احدها ان الشرا في وثان وهو قريب من

قول المتساقط عند التعارض الثاني اما تراجع صاحب الحق وحكم لشرك من صدقهما وصدق لهما المسألة
المرجحة على القول بان الاعتماد على المسألة والدمرجحة والمثالث يقبل الاول دون الثاني ولا يحد هذا
اذا شهدا معا وان قلنا لا يقبل شرا في الحسبة فلن كانا شهدا حسب مخر لولي ولو يحد في الاولان
لم تسمع الشرا في المقدمه فلو اعلوها في قبولك ثلاثة اوجه اظهرها عند الخراجي لهما القتل ثالثه
ان يامر المبادر بطلته والافلا وان كانت باسنتها في بعد الدعوي فان كانت منه فان كل دعوي على
اثنين وشهد به شهادتان فشهدا لهما بين شهادتي الشاهد من كنه في الوجه الرابع قال سمر على الدعوي
الاولي وتعد في الاولين من كنه لا يقبل شرا ونهما لا لا يسمع من كنه في الوجه الرابع قال سمر على الدعوي
الاخير من اصدق جميعا بطلت الدعوي والشرا وثان وان كانت الدعوي من وليه نظر فان كان غير المدعي
ادعي عليها الوكيل فادعي وقام الشاهد من فشهد المدعي عليها على الشاهد من قال سمر الوكيل على الدعوي
على الاولين من القتل عليها وان صدق جميعا اصدق الاخير من القول لوكاله ولم يراعه الوكيل بالذرع
في طار الدعوي وان لم يعين الموكل من يدعي عليه بل وكله في الدعوي بمقتضاه او قال يركب مدعي من يمول
الجماعة فادعي عليها ففي حقه هذا التوكيل وجهان فقد ساقا القاضي البعوي الذي عليه كل النقصا
صحت فان محتما بعين الوكيل اثنين وادعي عليها بالقتل وقام به شهادتين فشهدا على الشاهد من
في قال سمر الوكيل على تعدن الاولين ثبت القتل على المشهود عليها وان صدق الاخير من اصدق جميعا
انزل عن لوكاله ولا يراعه الموكل بالذرع بل اصدق الموكل الاولين ثبت على الاخير من اصدق جميعا
قد ان يدعي على الاولين اذ لم يتقدم منه ما ساقا نعت يدعي وتقبل شرا في الاخير من قال الامام
وله في الثاني سمي على ان شرا في العاقل هل يسمع فان قلنا يسمع فاذا وقعت في صورة المرفوع هل يسمع فان
قلنا يسمع قبلت شرا ونهما وان قلنا لا يسمع بطلت لانا وان قلنا لا يسمع بطلت لانا وان قلنا لا يسمع بطلت لانا
يصلح لهما العاقل فلو استعاضا شرا ونهما في قبولك على ان الشرا في العاقل بعد الرد من اجل المبادر
فقد يسمع وفي هذا نظرنا ما لا نعلم احدا قال ان المبادر بطل الشرا في لا يسمع المرفوع بل الخلاف
في سلطان المادع مفرغ على القول يقبل شرا في الحسبة فمن قد يقال اذ لم يسمع شرا في الحسبة
فلا يصح المادع لهما اذ اصدق الموكل الاخيرين لان شهادتهما الاولى لم يردده لهما في ليست بدفعه
فانما احدث بعد الدعوي بطلت بدفعه لانا لا دفعه لوكاله على الاولين وسقي بطر الحيات
الشرا في المردود المبادر هل يسمع معاه اولاد الفكاك وادعي القاضي والرافعي شرا ونهما كما
تسمع لهما المادع والمبادر وادعي وكذا الحكم فيما لو قل الولي وكين يستقل في الدعوي
بدم قبيله ولم يعين المدعي عليه ومحمناه فادعي احدهما على اثنين لهما قتله وشهد به بذلك شهادتان
واوحي الوكيل الاخر على الشاهد من لهما قتله فبدمعه سموعه كما لو حضر موكله وقام المدعي شهادتين
عليهما ولا شهادتين ثم ادعيهما الموكل في هذه الصورة لم يسمي في استيفاء الدعوي على احدهما ولا على
الموكل الكركان لانه يدعي على الكل بخلاف ما لو كان هو المدعي فانه اذا صدق الكل لم يثبت له الدعوي

على هذا المحقق كالمرو لو شهد الرجل المشهود عليه ما يقتل على امره واشتبهى رجله على الشاهد من بالليل
فالحكم كما تقدم في مثل هذه وفقت بعد تقدم المدعى وبطله في تصديق لو لم يكن من واحد
كما مر ولو كان المدعي وحيداً لم يكن الوكيل من أحد ثم حدف الآخر كان له ان يدعي على الاولين ولا يقبل
ثم ان لا يحسن لانما سهران وقال لا يصح لاي محقق ان لا يكونا متهمين لانها لا تصح ولا عدوان بها ولو شهد
رجلان على رجلين بالقتل على الصورة المتقدمه مشهرا احسان على الشاهد من بالليل انما يثبت على التفصيل
المتقدم فان كان الوكيل مدعي بنفسه وكذب الاخرين بطلت شهادتهما وان دعي لصدوق الجميع بطلت الشهادتان
وان كان المدعي الوكيل ولم يدعي الموتى اعدا والوكيل مدعي على الاولين بالاحتمال ليسا دعيين لكنهما
مادان فلما دعي عليهما وحدهما القسطنطينية من تفرق قولهما الخلاف في قبول الشهادتين المعان بعد الماد
وقال المدعي ان ما دعي في مجلس اخر فليست دارا ما دعي في ذلك المجلس فذكر المجلس في حرك **سبع** لو ادعي على اثنين
القتل شهد له به ثقتان ثم شهدا المشهود عليهما واحسانا للمدعي على الشاهد من بالليل فصدق
المدعي الاخرين ابعاضا بطلت دعواه الاولين لجواز اجتماع الاثنين عليهما وشهادة الآخر من على الاثنين
شهادة قبل المدعي والاستشهاد وقال المدعي فلما دعي به في مجلس اخر شهد به قبلت شهادتهما
وان دعي به في ذلك المجلس فوجز **السبعة** الثانية اذا شهد بعض الورثة بحقوق بعضهم عن النقص
او اقر به سقطا النقصان سواء ثبتت النقصان منه او انكره مردود وسواء دعي له في الاول او في الثاني كان
عدلا او فاسقا ثم انما كان على من ادعي به ثقتان فلو كان من مطلقا او تفرقا في بعض
فدعيه من ادعي به ثقتان المشهور ان في النقصان المطلق جرد سقمها ولو قال احد الورثة عن بعضهم
عن ادعي به النقصان او على من شهدوا النقصان بغيره فان كان عدلا او غيرا لكان في يده
بذلك خلفا لمدعيه ويستطعمه من ادعيه وكذا الحكم لو شهد بذلك رجل وامرأتان من الورثة وفي
كيفية خلفا لمدعيه شهادته احد الورثة قال في المختصر خلفا لمدعيه شهادته احد الورثة وفي
والمال احسنه كماله الجمهور بانما النقصان يسقط بقول الشاهد بطلان بذكره في بيئته بغيره
وتبين انه نفي عليه في الامم كذا في اختلاف المدعي بوجاهة تقبل قوله لا يفي عن النقصان والمال يتعلق
بالشهادة لا باليمين وقيل المراد ما اذا ادعي المدعي النقصان وجاب عنه ما يفي عنها بجلت
محسبا الجواب ولو اقتصر على انه ما على الادعيه ثقتان وقيل ذكر ذلك احتياطا لسوقا الشهادتين
والخلف ولقد بعضهم بظاهره وقال اذا قلنا موجهها بعد القود المحقق في جميع الحقوق الادعيه هي
يعفو عن النقصان الادعيه جميعا فاذا حلف على الحق من الادعيه من غير تعرض للحقوق عن النقصان
لم يحلها على عفوهم ولو شهد احد الورثة بحقوق بعضهم عن الادعيه فقط لم يسقط النقصان
ثم ان كان الشاهد من لا يقبل شهادته لم يورث قوله شيئا وان كان ممن يقبل شهادته لم يورث
شهادته في الحقوق الادعيه وحده من القولين في ان الواجب القود لو احدى الامرين فعلى الاول
لا يورث شيئا وعلى الثاني يقبل وعلى الثالث مع على الحق عليهم ولو ادعي الجاني على الورثة

اد بعضهم

اد بعضهم الحق عن النقصان فالمراد صدقوا بانهم فان حلفوا حلفوا وستلصقوا به ولو ادعيه
بالعندم يقبل فيه لا لشدة رغبته بخلاف الحق عن الادعيه ولم يفرق في سماع شهادته لوارثه بعض
الورثة عن الادعيه بين ان يكون مال العاقل مباحا ام لا ذلك كما نقلوا فيهم على وجه صحيح بعضهم في شهادته
عن ما انفلس الذي لم يحج عليه لانه يدعي شهادته عن نفسه من المتعاركة وحتمل محبة هذا وان يكونا انصرفا
على الصحيح المسئلة الثالثة وهي تسهل على الادعيه والاختلف في هذا القتل في زمانه كالزكالي حدتها
تتله عدوا وروى السبب اذ في شهر صفر وقال الآخر قتله عشية او يوم الاحد في شهر ربيع الاول وكان كما
لو قال احدى القتل في الميت او في هذا الجانب الاخر من البيوت وفي ذلك البيوت او في ليلة او في الاله
قالوا قال احدى القتل بالسيف او بالحجر وقال الآخر قتله في الحياض او في بستانه قالوا قال احدى القتل
قتله بالحجر قال الآخر ما تقدم في القتل بغيره كذا الحكم في كل ما يشهد به في اختلافه فيه
من الافعال فمن تقدم في الادعاء ما تقتضي في قول بعض هذا في ثبوت الموت بشهادة ثقتان ولو شهد
كل من ادعيه اقرض بالقتل في زمانه او مكانه او باله او على صفه والآخر على اقرار بالقتل بخلاف ذلك
قالوا شهدا على اقرض انما قتله عدوه والآخر على اقرار له قتله عشية قبلت شهادتهما ثم ان كان
كل واحد من المعلنين عدلا بوجوب القود مدناه وان كان لا وجه لثبته الادعيه في ماله وان شهدا على
اقرضه بالعدو والآخر على اقرار بالخطا روجع قالوا في هذا القدر انما في الخطا الخطا فان لم يثبت
فان كانا خلفا لمدعي على اقرار بقتله وان كانا خلفا لمدعي في الخطا في ماله وراء بعضهم عن بعض في الام
وروي عن الحياض عن نفيه انه قال لم احكم بهذه الشهادة وانا لا احبب قالوا بعضا من الحكم في الصفه
فاما القتل محكم به الثانية لو ادعي القتل وادعي شهادته في شهر احدى القتل والآخر انما يقتله
لم يثبت القتل ولو لو شهدا لقسامه ثم ان كان المدعي قتل عدلا فاقسم الوكيل يست احكام القسامه
وان كان خطا حلف الوكيل مع ابي الشاهد من شارة الحكم في اتحاد اليمين وبعدها عدم نفي الحلف
مع مثق هذا الاقرار كانت في مال الجاني وان حلف مع شاهده اقتل كانت على الحاققه وان كان القتل
عدلا لكن لا يوجب قصاصا من مال الجاني الثالثة لو ادعي قتل عدلا فشهد له شاهده على اقراره بالقتل
العدو والآخر على اقراره بالقتل المطلق او شهدا احدى القتل المقتل المقتل المطلق بالقتل
ثم يمسك عن قصده فان لم يمسك عن اقراره القتل قل له الحاكم انما سمي جعلت لك كذا وردت
اليمين على المدعي انك قتلت عدلا وحلفت على النقصان فان حلف يدعي على النقصان بيمينه لا بشهادته
فان نكل قضى له بدعيه الخطا بالشهادة وان قال قتلته خطأ فالنقصان
انه بعدد ما نفي المدعي بيمينه بيمينه ويكون دية الخطا في ماله وبعده الجمهور وقال المتن في مطالبة
بالدعيه قولان سان على صلبين احدى ان الادعيه يمسك على الحاققه ابتداء او عملا والآخر ان حلف الصفه
هل جعل كاختلاف الموموف وقد تقدم في فصل العود في النكاح فان قلنا يجب على القاتل ابدان
الحلف في اعنقه ليس كالاختلاف في ايمانه ليمانه كما نص عليه وان قلنا يجب على الحاققه ابتداء فان الحلف

في الصفة كالحق في الجرم لم يكن له مطالبة. قال ابن الصباغ ولوصدق المدعي الجاني على انه خطأ وجبت له
في ماله ابعاد هذا القول على القول بسماع شارة الحسبة في النفع او بسماع المدعي بالقتل مطلقا
اما ان لم يسمع شارة الحسبة ولم يسمع المدعي الا بعد حمله فله ان يكون المدعي ادعى القتل بعد ذلك
لم يسم القصاص من ادعى المدعي عليه ولو ان ادعى المدعي بغير حمله على ما قاله المتولي فان قلنا له الطلب
مع استمراره على دعواه فما الذي دون ذلك ليس له الطلب فيجوز ان يدعي على انه لو اقر له ريد بشي فربما
ثم علو دية المدعي عليه وفيه خلاف للاصح انه يسلم اليه واستدرك الامام على الضرر والاعمال وقال
انما يكون القتل قول القائل في نفي الجرم بعد عدم اللوث فاما عند وجوده فيقسم المدعي قال الرافعي
ويشبه ان يكون المدعي اللوث في الجرم في أصل القتل حاملا بشي في الشك فربما قد سبق
ذكره في انه لو ظهر اللوث في أصل القتل دون كونه بعد الخطأ لم يستل القصاص من المدعي اليه
والثبوت في الجرم هو هذا بشي في من يدينه واجاب بعضهم عن هذا الاستدراك وقد تقدم عن البيهقي
انه لو ادعى قتل عمه اقرارا بالخطأ صدق المدعي عليه بجميعه سوا كل لوث ام لا والحق فيها بعضه
ولا يسم وان كان الرافعي ما لم ينعكس اليه ان القصاص من المدعي وجوب اللوث ويحاضه المدعي وسلم
كما لا يراى ان اللوث في نفسه القتل ووصفه احدهما بالعمد والآخر كامر وتسرع المشهور
عليه بالخطأ ولذا لو ادعى المدعي ان يقيم حلف المدعي عليه فان نكل ففي رد الجرم عليه الخلاف
المتقدم ولو لو حظ المعنى تقدم لم يمس اللوث وكان من جنسهما ان يردا ذلك فيما اذا شهدا على اقرار
بذلك وقد سئل الرافعي بينهما كما تقدم وفي المسئلة نظر اخر الرابع لو ادعى المدعي قتل عمه اقرارا
بشك بعد ما قتل عمه اقرارا به قتل خطأ ففي ثبوت أصل القتل جوابان للفتاوى قال لا لا يثبت
وصحة الامام وقال ثانيا سبب هذا جرم به ما معه منهم ابن الصباغ والرد باني وقال لما وردني
يسأل كل منهما عن الصفة التي تشهد بها قلنا نفعنا عليه واختلفا في الحكم عند علم بين بينهما تعارض
ويظهر الحكم في الصفة فانما قتل المدعي حكم بالثبوت وان قصص الخطأ حكم بدية الخطأ على ما قلنا
وان قلنا في صفة القتل فهو تعارض لا حكم به بعد ولا خطأ وهو منه يستحق ان يشهد بالقتل
العد لا يستحق عن جرمه وقال غيره يستفسر اختلاف لذهاب عليه وعلى الوجه الثاني قال
ابن الصباغ والرد باني يشال المشهور وعليه فان قسم بالعمد به حث لقصاص من ذلك قسم بالخطأ
وصدق المدعي فذاك والله كذا في ذلك بغير قسم لان له ما ادعاه فتقدم ادعاه لوث خلاف ما اذا كانت
الشبهة على اقراره لذلك وما قاله مخالف ما وقع منه وعن غيره من القصاص انما يشبه ان المدعي
ان يقيم مع اي الشاهد من سماع اقرارهما انما يشبهه بالافتراء وقد جعلوا لوثا وحصل من ذلك
في ثبوت القصاص عند وجود اللوث على صفة القتل دون حمله وجهان اقرهما انه لا يثبت
قال ابن الصباغ فان قسم لولي ثبت حكم القصاص عليه والاعلان الحادي فان حلف رجب الدية
المحقق في ماله ولو نكل فله ان يدعي المدعي عليه قولان تقدم ما كان ردت وحلف ثبت موجب



ان يقطع وان قلنا لا يرد واما ان قلنا يرد فاستخرج من الجرم ثبتت دية الخطأ في ماله
في اوردته البغوي فيهما ان المدعي ان كان القتل الخطأ شيمة شاهد المدعي لغوي يقسم
ويقسم المدعي مع شاهد الخطأ خمسين وتثبت بموجب القسامة قال وكذا الجواب اذا شهد
احدهما على انه اقر بقتله عمه والآخر على انه اقر بقتله خطأ لانه اذا خلف على الخطأ تكون الدية
في مال المدعي عليه لان يصدر عنه العاقل والبصير المقدم بخالفه الخامس حيث
ثبت تكاذب الشهادتين باختلاف زمان الزمان والمكان او لثبوتها في مكان لو كان
يقسم به المدعي بروي المزي في انه يكون لوثا والربيع انه ليس بـ
وللاصحاح طرق احدى القسامة بانه ليس بـ لوثا بلوث ثانيا
القطع بانه ليس بـ لوثا في الشك والتمسك
اثبات القولين في قسم شهود على
رجل انه قتل زيدا واخاه عليه

انه قتل حصل اللوث
حكما معا قلنا
واحد من بينهما
ان يقسم
نفسه عليه